

مركز البحوث والاقتصاد
جامعة فؤاد الأول



دراسات في السودان واقصاديات الشرق الأوسط

بإشراف

دكتور راشد البراوي

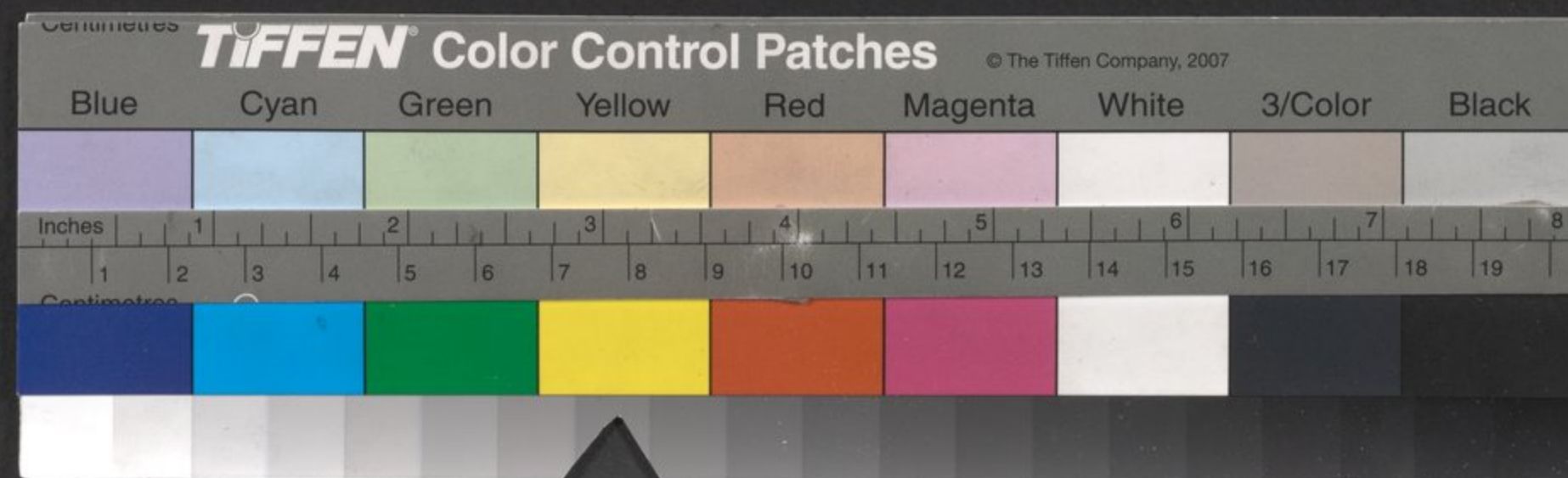
الأستاذ بكلية التجارة (جامعة فؤاد الأول)
ورئيس جمعية شئون الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

١٩٥١

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي - القاهرة

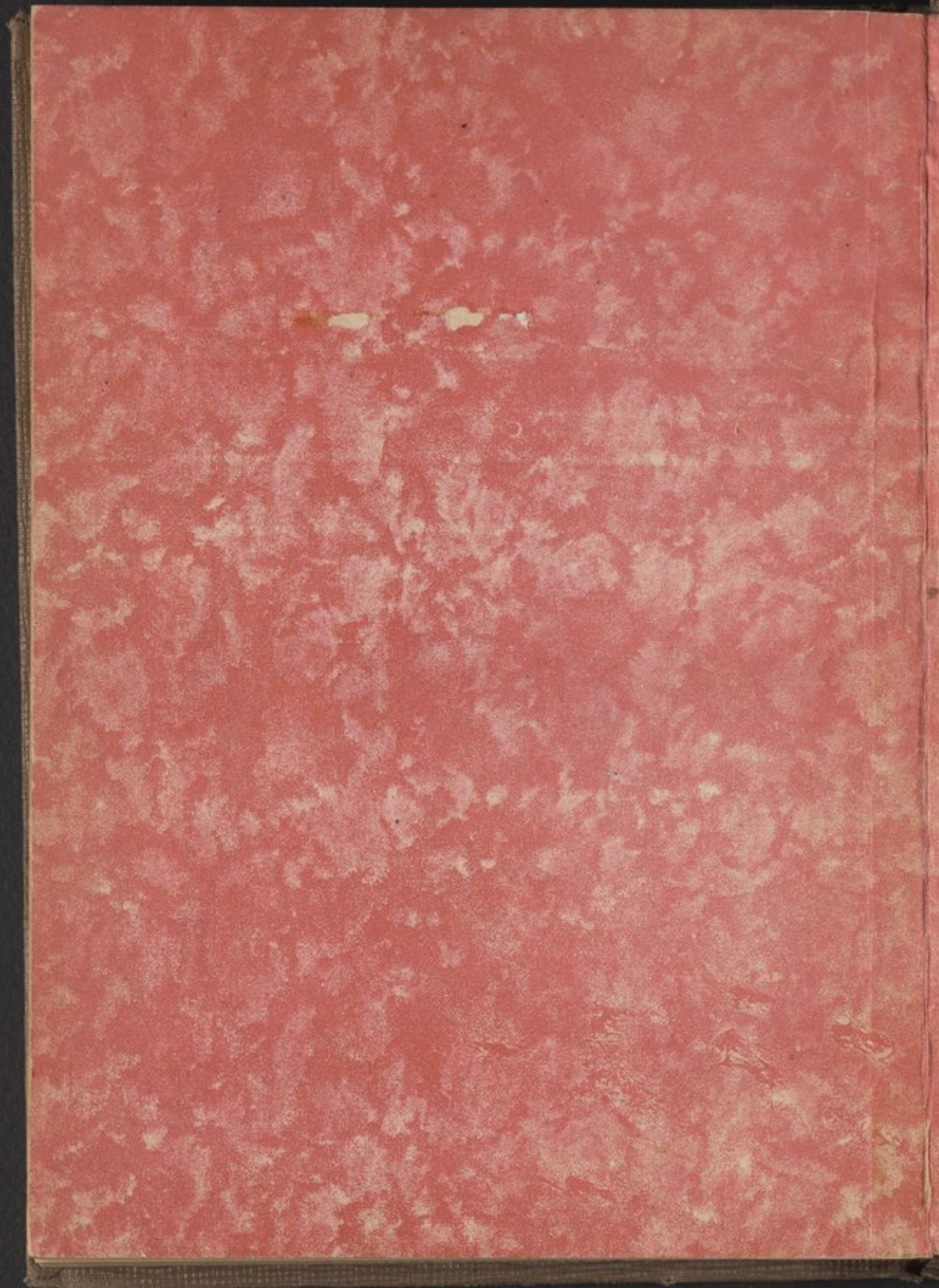


Library of
The American University
at Cairo

Depp is the man that
findeth wisdom and
the man that getteth
understanding .+ .+ .+

PROVERBS 3-13

Ex libris datis
in memoriam
Jolk Mc Kinney
burgh, Pennsylvania



03-B2173

p. 12-5-03

31052

DS
42.4
DS.7
1951

LIBRARY
CAIRO
UNIVERSITY

مَجْلِدُ شُؤْنِ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ

كلية التجارة جامعة فؤاد الأول

دراسات في الشرق الأوسط
واقصَادِيَّاتُ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ

بإشراف

دكتور راشد البراوي

الأستاذ بكلية التجارة (جامعة فؤاد الأول)

ورئيس جمعية شؤون الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

١٩٥١

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي - القاهرة

96B-4
B/2315



٩٦١، ٤٤
ب.ر.د

31052

بأدر قبل أن تنفذ الطبعة

باقتناء نسختك من كتاب :

النظام الاشتراكي

من الناحيتين النظرية والعملية

تأليف

دكتور راشد البراوي

أروع وأحدث ما أخرجت المطبعة العربية في العهد الأخير .. إنه الكتاب الذي يشرح لك حقيقة الاشتراكية ومعناها ، ويوضح لك وسائل تطبيقها لخير الجماعة ، وينفي عنها ما يوجه إليها من اتهامات باطلة .

ولتيسير اقتنائه جعلنا ثمنه فقط

٢٥

رجاء نظراً لقلة العدد المطبوع يرجو المؤلف من كل من يشتري نسخة ألا يحبسها عن أولئك الذين لا تمكنهم ظروفهم من شراء الكتاب .

الطريق الى السلام

بحث في تنظيم العلاقات الدولية

تأليف

دكتور راشد البراوي

تصوير دقيق لأسرار السياسة العالمية ، وتحليل للمشكلات الدولية

إنه يجيبك عن السؤال الخالد

هل تنشب حرب ثالثة ومتى تنشب ؟

ص
٤٠

٤٠٠ صفحة

الكتاب الذى أحدث صدوره لأول مرة ضجة
فى أوروبا وأمريكا ...

الدولة والنظم الاقتصادية فى الشرق الأوسط

تأليف	ترجمة
بونه	دكتور راشد البراوى

(١) أوفى بحث عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية
فى الشرق الأوسط

(٢) يرسم لنا برنامجا للنهوض على الأسس الصحيحة

(٣) كتاب لا يستغنى عنه طالب أو أستاذ أو سياسى
أو مشغل بالمسائل العامة

ملاحظة هامة :

٢٥

تمن النسخة العربية

١٢٠

تمن النسخة الانجليزية

وإذن من صالحك اقتناء النسخة العربية

هل تعرف ؟

أول من دعا إلى تأميم البترول في الشرق الأوسط ؟
أول كتاب نفدت طبعته الأولى في أسبوعين ؟
أول كتاب بالعربية يطبع ثلاث مرات في فترة بسيطة ؟
أول تحليل واقعي للسياسة الدولية في الشرق ؟
لماذا أمت إيران البترول ؟
تجد الإجابة عن هذا كله وغيره في :

حَرْبُ البترول

في الشرق الأوسط

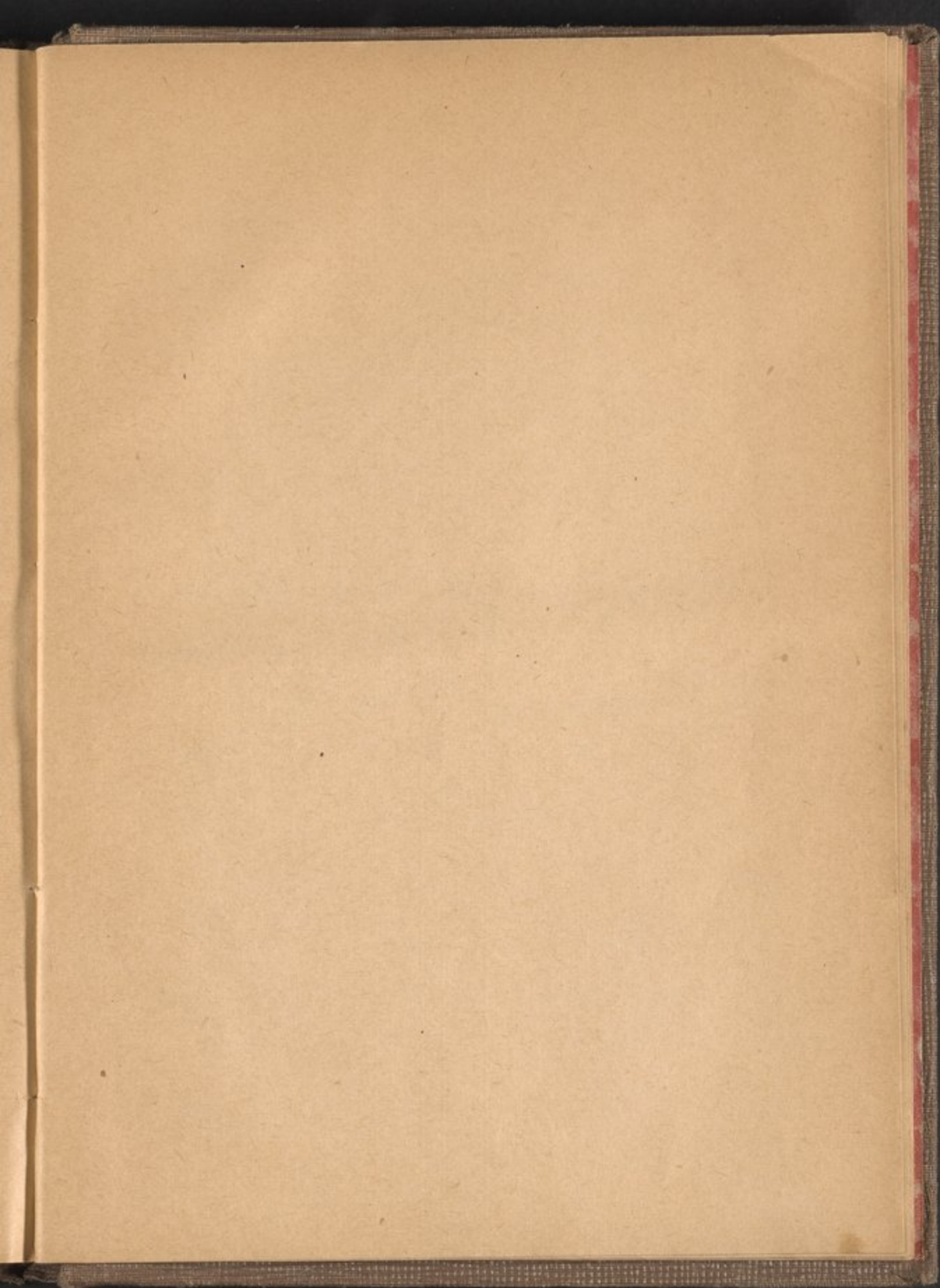
تأليف

دكتور راسد البراوى

لقد كان صدوره قبلة انفجرت في الميدان الاستعماري ، وكان صوتاً أيقظ
شعوب الشرق الأوسط . . .

هذا هو التعليق الذي استقبل به الكتاب

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر أصحابها
بصفاتهم الشخصية .

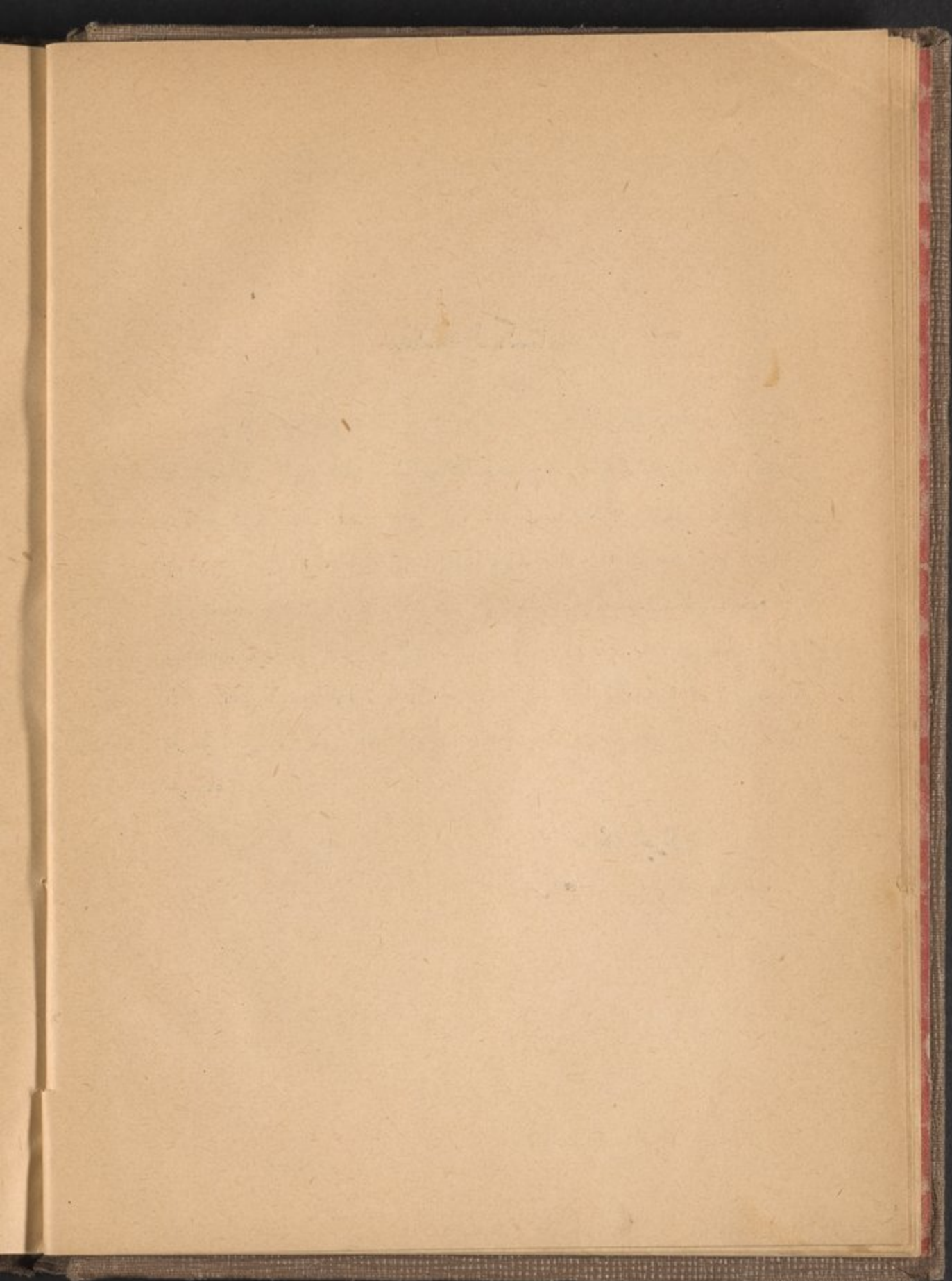


مقدمة الكتاب

يسر « جمعية شئون الشرق الأوسط » وقد انقضى على قيامها أربعة أعوام أن تقدم إلى جمهور القراء كتابها الثالث متوخية فيه الأغراض العلمية الكامنة وراء فكرة إنشاء الجمعية . غير أن الجمعية حرصت خلال عامها الأخير هذا على توجيه قدر من الاهتمام إلى شئون السودان الأمر الذي بدل عليه عنوان الكتاب . فضلا عن هذا فقد نحت نحواً جديداً وهو دعوة بعض المتخصصين في ألوان معينة من الدراسة إلى المساهمة في مجهودها عن طريق المحاضرات الأمر الذي لا يسعنا إزاءه إلا أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لهم . وإننا لندرجو أخيراً أن يكون هذا الكتاب الجديد موضع تقدير القراء الذي تعودناه .

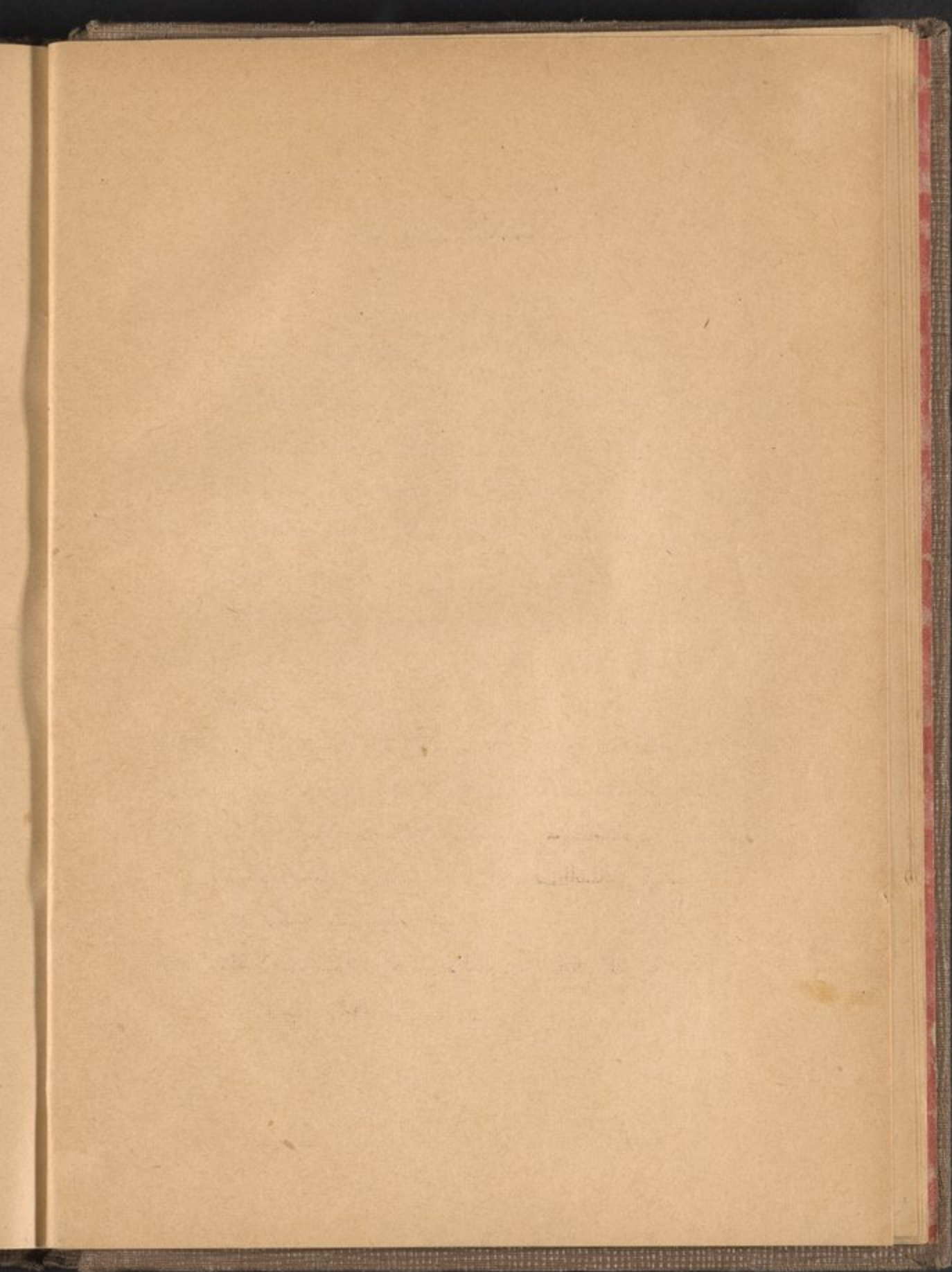
راشر البراوى

رئيس جمعية الشرق الأوسط



محتويات الكتاب

ص	الموضوع
١	بعض نواحي التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية: بقلم دكتور راشد البراوي
٢١	مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (عرض وتحليل): بقلم الأستاذ منير عبد الملك
٥٧	بريطانيا تشتري عدن وملحقاتها : بقلم الأستاذ سامي حكيم
٦١	المواد الأولية اللازمة للصناعات في الدول العربية : بقلم الأستاذ لويس ليب
٩١	الأحزاب السياسية في السودان (نشأتها وأهدافها) : بقلم الأستاذ ألفريد عبد السيد
١١٣	فكرة الاستفتاء في السودان : بقلم الأستاذ عبد اللطيف حسن
١٢٧	وسائل تدعيم الصلات بين باكستان والشرق الأوسط بقلم الأستاذ إسماعيل كشميري
١٤٣	الوعي الفكري في العراق : بقلم الأستاذ عبد الله القصبي
١٥٤	تشريعات العمل في البلاد العربية : بقلم الأستاذ عبد المغني سعيد
١٧٦	الصناعة في سوريا حاضرها ومستقبلها : بقلم الأستاذ رفيق الكسم
٢٠٢	التسليف وعلاقته بالتصنيع ونظام التسليف الصناعي في مصر بقلم الأستاذ حامد حسن أبو الخير
٢٢٠	علاقة ازدياد السكان بالتقدم الاقتصادي في البلاد العربية بقلم الأستاذ محمد صدقي العزوني



بعض نواحي التعاون الاقتصادي

بين البلاد العربية^(١)

بقلم

دكتور راسم البراوي

أرى واجباً على أن أتوجه بالشكر العميق إلى رابطة الطلبة اللبنانيين على حسن ظنها الذي دفعها إلى دعوتي لإلقاء هذه الكلمة . غير أن لهذه الدعوة الكريمة مغزى خاصاً في نفسي لأنها تتيح لي فرصة التحدث إلى طائفة من الشباب المثقف ، ولهذا الأمر أهميته من ناحيتين ؛ الناحية الأولى أن هذا الشباب إنما قد نشأ في الفترة التي شهدت عظم حدة الحركة القومية في البلاد العربية ، وارتفاع صوت الدعوة إلى تحقيق تعاون وثيق بينها ، وازدياد الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، كما شهد الحرب العالمية الثانية وما تمخضت عنه من نتائج بعيدة المدى وبخاصة بالنسبة إلى البلاد العربية ، ومن هنا فاني إذ أتحدث إلى الشباب إنما أتحدث في الواقع إلى من هم صورة تنعكس عليها بوضوح الروح المتطورة الجديدة في البلاد العربية ، وهي روح قومية في أهدافها إزاء الغير وزراعة إلى إخراج هذه المنطقة من نطاق التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، وحريصة على تحقيق الرفاهية ورفع مستوى الحياة لجميع المواطنين . هذا الشباب هو عماد تحقيق أهداف البلاد العربية لأنه متأثر بها تأثيراً عميقاً

(١) أقيمت هذه المحاضرة يوم ١٨ مارس سنة ١٩٥١ في نادي لبنان بدعوة كريمة من رابطة الطلبة اللبنانيين .

أو ينبغي أن يكون كذلك ، وهذا ما يجعل الحديث إليه أكثر جدوى مما لو وجه إلى الذين كانوا من الشباب في أعقاب الحرب العالمية الأولى أو ماقبلها ، فهم بالرغم من أهمية الدور الذي لعبوه في حياة العالم العربي وقتذاك يبدو لي كأنما هناك هوة تفصلهم عن الروح الجديدة والعقلية الجديدة والأهداف الجديدة في هذا العالم العربي اليوم . أما الناحية الثانية فتتخصر في أني أبادل الرأي مع لقيف من ذوى الثقافة العالية أو الساعين إليها في المعاهد العالية والجامعات ، وما من نهضة يقدر لها القيام بصورة سليمة والاضطلاع بأعبائها إلا إذا استندت إلى العلم وحملته العلم والمؤمنين بقيمة العلم .

ولقد كانت الرابطة موفقة كل التوفيق في اختيار عنوان الموضوع فجعلته « بعض نواحي التعاون الاقتصادي » ، ولم تشأ أن تطلب مني مثلاً أن أتكلم عن « الوحدة الاقتصادية » بالمعنى الواسع ، لأن قيام وحدة حقيقية يقتضى توافر التجانس بين البلاد العربية من حيث المستويات السياسية والأوضاع الدولية ودرجة النهوض الاقتصادي والتقدم الاجتماعى والارتقاء الثقافى . وإذن غير ما نطمح فيه اليوم أن نؤسس العلاقات على دعامة من التعاون الذى يزداد وقتاً بعد آخر ، فإذا ما حقق هدفاً من الأهداف التى يرتجىها ، كان ذلك حافزاً على تعاون أعظم قدراً ، وهكذا تنمو العملية وفقاً للتطور العام ، وفى هذه الحالة يكون الوعى العربى قد ازداد تقديرًا لأهمية هذه الصلات ، فتصبح الوحدة حقيقية لأنها لن تعدو كونها ضرورة .

والتعاون الاقتصادى كما يبدو لى يتخذ صوراً متعددة وإن كان يتجه نحو غاية واحدة . فقد يكون بين طرفين أو أكثر نتيجة شعور بضرورة العمل المشترك بسبب تشابه الظروف والأوضاع وطبيعة المشكلات . وقد يكون تعاوناً تدرج فى ظله كافة الدول العربية أو بلدان الشرق الأوسط العربى بصدد

المسائل التي تمسها مباشرة ، إما في علاقاتها بعضها ببعض ، وإما في علاقاتها مع العالم الخارجي . وقد يكون التعاون على هيئة الاشتراك في رسم الخطط وإعداد المشروعات وتقديم التوصيات لأغراض كلية تشمل الاقليم كله أو جزئية تتناول بلدين أو أكثر ، كما يكون في حدود التنفيذ العملي . ومهما تعددت الصور فإن التعاون الحقيقي ينبغي أن يجعل وجهة النظر العربية معياره الرئيسي ، وينبغي أن يسعى إلى تحقيق الأغراض العامة الآتية وهي :

أولاً : تحرير هذه المنطقة من الاستغلال الأجنبي ، أما التعاون مع الدول الأجنبية بصورة لا تحمل في طياتها معنى التسلط أو الاحتكار أو التوجيه ، فأمر لا يمكن استبعاده وبخاصة في هذا العصر الذي تشابكت فيه مصالح مختلف أجزاء العالم .

ثانياً : يرجع السبب في إطلاق كلمة « المتخلفة » على البلاد العربية في أنها ما زالت تتبع الكثير من التقاليد والنظم التي تنتمي إلى العصر الاقطاعي ، وهو عصر قد زال من العالم الغربي . ومن هنا تبدو المفارقة واضحة ، ولذلك يجب أن يكون رائد التعاون العمل على أن تكون الأوضاع السائدة في الشرق الأوسط العربي مشابهة لما نلقاه في دول أوروبا الغربية مثلاً .

ثالثاً : العمل على استغلال أو استثمار الموارد الطبيعية والبشرية إلى أكبر حد مستطاع ، فيعظم الانتاج ، وتتوافر الأعمال ، ويزداد الدخل القومي ، ويرتفع المستوى المادي للحياة مما يترتب عليه تحسين اجتماعي واضح . وأود أن أقول إنه بالرغم من عظم ارتفاع معدل الوفيات في البلاد العربية فإنها ما زالت تتميز بظاهرة زيادة سريعة في المواليد ، وإذن فالشرق العربي في مجموعه مهدد بأزمة خطيرة وهي أن زيادة عدد السكان أسرع

من زيادة موارد العيش ، فإذا ما استمر الحال كذلك اشتد هبوط مستوى المعيشة . ومن الخطأ أن نقصر جهودنا على جانب واحد من التقدم الاقتصادي وأعنى الزراعة . حقيقة امكانيات التحسن في ميدان الزراعة واسعة ولكنها لا تكفي لمواجهة ازدياد عدد السكان واشباع مطالبهم ، وإذن فمن الضروري الاتجاه نحو الحرف الأخرى كالصناعة . وأستطيع أن أقول أيضا إن عبارة «التخلف الاقتصادي» تطلق كثيرا على الشعوب التي يقتصر نشاطها الإنتاجي على حرفة الزراعة وحدها .

فإذا كان التعاون الاقتصادي غاية نبيلة في حد ذاته ، فإنه في الوقت نفسه وسيلة لغاية وهي تحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . والنهوض لا يتحقق إلا بواسطة العلم ، أى البحث والدرس . أذكر انني أصدرت في عام ١٩٤٨ كتابا باسم « مشروعات السنوات الخمس » وردت في مقدمته العبارات الآتية أرى لزاما على أن أعيدها على حضراتكم . . « فأنا أؤمن بأنه لا رجاء في نهوض وارتقاء إلا عن طريق التنظيم العلمى الدقيق وبذا يكون الاتجاه صوب غاية واضحة محدودة المعالم ، ووفق خطط رسمت وأعدت بعناية وبعد دراسة عميقة . إن آفة الشعوب الارتجال والركون إلى أنصاف الحلول أو الاكتفاء بها ، ومن هنا يكون علاجها للمسائل ذات طابعها الاضطراب والتعثر والتناقض . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أرى أن العالم العربى غنى بالموارد الطبيعية ، وهى فى حاجة إلى الاستغلال على أوسع نطاق ممكن ، وهو أمر لا غنى عنه إذا أردنا للبلاد العربية نهضة شاملة . ومن المحقق أن هذه البلدان لن يقدر لها تنمية اقتصادها القومى من زراعة وصناعة ونقل وتجارة ، ولن تتمكن من رفع مستوى الحياة المادى والاجتماعى ، وأن تتحرر من الاستغلال الأجنبى لمواردها وخيراتها ، إلا إذا رسمت لنفسها أهدافا واضحة

صريحة ووضعت الخطط الكفيلة بتحقيقها . هذا ما قلته في أوائل عام ١٩٤٨ وإذا كنت قد قصدت منه حث كل بلد عربي على الأخذ بسياسة التصميم الاقتصادي سعياً وراء التقدم ، فاني أراه أيضاً له أهميته ونحن نتحدث عن التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية . فهذا التعاون أيضاً يجب أن تكون أهدافه واضحة وصريحة ، ويجب وضع الخطط الطويلة الأجل مما يكفل إخراج فكرته إلى حيز الواقع العملي .

ولهذا فقبل أن أتناول بعض مظاهر التعاون في الميادين المتصلة بالشؤون الاقتصادية البحتة ، أرى من الأفضل أن أتناول ناحية البحث والدرس فهي في نظري الأساس الذي يقام عليها الصرح الأعلى ، وأحب أن أقول إن دراسة مشاكلنا أساس لفهمها ثم تنفيذها ، وإن هذه الدراسة يتوافر عليها الجماعات غير الرسمية ، إلى جانب الهيئات الرسمية .

ومن الناحية الرسمية اقترح المسائل الآتية :

أولاً : يجب المبادرة بإنشاء ما أدعوه «الهيئة الاقتصادية للبلاد العربية» للعمل على إنماء التجارة والصناعة والزراعة وغير ذلك ، ويجب أن تنقسم هذه الهيئة إلى فروع مختلفة أذكر البعض منها على سبيل المثال لا الحصر :

١ — لجنة الدراسات الجيولوجية بقصد التنقيب عن الثروات المعدنية ووسائل استثمارها .

(ب) لجنة الشؤون الزراعية وهذه تتوافر على دراسة امكانيات التوسع الزراعي ومشروعات الري بصورة قومية أو اقليمية . ونظم حيازة الأرض ، ووسائل استغلال الأراضي البور ، وتطبيق التجارب الزراعية الجديدة .

(ج) لجنة تنمية الصناعة وتوفير القوى المحركة .

(د) لجنة التجارة الخارجية بقصد تنميتها بين الدول العربية أو بينها وبين الدول الأخرى ، والاتفاق على أسس عامة تقوم عليها المبادلات الخارجية .

(هـ) لجنة تنظيم المواصلات لربط أجزاء العالم العربي .

(و) لجنة تنظيم شؤون الهجرة من البلدان المزدهمة بالسكان إلى الأقل ازدهاما طبقا للحاجات الاقتصادية .

(ز) لجنة الجماعات القبلية وهدفها بحث وتنظيم الوسائل الكفيلة بتحويل الجماعات القبلية المنتشرة في مختلف البلاد العربية إلى جماعات مستقرة ، وهذه من المشاكل الكبيرة التي تواجه البلاد العربية .

(ح) لجنة الاستغلال وأريد منها تنظيم القواعد التي بمقتضاها يسمح لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة بالعمل في البلاد العربية ، ومنح التسهيلات للشركات الصناعية والتجارية والتأمينية العربية بالعمل في البلاد العربية الأخرى ، والاتفاق على سياسة متجانسة إزاء الشركات الأجنبية التي تمارس عملها في الشرق العربي .

(ط) لجنة تنسيق شؤون السياحة والاصطياف .

فهذه اللجان التي تتكون منها « الهيئة الاقتصادية للبلاد العربية » تكون مهمتها جمع البيانات والاحصائيات ودراسة الموضوعات المختلفة ووضع الخطط من ناحية خطوطها الأولية . وتقوم الهيئة بصفتها ممثلة للبلاد العربية بتقديم التوصيات وهنا أرى من الضروري أن تبادر الدول الأعضاء إلى تنفيذها ما دامت قد وافقت عليها عن طريق ممثلها وبمحض اختيارها . أما أن تقدم التوصيات لتهمل فأمر لا يتفق مطلقاً مع روح التعاون ، والمفروض أن هذه التوصيات إما أن تكون خاصة بطرفين يرتضيانها وإما متعلقة بالمجموعة كلها ووافقت عليها .

ثانياً : أرى السعى إلى إنشاء « بنك مركزي » في البلاد المشتركة تكون مهمته محاولة الاشراف على البنوك الأخرى ومراقبة عمليات إصدار العملة ، وذلك بالقدر الذي يتفق مع النظم والقوانين السائدة في هذه البلاد الأعضاء .

ثالثاً : اقترح إنشاء « بنك عربي للانشاء والتعمير » يتكون رأس ماله من المصادر التالية :

- (أ) حصة تدفعها الحكومات ، كل حسب طاقتها المالية ومواردها
- (ب) جانب من الأرباح التي تحصل عليها الحكومات العربية من جراء استغلال البترول في أراضيها ، سواء بالاستنباط أو المرور .
- (ج) جزء طيب من أرباح شركات البترول الأجنبية ومن أرباح الشركات الأجنبية الكبرى التي تعمل في الشرق العربي . والفكرة في هذا أن الأرباح الضخمة التي تحصل عليها هذه المؤسسات ، لا تتسرب كلها خارج العالم العربي ، وإنما يستغل جانب منها في مشروعات النهوض الاقتصادي .

والغاية من مثل هذا البنك تقديم القروض ، أو تسهيل عملية الحصول عليها ، لصالح المشروعات الانشائية التي تزمع إحدى الدول الأعضاء القيام بها ، بعد دراسة المشروع دراسة فنية وافية والتأكد من الفائدة المرجوة منه ومن مقدرة المقرض على السداد . وبعبارة أخرى نريد منظمة ائتمانية على غرار « البنك الدولي للانشاء والتعمير » وإن كان على نطاق اقليمي صغير .

رابعاً : أما من الناحية غير الرسمية فيأني أعود إلى ترديد الاقتراح الذي كتبت فيه أكثر من مرة ، وأقصد به إنشاء « معهد لشئون الشرق العربي » تتعاون في تكوينه البلاد العربية . ولست أقصد بذلك شيئاً من هذا القبيل المألوف لدينا ، أي المعاهد التي تمنح الدرجات ، وإنما أطالب

بمركز لضم الوثائق والمؤلفات التي تعالج شؤون هذا الإقليم ، فتكون مرجعاً للكتاب والباحثين . وتكون هناك نشرة دورية يصدرها المعهد بصورة تجعل منها أداة للتوجيه ومرآة تنعكس عليها الأهداف العربية ، وهذا على غرار « المعهد الملكي للشؤون الدولية » في إنجلترا ، « المعهد الهندي للشؤون العالمية » في نيودلهي .

وإني لأتقدم إلى شباب البلاد العربية المختلفة بأن يعملوا على إنشاء هيئات لدراسة الشؤون العربية في كل قطر ، على أن يتصل بعضها ببعض وبهذا ينشأ ذلك التقارب بين المثقفين ، الأمر الذي يساعد على خلق رأى عام عربي سليم . بهذه المقترحات نستطيع القول أننا نخلق الأداة التي ترسم خطوط التعاون بعد دراستها علمياً وتنظم طريقة التنفيذ . والآن انتقل إلى نواح من التعاون الاقتصادي أعرضها بصورة موجزة تتفق مع الوقت المحدود .

المسألة الزراعية

من المعروف أن الشرق الأوسط العربي يغلب عليه الطابع الزراعي ، وسيظل الحال كذلك إلى أمد طويل ، بل إن بلداً مثل مصر ، حيث تقدمت الصناعة فيه تقدماً ملحوظاً ، نجد أن الأغلبية الكبرى من السكان تمارس وتستمد الشطر الأوفى من الدخل القومي عن طريق الزراعة . فطبقاً لتقديرات « قسم الاقتصاد الزراعي والاحصاء » في وزارة الزراعة المصرية بلغ الدخل الأهلي الزراعي لعام ١٩٤٧ حوالى ٢٨٤ مليون جنياً بينما يتراوح الدخل الأهلي العام بين ٥٠٠ ، ٦٠٠ مليون جنية (ومن الطبيعي أن هذه الأرقام قد زادت أخيراً نتيجة ارتفاع ثمن القطن) .

وإذا كانت الزراعة تلعب دوراً أساسياً في اقتصاديات البلاد العربية ، فإنها ما زالت متخلفة وتعاني الكثير من المشكلات . وفي مقدمة ذلك ضآلة نسبة الأراضي المزروعة فهي لا تتعدى ١٥٪ من المساحة الكلية في مصر وشرق الأردن وفلسطين والعراق وسوريا ولبنان . وعلاوة على ذلك فنظراً لاتباع نظام الزراعة المتسعة في هذه البلدان (باستثناء مصر) والقائم على تبوير نصف الأرض أو أكثر نجد أن مساحة المحصول أقل من المساحة المزروعة ، ففي العراق مثلاً تبلغ الأولى ستة ملايين فدان مقابل ١٢ مليون فدان وهي مساحة الأراضي المزروعة . فالواجب إذن العمل على زيادة كل من المساحة المزروعة ومساحة المحصول وهذا يتطلب القيام بطائفة من مشروعات الري والصرف ، يتولى رسمها « مجلس زراعي مركزي » . وبدون الدخول في التفاصيل نجد أن عملية التنفيذ لها جانبان . فهناك الجانب المحلي الذي يتعلق بقيام كل دولة على حدة بمشروعات الري والصرف الخاصة بها . أما الجانب الإقليمي فهو الذي يتصل بالدول المتجاورة والتي تعتمد على مصادر مشتركة للحياة ، وهنا تستطيع سوريا والعراق مثلاً التعاون للاستفادة من الفرات بإنشاء هيئة مشتركة ، كما يمكن تأليف هيئة مماثلة لأغراض توفير مياه الري بالنسبة إلى سوريا وفلسطين وشرق الأردن ، ومن الممكن خلق صلة بين الهيئتين وبهذا نكون كلاً متناسقاً من هذه البلدان ، تتعاون أجزاءه على تنفيذ سياسة سليمة للري . وثمة فائدة أخرى من هذه المشروعات وهي استخدامها في توفير الكهرباء للأغراض المدنية والصناعية وشؤون المواصلات ، ويحسن هنا دراسة مثل مشروع وادي نهر التنيدي في الولايات المتحدة . ولقد وضعت عدة تقارير لتنمية الزراعة فهناك تقرير أعدته بعثة بريطانية عن العراق وهناك آخر عن سوريا وهو Report of the United States—Syri Agricultural Mission ، وأمامنا أيضاً مشروع وادي الأردن ، وكذلك

تقرير بعثة كلاب ، فضلاً عن المقترحات التي أوردتها كين في كتابة « تطور الزراعة في الشرق الأوسط . وبونيه في كتابه « التقدم الاقتصادي في الشرق الأوسط » ، وما إلى ذلك . هنا يقوم « المجلس المركزي للزراعة » والذي تحدث عنه بدراسة هذه التقارير والوثائق وغيرها مما وضعته وزارات الزراعة في البلاد العربية المختلفة وبعد ذلك يضع مشروعاً وافياً للأعمال القصيرة الأجل والطويلة الأجل لتنفيذها خلال فترة محدودة من الزمن ، ذلك أن تنمية الزراعة أهم ما يقتضى لا التعاون فحسب ، بل ونظام المشروعات المرسومة لآجال .

ومن الطبيعي أن هذه السياسة المائية التي تستهدف زيادة المساحة المنزرعة والانتاج الزراعي لمواجهة زيادة السكان خلال ربع القرن القادم بحاجة إلى مقادير كبيرة من الأموال ؛ ويمكن أن نشير إلى بعض مصادرها :

أولاً : يحدد المجلس المركزي المال الذي يتعين على كل من البلدان التي تغنيها مشروعات الري المشتركة ؛ تخصيصه لهذا الغرض خلال المدة المقررة .
ثانياً : يمكن الحصول على بعض المال من الهيئة التي اقترحناها أولاً وهي « البنك العربي للإنشاء والتعمير » .

ثالثاً : يمكن الحصول على بعض القروض من « البنك الدولي للإنشاء والتعمير » إذا ما قدمت إليه خطة شاملة مفصلة .

والتنفيذ أيضاً بحاجة إلى الخبرة الفنية ، وهنا يمكن الاعتماد على الاختصاصيين في البلاد العربية مع الاستعانة ببرنامج المعونة الفنية الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة في دور انعقاد الجمعية العمومية الرابع في أواخر عام ١٩٥٠ .

وتمت عنصر من عناصر المسألة الزراعية في الشرق العربي ؛ وهي المتعلقة بالأيدي العاملة . فهناك بلدان مثل مصر تفيض فيها الأيدي عن حاجة الأعمال

الزراعية ، وهناك بلاد عربية أخرى تنطوى على إمكانيات ضخمة في الإصلاح الزراعى حيث توجد ملايين الأفدنة التى يمكن استغلالها ؛ ولكن هذه البلاد تفتقر إلى الأيدى العاملة بالقدر الكافى . وفى هذه الحالة على الدول العربية أن تدرس هذه المسألة على ضوء الحاجة ثم تضع سياسة لهجرة الأيدى العاملة من بلد إلى آخر ؛ على أن تحدد شروط إقامتهم وتدبر لهم الوسائل لذلك ؛ وهذا نوع من التعاون الذى يؤدى إلى الصالح العام فضلا عن مصلحة الدول التى تشعر بالنقص فى الأيدى العاملة اللازمة للزراعة .

وهنا أتعرض لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ؛ فسواء اعتبرنا إسرائيل دولة مزعومة أو نظرنا إليها على أنها دولة قائمة فعلا ؛ فالثابت أن هناك مئات الألوف من أهل فلسطين قد أخرجوا من ديارهم . ولا أريد التحدث عما يقاسون من آلام ، وأقصد اللاجئين الفقراء ، لا القلة التى استطاعت الالتجاء إلى البلاد العربية بأموالها حيث تعيش فى بذخ نشهده جميعاً وتحترف السياسة أو الدفاع عن فلسطين بالصورة التى ألفناها فأضاعت فلسطين .

ولست أقبل لهؤلاء المشردين أن يعيشوا على الإعانات والإحسان ، لأن هذا عمل مؤقت كما أنه يتنافى مع الكرامة الإنسانية . وسواء وقفت الدول العربية إلى سرعة إعادتهم إلى وطنهم أم تأخر الوصول إلى هذا الحل ، فإن الواجب يقضى بتدبير أعمال لهم توفر لهم سبيل العيش كما تجعلهم عناصر تعاون فى تنمية النشاط الاقتصادى . وهذا يقتضى من المجلس الزراعى المركزى أو الهيئة العليا للاقتصاديات العربية دراسة إمكانية توزيع هؤلاء اللاجئين على البلاد المفتقرة إلى الأيدى العاملة والتى تعزم تنفيذ سياسة إصلاح فى شؤون الزراعة والمواصلات ، كما يجب عمل مشروعات فى المنطقة العربية من فلسطين ليشغل فيها هؤلاء . ونجاح هذه الفكرة يقتضى التعاون بين الدول العربية من حيث إعداد المشروعات وتنفيذها وتمويلها .

وتمت مشكلة أخرى وهي وجود قبائل كبيرة العدد في مختلف البلاد العربية وتعيش على الرعي ، ومن الواجب تعويدها على حياة الاستقرار . وهذا يقتضى من الدول العربية مثل شرق الأردن وسوريا والعراق الاتفاق على سياسة مشتركة ترمي إلى توفير الأعمال الزراعية وحمل هذه القبائل على الإقامة بكافة السبل المختلفة .

هذه بعض جوانب رئيسية من المسألة الزراعية في البلاد العربية وهي مجال واسع للتعاون المثمر .

انسياب رؤوس الأموال

يعلم المتبعون لحقائق التاريخ أن رؤوس الأموال الأجنبية المتراكمة في البلدان الصناعية كانت تهجر إلى الأقاليم المتأخرة والمتخلفة حيث الجزاء أعظم بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض أجور العمال الوطنيين وطول ساعات العمل ، ومن هنا كانت رؤوس الأموال سيلا للاستغلال والسيطرة التي تستهدف رعاية مصالح الدول المصدرة لرؤوس الأموال . ولكن شيئا من هذا يمكن أن نستبعده في حالة الدول العربية لأن هجرة رؤوس الأموال من إحداها إلى الأخرى مظهر للتعاون من جهة ووسيلة لدعم اقتصاديات البلاد العربية وتنميتها من جهة أخرى ، ومن هنا الفكرة سليمة من ناحية المبدأ وإن كنا لا نرى إمكانية تنفيذها على نطاق واسع لعدم توافر رؤوس الأموال الفائضة عن حاجة النهوض الاقتصادي ؛ بل إن مصر التي تمت فيها رأسمالية صناعية ومالية طيبة لعاجزة عن أن تلعب دورها خارج حدود مصر لأن الأموال الموجودة قاصرة عن الوفاء بمطالب التقدم الصناعي مثلا .

وبالرغم من هذا الاعتبار الأخير فاننا سنفترض إمكانية هجرة رأس المال

العربي الصميم إلى حيث ينتظر الاستغلال مما يقتضى خلق التسهيلات أمام هذه العملية . وهنا نتساءل : لماذا نحبذ مثلاً هذا العمل ؟ لأننا نريد من هذا المال أن يساعد على زيادة الاستغلال الزراعى وإقامة الصناعات الصالحة وتيسير سبل المواصلات . . . هذه هى الميادين الرئيسية وما عدا ذلك فالتنا لا نوافق على إلغاء القيود المفروضة على هجرة رؤوس الأموال ، ولنضرب لذلك أمثلة : إذا كان الغرض أن نفتح أبواب مصر مثلاً أمام أموال عربية تستغل فى شراء الأراضى الزراعية بأثمان مرتفعة ، أو لبناء القصور والعمارات الشاهقة ، أو الاشتغال بعمليات الربا ، أو فى الإكثار من دور اللهو وما إليها ، فأنا أول من يعارض فى هذا ، كما أنى أرفضه بالنسبة إلى رأس المال المصرى الذى يراد تيسير هجرته إلى سوريا أو العراق أو لبنان . ولكنى أؤيد الهجرة إذا كانت هذه الأموال سيستغلها أربابها فى إصلاح الأراضى البور لفائدة الفلاحين المصريين ، وفى بناء العدد الكبير من المساكن الشعبية الرخيصة ، وفى إنشاء الصناعات التى توفر للبلاد بعض حاجتها من السلع الاستهلاكية .

وعلى ضوء هذه الحقيقة التى أشير إليها على سبيل المثال فقط أرى أن التعاون بين البلاد العربية فى ناحية انسياب رؤوس الأموال يجب أن يسترشد بالأمور الآتية :

(١) تنظيم عملية تصدير رؤوس الأموال بالقدر الذى يتطلبه الصالح الاقتصادى للبلاد المقرضة .

(٢) تمنح التسهيلات أمام رؤوس الأموال لمباشرة عمليات الإصلاح الزراعى والإنشاء الصناعى وما إلى ذلك إما عن طريق إنشاء البنوك أو الشركات ولكن يجب فى هذه الحالة التعاون ، بمعنى أنه إذا أراد بعض أصحاب رؤوس الأموال المصريين أن ينشئوا شركة صناعية فى سوريا أو العراق وجب أن يكون ٥١٪

من رأس المال ملكاً لأهل سوريا أو العراق ، وكذلك الحال بالنسبة إلى رؤوس الأموال السورية أو السعودية في مصر .

(٣) يمكن أن يتحقق انسياب رؤوس الأموال بطريقة أخرى وهي الاقتراض من المؤسسات المالية عن طريق المؤسسات المماثلة أو الحكومات .

(٤) يجب الحذر حتى لا تتسرب رؤوس الأموال الأجنبية من بلد إلى آخر تحت ستار الأموال الوطنية .

(٥) ينبغي ألا تكون هذه الهجرة سيلاً إلى منافسة رؤوس الأموال الصغيرة بصفة خاصة في البلاد التي تجد سيولها إليها .

فطبقاً لهذه الشروط والظروف تقوم الدول العربية بعقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لوضع القواعد والنظم التي تسهل عمليات انتقال رؤوس الأموال فيما بينها .

التعاون في ميدان التجارة

لا شك أن من أكبر الأمثلة على التعاون تنمية العلاقات التجارية بين البلاد العربية . ولقد كثرت الحديث عن إلغاء الرسوم الجمركية وإنشاء منطقة تجارية حرة بين الدول العربية . وقد تبدو الفكرة وجيهة في ظاهرها ، وقد تصبح حقيقة في المستقبل البعيد ، ولكننا نعتقد أنها — على الأقل بالنسبة إلى الوقت الحاضر — غير عملية ، إن لم تكن ضارة بالاقتصاديات العربية ، وذلك بسبب اختلاف النظم الجمركية وتفاوت درجة التقدم الاقتصادي . ولتوضيح الفكرة أشير إلى بعض الأمثلة . لنفرض أننا ألغينا الرسوم الجمركية ، فماذا تكون النتيجة بالنسبة إلى بلدين هما مصر التي تقدمت فيها صناعة المنسوجات

القطنية وسوريا التي ما زالت هذه الصناعة بها في دور الإنشاء ؟ النتيجة المترتبة على إلغاء الرسوم تكون تغلب المصنوعات المصرية والحيلولة دون نهوض الصناعة في سورية . أما محاولة توحيد النظم الجمركية فضارة ، لأن هذه النظم وليدة الظروف الاقتصادية ، فبعض الدول العربية ترى من مصلحتها اتباع سياسة الحماية الجمركية بينما يأخذ البعض الآخر بمبدأ الحرية . فلو أردنا من جميع هذه الدول اتباع سياسة الحرية لأوذيت الصناعات القومية في بعضها ، ولو أنها جميعاً سارت على مبدأ الحماية لأدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعيشة في بلاد مثل لبنان والمملكة العربية السعودية .

وإذن كيف يتحقق التعاون في ميدان التجارة الخارجية ؟ هناك طائفة من السبل نذكر منها :

١ — دراسة إمكانيات عقد الاتفاقيات بشأن تبادل المنتجات والسلع عن طريق المقايضة وبذلك يمكن التغلب نوعاً ما على عقبات العملة .

٢ — تيسير السبل أمام المؤسسات الصناعية والتجارية والمالية لكي تزاوّل نشاطها في البلاد العربية الأخرى مع الحذر الشديد خشية أن يصبح بعضها ستاراً لعالميات ضارة من التهريب وبخاصة في السلع التي تتصل بصحة الشعوب .

٣ — العمل على أن تطبق البلاد العربية ، في حدود ظروفها الاقتصادية ، مبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

٤ — إقرار حرية تجارة الترانسيت في أراضي البلاد العربية الداخلية في نطاق الجامعة الحالية (مع مراعاة القوانين والنظم الخاصة بذلك في كل بلد ومحاولة التنسيق بينها) .

٥ — اتخاذ نظام موحد (وليكن النظام المثوى) فيما يتعلق بالعملية والمقاييس والمكاييل والموازين .

٦ — تكوين اتحاد عربي من الغرف التجارية والصناعية يقوم بإصدار نشرات شهرية اخبارية ، كما يكون فيه هيئة مهمتها دراسة واقتراح الوسائل الكفيلة بتنمية التجارة بين البلاد العربية ، كما يعمل هذا الاتحاد على تيسير تبادل الزيارات بين رجال الأعمال .

٧ — الإكثار من إقامة المعارض الزراعية والصناعية في البلاد العربية مع تنسيقها ومنح كافة التسهيلات لزيارتها .

٨ — يتولى الاتحاد المشار إليه عملية الدعاية للمنتجات والمصنوعات العربية في مختلف بلدان الشرق العربي بكافة السبل الممكنة .

المواصلات والنقل

ومن العوامل التي لها صلة مباشرة بتحسين الزراعة وتنمية الانتاج الصناعى وتنشيط التبادل التجارى ، العمل على خلق شبكة من المواصلات الحديثة ، لا في داخل كل دولة عربية على حدة ، وإنما لربط هذه البلاد جميعها ، بعضها ببعض . وفي مقدمة التدابير التي ينبغي اتخاذها تكوين « مجلس عربي أعلى للمواصلات » ويمثل الحكومات العربية والهيئات الحكومية وغيرها التي تشرف على طرق المواصلات . ومهمة هذا المجلس تنحصر في دراسة امكانيات إنشاء المواصلات الحديثة والطرق البرية والخطوط الجوية وغيرها بالنسبة إلى الإقليم كاه وكذلك تقوم كل دولة بالمساهمة في النفقات اللازمة . وهذا العمل يقتضى الاتفاق على سياسة مشتركة بشأن طريقة بناء الطرق البرية من النواحي

الفنية ، والتنسيق بين عرض الخطوط الحديدية لتسهيل سير القطارات من قطر إلى آخر ، والتوفيق بين نظم النقل والشحن والأجور ، وكذلك التسهيلات التي يتعين منحها . وهذه السياسة الخاصة بالمواصلات يجب أن تسترشد بالاعتبارات الاقتصادية الخاصة بالعالم العربي كله كمجموعه متصلة بالأجزاء . والملاحة البحرية أهميتها في نقل السلع والمنتجات بين البلاد العربية ، وبينها وبين العالم الخارجي . ولهذا يحسن البحث في مشروع إنشاء « شركة ملاحية عربية » لتحقيق هذه الأغراض . أما رأس مال الشركة فيتكون عن طريق مساهمة الحكومات العربية ، فضلاً عن الأفراد والهيئات المختصة ، وعلى البلاد العربية تفضيل هذه الشركة على سواها الأجنبية في نقل السلع والمنتجات . ومن الضروري أيضاً تسهيل عمليات الشحن والتفريغ في الموانئ العربية ، فضلاً عن تبسيط الإجراءات الجمركية في حدود المصلحة العامة . وما من شك أن إنشاء مثل هذه الشركة الكبيرة يساعد على خلق وتنمية إحدى الصناعات الرئيسية وهي بناء السفن وإصلاحها ، إلى جانب فتح أبواب العمل أمام المواطنين العرب ، من العمال والبحارة والفنيين .

وفما يتعلق بالنقل الجوي يتعين توثيق الصلات بين شركات الملاحة الجوية التي تعمل الآن في البلاد العربية ، ومن الضروري العمل على تعريب رأس مالها حتى يتسنى بذلك إبعاد رأس المال الأجنبي عنها خشية تسلطه عليها . ونظراً لضرورة أن يكون المشتغلون في عمليات الملاحة الجوية من أهل البلاد العربية كالطيارين والمهندسين ومن إليهم ، نرى إنشاء معهد عربي ذي مستوى راق لأمثال هذه الدراسات ، أو توجيه الاهتمام إليها في الكليات الحالية مع تسهيل إرسال البعث إليها من مختلف البلاد العربية .

ومهما يكن من أمر فمن واجب الحكومات العربية تقديم مختلف ألوان

المساعدة المالية وغيرها إلى هذه الشركات العامة أسوة بالدول الأخرى التي تتبع السياسة ذاتها إزاء شركات الملاحة البحرية والجوية .

السياحة والاصطياف

والسياحة والاصطياف من الصناعات الهامة في العصر الحديث ، وتشجيعهما داخل نطاق الكتلة العربية مما يساعد على التعارف وتقريب وجهات النظر . ولكي تؤدي هذه الصناعة وظيفتها كمظهر من مظاهر التعاون العربي ، يجب مراعاة الاعتبارات التالية :

١ — النظر إلى السياحة والاصطياف من وجهة نظر الطبقة الوسطى ومن دونها ، وهذا يقتضي الاتفاق على قواعد مشتركة أو قرينة من هذا لتسهيل هذه العمليات ، ومن ذلك إلغاء الجوازات بين البلاد العربية ، ومنح التخفيضات الكافية للأسفار والرحلات ، ومراقبة محال الإقامة منعاً للاستغلال . وبهذه المناسبة أود أن أكون صريحاً وأنا في النادي اللبناني فأقول : إن الكثيرين ممن أرادوا الاستفادة خلال العام الماضي من التسهيلات الممنوحة في أجور السفر إلى لبنان كانوا يشكون من الشكوى من أن البعض من أصحاب المساكن والمتاجر كانوا يعملون على استغلالهم كأنهم من أثرياء الحرب أو من أغنياء الأمريكان . وأنا مضطر أن أكون صريحاً لأن ما سمعته جعل البعض من أفراد الطبقة الوسطى المصرية يحجمون عن السفر ، بل لاأبالح إذا قلت أنني عدلت فعلاً عن ذلك بعد أن كان عزمي مستقراً .

٢ — يجب إنشاء هيئة عربية مهمتها تولى الدعاية للمصايف والمشاتي والأسفار إلى مختلف البلاد العربية .

٣ — الإكثار من المعارض والمؤتمرات وغير ذلك من المجتمعات التي تعقد في الأقطار العربية ومنح التسهيلات الكافية للذين يرغبون الاشتراك فيها .

التعاون في مكافحة التهريب

ما من شك أن ارتفاع المستوى الصحي في الشعوب وثيق الصلة بالتقدم الاقتصادي ، وهذا هو السبب الذي من أجله أنشئت مثلاً « هيئة الصحة العالمية » التابعة لمنظمة الأمم المتحدة . وتمشياً مع هذه القاعدة الجوهرية تحرص الحكومات دائماً على وقاية شعوبها من أخطار المواد التي تهدد البنيان الصحي وفي مقدمة ذلك المخدرات . ولقد بذلت عصبة الأمم فيما مضى كما تبذل هيئة الأمم اليوم الجهود لمكافحة هذه السموم . وإذن فمن أكبر الأدلة على أن الدول العربية صادقة الرغبة في التعاون أن تتفق جميعها على منع زراعة المواد السامة كالخشيش مثلاً أي كانت الاعتبارات المالية التي قد تستفيد منها بعض الجماعات . بل إنني لأعلم أن أصحاب المصلحة في ذلك يتعاونون في هذه الناحية مع إسرائيل . فإذا لم تستطع الدول العربية الاتفاق على أمر كهذا فلست أدري كيف يكون التعاون الاقتصادي .



مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

عرض وتحليل

بقلم

منير عبد الملك

بكالوريوس في التجارة (شعبة العلوم السياسية)
كلية التجارة (جامعة فؤاد الأول)
وعضو جمعية شئون الشرق الأوسط

فهرس البحث

- ١ — مقدمة تاريخية
- ٢ — الأهداف الكامنة وراء السياسة الدولية في الشرق الأوسط
- ٣ — كيف أصبح عرب فلسطين لاجئين
اللاجئون العرب اليوم .
(أ) إحصاء اللاجئين
(ب) ظروف اللاجئين المعيشية
(ج) الامكانيات المهنية للاجئين
- ٤ — إعادة اللاجئين إلى ديارهم

- (١) تقدير عام للممتلكات العربية الثابتة في إسرائيل.
 (ب) سياسة إسرائيل
 (ج) حالة الممتلكات العربية
 ٥ — مسأله تعويض اللاجئين
 ٦ — إمكانيات إيواء اللاجئين في غير ديارهم
 في فلسطين الوسطى وغزة — في شرق الأردن — في لبنان —
 في سوريا — في العراق .
 ٧ — الاستقراء العلمى من مشكلة اللاجئين
 خاتمة .

مقدمة تاريخية

من المستحيل أن يفوتنا أن نذكر في مستهل هذا البحث — أن اكتشاف المعدن الذى قيل عنه إن كل قطرة منه تساوى قطرة من الدم — في إقليم الشرق الأوسط ، كان المحرك الأول والبر الدفين في جميع الحركات السياسية الاستعمارية التى جددت على بطاح هذه البقعة من كوكبنا ، فهنا يقبع ٤٢٪ من الزيت الذى اكتشف في العالم إلى الآن . وهنا يتجاوز الاحتياطى من الذهب الأسود ١٦ مليار برميل . وهنا يبلغ معدل الكمية المستخرجة من البئر الواحدة في إيران ٢٨٠٠ برميل وأكثر من ١٤٠٠ برميل في المملكة العربية السعودية و ٧٤٣ برميلا في العراق — وفي القطر الأخير وحده بلغت كمية البترول المنقب عنه سنة ١٩٤٣ حوالى أربعة مليارات برميل .

وبديهى أن الآبار تخدمها الأنابيب أو السفن البترولية . وهذه لها مسالك تعتبر قناة السويس عنق الزجاجة بالنسبة لها . أما الأنابيب فتتمر عبر أراضي

بلدان متعددة في هذا الإقليم . وضمن سلامة هذه الأنابيب وطرق السفن لابد من السيطرة على كلا القناة وهذه البلدان معاً . أما قناة السويس فالسيطرة قائمة عليها فعلاً وهي لصالح الشركات البريطانية التي تستغل أموالها في خامات الشرق الأوسط البترولية والزراعية والتجارية والصناعية بل وحتى البشرية .

أما عن الأنابيب فهناك خط بناه الانكليز في عام سنة ١٩٣٤ بين العراق وفلسطين لنقل البترول . وتقوم في حيفا مصفاة للبترول كبيرة تخص كتلة « رويال دتش شل » وشركة البترول الانجليزية الإيرانية . وكان معدل ما تكررته قبل الحرب ٤٥ ألف برميل فأصبح في أثناء الحرب ٩٠ ألفاً . وهكذا يتبين لنا أن فلسطين ليست فقط قائمة على خطوط مواصلات إنجلترا مع ممتلكاتها ومستعمراتها . بل هي أيضاً مستودع للبترول الإيراني والعراقي المعد للبيع في الأسواق الأوروبية .

ومما يجدر بالذكر أن هذا البترول هو عصب المستوى العالي من الرفاهية المادية الذي تتمتع به الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا وكذا الولايات المتحدة الأمريكية . وحرمان البلاد المنتجة له من ثمرات وجوده في أرضها عن طريق شغل بال تلك الشعوب بمسائل تافهة ، جزء من سياسة مرسومة تقوم بها الحكومتان تعضيداً للشركات الانجليزية والأمريكية . التي أفلحت في إثارة مشروع سوريا ونجحت في تفجير القنبلة الفلسطينية ، وكل ذلك لحماية مصالحها وأرباحها في الشرق الأوسط ضد الشعور القومي المتصاعد في البلاد العربية . فالشرق الأوسط هو الذي يثير اليوم اهتمام ممثلي الصناعة البترولية الأمريكية ولذلك أسباب وجيهة أهمها :

١ — غنى أراضيه بالبترول كما بينت وقربها من الأسواق الأوروبية وإمكانية الحصول على أيدي عاملة يمكن استثمارها بأجور تافهة ، وانخفاض

مستوى المعيشة وجنى أرباح هائلة فضلا عن مركز هذه الأراضي من الوجهة الاستراتيجية .

ولعل في هذه السطور قد أفلحت في بيان قيمة هذه الأنايب الرأسية والأقية في سياسات الشرق الأوسط .

ولما كان هذا البحث ينصب على هذا القسم المسمى فلسطين . فسوف أقصر هنا على الحديث عنه لأصل عن طريق التسلسل المنطقي إلى النتيجة الحتمية التي أدت إليها السياسات الاستعمارية في هذه البقعة والتي انتهت بمأساة بشرية تكاد تكون الأولى من نوعها في التاريخ السياسي والديمجرافي الحديث، تحمل جريرتها الصهيونية والتي أفلحت الدول الاستعمارية في استخدامها لمصالحها .

فلسطين ليست في الواقع ، ولم تكن وطناً روحياً أو منزلاً قومياً ، لليهود على اختلاف جنسياتهم وإنما أصبحت مأوى لليهود المضطهدين في ألمانيا والنمسا وبولاندا وأوربا الوسطى على الأخص . فليست المسألة مسألة هجرة متتالية عنصرية أو دينية وليست المسألة إعادة تشييد وطن اندثر ، وإنما الأمر يرجع إلى اضطراب أقطاب مضطهدة إلى السعي للتخلص من نير الاضطهاد ورغبتها الدفينة في الاستقرار في بقعة من الأرض تكون فيها أغلبية بدلاً من أن تظل أقلية إلى الأبد . وإن قدر أن هذه الغاية مشروعة فكل السبل المؤدية لها قد يراها المضطر مشروعة وهنا يجدر بنا أن نأتي بشيء عن أصل الدعوة الصهيونية بإيجاز .

فقد اتهم صحفي نمسوي يهودي يدعى « تيودور هرزل » قضية الضابط اليهودي « دريفوس » الذي اتهم في فرنسا بالتجسس لأعداء بلاده وخيانة وطنه فأخذ يعلن أن لا أمل لليهود في أن يظلوا أقليات في البلاد التي استوطنوها ،

ودعا بادىء ذى بدء إلى أن يهاجر اليهود إلى « أوغندا » البريطانية فيحولوها إلى بلد يهودى .

إلا أن هزل وجد أن معظم البؤساء من اليهود يشعرون بأن العودة يجب أن تكون إلى فلسطين لأن فلسطين هى أرض الميعاد المذكورة فى كتبهم المقدسة . فاندفع هزل — وهو الذى كان صحفيا خاملا فى بلاده — مع التيار وطالب بالعودة إلى فلسطين . أى إلى صهيون ودعت حركته الصهيونية . وفى سنة ١٩١٤ بلغ العدد الإجمالى لليهود الصهيونيين الذين رغبوا فى الهجرة إلى فلسطين التى كانت تابعة وقتئذ لتركيا ١٢ ألف مهاجر فقط . ولما أرادت بريطانيا خلال الحرب الأولى استمالة اليهود فى العالم أجمع وبخاصة فى أمريكا وبلاد الأعداء ، أصدرت تصريح بلفور فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ . وهو لا يعيننا لأن كتابا يصدر من وزير بريطانى إلى أحد الأفراد البريطانيين لا يربط إلا الحكومة البريطانية . وبديهي أنه لم يكن للانجليز أى حق إطلاقا فى أن يعدوا باعطاء ما لا يمكن أن يكون .

ثم جاء حبك الانتداب البريطانى فى سنة ١٩٢٢ وهو سند خطير فى هذه القضية نكتفى بالعبارات الثلاث التى رددت فيه وهى : الشعب اليهودى — المنزل القومى — « الرابطة التاريخية » .

أما عن الشعب اليهودى فيسرنا أن نذكر أن العلماء اليهود كانوا من أول من نبذ النظريات العنصرية . وأثبت أنه لا يوجد من الوجهة العلمية البحتة ما يصح أن يسمى بالعنصر اليهودى . وهذا عند ما أرادوا أن يدفعوا عنهم خطر التمييز العنصرى الذى هدد هتار به كيانه فى أوروبا الوسطى .

أما عن روابط الشعب اليهودى فقد عجز علماءهم حتى ، أن يعرفوها — فهى ليست الرابطة العنصرية فقد أثبتت علماء اليهود ذاتهم فى محاولتهم دحض

المزاعم النازية عن وجود عنصر آري وعنصر يهودي — أن الكثيرين من يهود أوروبا لا تجرى في عروقهم قطرة من دم اليهود الذين أرحلهم الغزاة الرومان عن فلسطين من ألفي سنة وأن اليهودي البولندي واليهودي الصيني واليهودي الحبشي لا تجمع بينهم أية رابطة عنصرية تقوم على أساس علمي جدي .

لقد انتهى مفكرو اليهود بعد الجهد — إلى أن قالوا إنه لا يربط اليهود بعضهم ببعض إلا كراهية غيرهم لهم . وفعلاً تجسست الفكرة الصهيونية سنة ١٨٥٥ إذ اشترى سير موزيس موتيفوره أول ضيعة في فلسطين بجوار يافا ، ليستغلها المهاجرون اليهود الذين يريدون أن يعودوا إلى أرض الميعاد . وفي سنة ١٨٩٧ تأسست أول هيئة صهيونية في العالم . وفي سنة ١٩٠٠ كون البارون إدموند دي روتشلد «الجمعية اليهودية الاستعمارية» : وكل هذه المجهودات لم تفلح إلا في أن جعلت ١٢ ألف من اليهود يهاجرون إلى فلسطين . وهذا من سنة ١٨٥٥ إلى سنة ١٩١٨ فانضموا إلى اليهود الفلسطينيين الأصليين بحيث أصبح العدد الإجمالي لليهود يقارب ، في فلسطين كلها ، حوالى أواخر الحرب العالمية الأولى ٨٠ ألفاً .

الأهداف الطامنة وراء السياسة الدولية

برر المستر لويد جورج تصريحه بلفور في خطاب له بمجلس العموم البريطاني في ١٩ يونيو سنة ١٩٣٦ . فقال « كان يهمنا جداً أن نحصل على كل معاونة مشروعة يمكن الحصول عليها . وقد خرجنا من الاستعلامات التي بلغتنا من كل جهة في العالم بأنه كان حيويًا بالنسبة لنا أن نحصل على تعزيز الطائفة اليهودية لقضيتنا . » وكانت تأمل أن يعضدها إلى جانب اليهود القيمين في بلاد الحلفاء اليهود المقيمون بلاد الأعداء ذاتها من الألمان والنموسويين

والمجريين والبلغاريين وغيرهم ، على أمل أن يصبحوا في بلادهم ما اصطلاح على تسميته فيما بعد الطابور الخامس . ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها فتحت أبواب فلسطين على مصراعها أمام المهاجرين الصهيونيين . وإذا بهؤلاء يحجمون عن الهجرة إلى بلاد أجدادهم الأبعدين . ويؤثرون البقاء حيث استوطنوا هم وأباؤهم وأجدادهم ، حتى أن كبار الصهيونيين أعيتهم الدعاية في أوساطه واضطروا أن يبدلوا الأموال الطائلة لاقتناع بضعة ألوف من اليهود أغلبهم من المعدمين المتعطلين ، إلى أن يقصدوا إلى فلسطين حيث كفلت لهم من المساعدات المالية والاقتصادية والسياسية أبعدها أثراً وأوسعها مدى . ومع كل ذلك ففي العشر السنوات الأولى من عهد الانتداب البريطاني الرسمي على فلسطين أى من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٣٢ لم يزد العدد الإجمالى لليهود في فلسطين إلا من ٨٣ ألفاً إلى ١٨٠ ألفاً . أى كانت الزيادة في المتوسط عشرة آلاف يهودى في السنة بما في ذلك الزيادة الطبيعية بالتناسل فيما بين اليهود . وفي نفس الفترة الزمنية زاد بالتناسل عدد العرب المسلمين في فلسطين ١٩٠ ألفاً أى ما يقرب من ضعف زيادة اليهود .

لقد أذاعت الأمانة العامة للجامعة العربية في ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٦ « أن في العالم ملايين من منكوبى الحرب والكوارث الطبيعية ليسوا يهوداً . فما معنى الاهتمام بفريق دون آخر من هؤلاء المنكوبين ولماذا لا ينظر إليهم جميعاً نظرة واحدة على أساس » .

وفي ٢٦ أغسطس من نفس السنة كتبت « التايم » تقول : « إن الأرض الواقعة على ملتقى أوروبا وآسيا وأفريقيا أصبحت ممراً هاماً في القرن العشرين الذى تغلب عليه الصبغة الميكانيكية فليست هذه البلاد اليوم طريقاً عسكرياً هاماً ومطاراً واسع الأرجاء ، فحسب . إنما هى تجاور قناة السويس والزيت

يخترق أراضيها . فورهاها ٤٢٪ من الزيت الذي اكتشف في العالم إلى الآن وهو الكمين في صحارى العراق وإيران والمملكة السعودية وتمر إحدى أنابيب الزيت الحيوية بفلسطين ، لتربط بين الآبار العراقية التي تستغلها بريطانيا ، وميناء حيفا . وهذه الأنابيب لا تخلو من الفوائد في وقت السلم . أما في وقت الحرب فهي ضرورة حيوية . ولا تنوى بريطانيا العظمى أن تفرط في شيء من هذا ، وبريطانيا لا تحتاج إلى الزيت فحسب . وإنما هي تحتاج أيضاً إلى القواعد فلاضطرابات المصرية قد أجبرت بريطانيا على الخروج من مصر . وفلسطين وبها ميناء حيفا (ليحل محل ميناء الإسكندرية) وسهول النقب (لتقام فيها المطارات) هي القاعدة التالية المتوفرة لحماية طرق المواصلات الرئيسية الحيوية نحو الشرق الأقصى . وتنظر الحكومة البريطانية إلى المشكلة الفلسطينية على ضوء الإحصاءات الجامدة التي تظهر الحقائق الواقعة الآتية :

يبلغ عدد اليهود في العالم كله ١١ مليوناً
 يبلغ عدد العرب في العالم كله ٥٠ مليوناً
 يبلغ عدد المسلمين في العالم ٢٠٩ ملايين

هذا « يفضي إلى الاستقراء التاريخي ودراسة التطورات المختلفة إلى تقرير هذه النظرية السياسية في الغشاء الاستعماري العالمي .

« لما كان نشوب صراع عالمي من العناصر الدائمة في وجدان السياسة الدولية فإن بعد النظر يقتضى أن تقوم في فلسطين دولة اسرائيلية ، لتجمع فيها الأغلبية الساحقة من اليهود الذين ينتمون إلى البلدان التي تسود فيها النظم الشيوعية . وذلك لأن عدم البر بالوعد الذي قطع لليهود في الحربين الأولى والثانية قد يقلب الأوضاع في حرب ثالثة (محتملة ولكنها غير متوقعة) . ذلك لأن المعسكر الشرقي سوف يوغر صدور اليهود ضد المعسكر الغربي ، عن طريق التشهير

بالغرب الذى حثت بوعوده فى حربين ، ولا ينتظر إذا ما انتصر أن يفي بها .
 فيكون من نتيجة ذلك أن يتحول النشاط اليهودى العالمى ضد الغرب وتكون
 الجاليات اليهودية فى بلاده بمثابة الطابور الخامس ؛ وهذا فضلا عما هو معروف
 عن النظم الشرقية الشيوعية التى يقال عنها إنها تلغى كل مبرر للتفرقة والتمييز
 العنصرى .

وبدئى أن اليهود هم الذين يخسرون هنا . وذلك أن تجسم الصهيونية
 فى دولة واتخاذها صيغة سياسية مما يضاعف نمو البذور المعادية للسامية .
 anti-semitism وسوف تصبح إسرائيل دمية فى يد الاستعمار الانجلو أمريكى
 وسينالها على يد حمايتها التكتيل والخسارة إذا اقتضت مصلحة الاستعمار نقض
 يده عنها .

كيف أصبح عرب فلسطين لاجئين

فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقسيم فلسطين .
 — وهو مشروع قدمته اللجنة الخاصة — إلى دولة عربية وأخرى يهودية
 مع وضع نظام خاص لمدينة القدس . وقد قوبلت هذه الأنباء من أهل البلاد
 الأصليين (وعددهم ١٣٢٠٠٠ عربى إلى ٦٤٠ ألف يهودى) بغضب ومعاررة
 سرعان ما انقلب إلى عنف إذ دعت الهيئة التنفيذية العربية العليا إلى إضراب
 عام لمدة ٣ أيام . وحدثت اعتداءات عدة من الجانبين وأفلت الزمام من يد الدولة
 صاحبة الانتداب — أو هكذا ظهر — ولم يأت يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨
 حتى كان مجموع الخسائر قد بلغ ٦ آلاف من الجانبين بسبب المعارك التى
 دارت على مقربة من يافا وتل أبيب والقدس وحيفا وأجزاء أخرى من البلد .

وسرعان ما تفوقت منظمات الهجانا والإرهاب والارجون زفاى ليومى
على قوات فوزى القاوقجى ؛ وذلك فى القدس على وجه الخصوص ، بعد وفاة
عبد القادر الحسينى قائد المتطوعين العرب فى أبريل سنة ١٩٤٨ .

وفى مايو سنة ١٩٤٨ احتل اليهود نخوم يافا ، والقطاعات العربية فى
القدس ، وحيفا بأجمعها ما عدا الميناء الذى ظل فى يد القوات البريطانية
ثم سلم ميناء حيفا لليهود حيث تقوم مصانع تكرير البترول الوارد من
العراق والتي تشترك فى ملكيتها الشركات البريطانية والأمريكية وهى التى
تحتكر فيما بينها بترول العالم العربى . فكأن تسليم ذلك الميناء إلى اليهود
وهو نهاية خط أنابيب البترول العراقى ، اعتراف من هذه المصالح المالية الأجنبية
بالصلة الوثيقة التى تربطها بالدولة الصهيونية الأمر الذى يفسر لنا — إلى جانب
اعتبارات اقتصادية ومالية أخرى — ذلك التأييد المتصل الحلقات لهذه الدولة
من جانب السياسة الأمريكية بوجه خاص . وليس أدل على صدق ما نذهب
إليه من أن مجلة أويل فورم الأمريكية أشارت إلى مشروع يراد به تدويل
ميناء حيفا كوسيلة للتغلب على رفض العراق تسيير بتروله إلى هذا الميناء .

ولما كان السكان العرب عزلا من السلاح وعاجزين عن حماية أنفسهم ،
ولما كان الأمر قد تملك ألبابهم عندما وصلت أنباء مجزرة دير ياسين على يد
الإرهابين اليهود فى أبريل سنة ١٩٤٨ ، ولما كان الرؤساء المحليون قد غادروا
مناطقهم لمصاحبة الجيوش المنظمة أثناء الغزو بعد ١٥ مايو ، فقد أدبروا فارين
من ديارهم أمام كرات الهجوم اليهودى ، ورغم إنكار اللاجئين لأثر هذه
العوامل فى هروبهم ، إلا أنه يمكن القول أيضاً بأن القادة العرب تعجلوا
إجلاءهم من المناطق التى كان من المحتمل أن تدور فيها رحى المعارك . وقد
ذكرت النيوستيتسمان أندينش فى أول مايو سنة ١٩٤٨ أنه قبل انسحاب

البريطانيين ، فقد ترك عشرات الألوف من العرب من سكان حيفا ويافا والقدس ديارهم ، ومنهم من غادر البلد — وفي ١٤ مايو أعلنت السلطات اليهودية قيام دولة إسرائيل . وانتهى في اليوم التالي الانتداب البريطاني رسمياً . ثم بدأت الجيوش العربية العمليات المسلحة بواسطة جيوش لم تكن تنظمها قيادة مركزية ، بالإضافة إلى الأسلحة العتيقة والفاصلة التي استعملت . هذا بينما عبات إسرائيل كل موارها من رجال ونساء للحرب . واستمرت الحرب ثلاثة أشهر حتى فرضت الأمم المتحدة الهدنة الأولى من ١٠ يونيو حتى ٩ يوليو فتمكن الـ ١٠٠ ألف يهودي من التنفس والتجهيز والإعداد — وظهرت فائدة الهدنة بالنسبة لإسرائيل عندما تجدد القتال فوقعت اللد والرملة والناصرة (وهي جميعاً خارجة عن القسم اليهودي بمقتضى مشروع التقسيم) في أيدي اليهود — وأخذت أفواج اللاجئين تتجمع غرب الجليل ، وهم باقى من استمر من ٥٠٩ ألف عربي الذين كانوا قد تركوا هذه المناطق فعلاً من قبل يونيو سنة ١٩٤٨ . واستمر الصدام من أكتوبر حتى ديسمبر حتى أسفر عن سيطرة إسرائيل التامة على النقب ، وتصحيح خطوط الهدنة في مصلحتها في مستهل سنة ١٩٤٩ ، وازدياد عدد العرب الذين فقدوا ديارهم .

المهجرون العرب اليوم

قبل أن أبدأ في بحث احتمالات رجوع اللاجئين ، إلى ديارهم وأوطانهم ، أو احتمالات تعويض اللاجئين أو احتمالات إيوائهم في مناطق أخرى غير مناطقهم الأصلية ، مع بحث مفصل للاعتبارات المالية والإدارية ، أذكر هنا شيئاً عن عددهم ، وظروف حياتهم ، وتقسيمهم حسب الأعمار ، وحسب المعتقدات ، مع التطرق إلى الحديث عن المهنة التي كانوا يمارسونها قبل أن يشرّدوا . وكل هذه

المعلومات مستخرجة من كتاب أصدرته حكومة فلسطين بعنوان Statis
 tiaci abstract of Palestine ، ومن مقالات نشرت في مجلة ال-
 Economist في أواخر سنة ١٩٤٩ ، وكذلك نشرات مكتب اللاجئين التابع لهيئة
 الأمم المتحدة . وهذا علاوة على تقارير السير روفائيل خير الأمم المتحدة ومجلة
 Geographical Magazine,

إحصاء اللاجئين :

يكاد يكون من المستحيل أن نحصل على إحصاءات دقيقة عن اللاجئين .
 وذلك أن كل أسبوع يشهد انتقال أسرات عديدة من اللاجئين إلى مناطق
 يشاع أن ظروفها أيسر من التي هم فيها .

وعندما وقع في أبريل سنة ١٩٤٩ في رودس الاتفاق بين إسرائيل والاردن
 والذي بمقتضاه انتقلت مساحة قدرها ١٥٠ ميلاً مربعاً من الأراضي العربية إلى
 إسرائيل ، تغير من جديد العدد الإجمالي للاجئين . وهذا العدد يزيد كلما
 نفذت مدخرات الأسرات الفلسطينية التي كانت تعيش على أموالها الخاصة
 التي خرجت بها فينتقلوا من حالة استقلال اقتصادي إلى لاجئين يطلبون
 المساعدة والمنح .

وهنا أورد نوعين من الإحصاءات ، الأول عن عرب فلسطين الذين بقوا
 حيث هم ، والثاني عن اللاجئين الفلسطينيين في مختلف مبالذ العربية .

التوزيع الحالي لعرب فلسطين

١ — في ديارهم :

عرب بقوا في ديارهم أو رجعوا فعلا إلى ديارهم ١٥٠٠٠٠
 عرب بقوا في ديارهم ولكنهم في حالة من العوز والفاقة جعلتهم يطلبون من منظمة الأمم للترفيه المساعدة في أول مايو سنة ١٩٤٩ :

(أ) في منطقة غزة — تحت إشراف مصر ١٠٥٠٠٠
 (ب) في منطقة وسط فلسطين تحت إشراف الأردن ٢٩٩٠٠٠
 إجمالي عدد العرب الموجودين بفلسطين في سبتمبر سنة ١٩٤٩ ٥٥٤٠٠٠
 ٢ — لاجئون :

٢٠٠٠٠٠	في	منطقة غزة
٢٢٠٠٠٠	في	فلسطين الوسطى
٨٨٠٠٠	في	الأردن
١٠٠٠٠٠	في	سوريا
١٠٠٠٠٠	في	لبنان
٥٠٠٠	في	العراق

مجموع عدد اللاجئين في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ ٧١٣٠٠٠

مجموع عدد الذين توفوا ٢٠٠٠٠

احتياطي الخطأ في التعداد ٣٣٠٠٠

مجموع العرب من سكان فلسطين في مايو سنة ١٩٤٨ ١٣٢٠٠٠٠

إذن ٤٢ ٪ من عرب فلسطين في ديارهم بينما ما يزيد على ٥٤ ٪ لاجئون

و ٤ ٪ ماتوا أو لم يحصوا . وفي إسرائيل تبلغ نسبة العرب إلى السكان ١٦ ٪

(عدد السكان ٩٠٠ ألف حسب قول التايمز في عدد ٦ يوليو سنة ١٩٤٩) ،
وفي منطقة غزة ١٩٠ ٪ زيادة في عدد السكان الأصلية (١٠٥ ألف) وفي
فلسطين الوسطى زيادة ٧٣ ٪ إلى السكان الأصليين (٢٩٩ ألف) وفي الأردن
حيث عدد السكان الأصلي ٤١٩ ألف يمثل اللاجئون زيادة قدرها ٢١ ٪

ظروف اللاجئين المعيشية :

يمكن تقسيم اللاجئين حسب ظروفهم المعيشية إلى أقسام تنازلياً مع العلم
أن الانحدار من قسم إلى آخر أخط منه ، هو الاتجاه العام السائد اليوم في ظروفهم
المتدهورة :

(١) لاجئون مقتدرون : وهؤلاء يبلغ عددهم ٨ آلاف . وأغلبهم
من الموظفين السابقين في حكومة الانتداب وأطباء ومحامون ومن أصحاب
الضياع في فلسطين الوسطى . ومعظمهم لجأ إلى لبنان بين ديسمبر سنة ١٩٤٧
ويوليو سنة ١٩٤٨ وهم يشتغلون الآن في الهيئات الدولية العاملة في فلسطين
أو مع الصليب الأحمر أو في الإدارة الأردنية المشرفة على فلسطين . وهناك دلائل
تشير إلى أن بعضهم قد رجع إلى أواسط فلسطين حيث توجد أملاكه من
الأراضي . ونسبتهم إلى المجموع ١ ٪

(٢) لاجئون يعيشون في القرى والمدن . ويبلغ عددهم ٢٥٠ ألفا .
ومعظمهم ممن كان لهم أقرباء يعيشون في قرى ومدن المناطق العربية في فلسطين
وخارج فلسطين — وأغلبيتهم فقراء سكان المدن وصغار الفلاحين ، وجميعهم
يعيشون على الجراية التي تمنح لهم بالجان ليحافظوا على حياتهم . ويبلغ عددهم
في غزة ٩٠ ألف وفي فلسطين الوسطى ١٠٠ ألف وفي الأردن ٥٠ ألف
وفي سوريا ٥ آلاف وفي لبنان ٥ آلاف ، ونسبتهم جميعا ٣٥ ٪

(٣) لاجئون يعيشون في جحور وكهوف : ويبلغ عددهم ٣٠ ألفاً. يعيشون عيشة الكفاف ، على هامش الحياة . وهم ممن لا يملهم شيء من جريات الأمم المتحدة . وهم يقطنون الكهوف في منطقة تلال يهوذا ومصيرهم الفناء عن آخرهم ونسبتهم إلى المجموع ٤٪ .

(٤) لاجئون يعيشون في مخيمات أو معسكرات : ويبلغ عددهم ٤٣٠ ألفاً ، ونسبتهم إلى مجموع اللاجئين ٦٠٪ ، وبعضهم يسكن المدارس والجوامع والمباني العامة كما هي الحال في نابلس . وهم يتناولون جرایة الأمم المتحدة بانتظام وبعضهم يملك رأس مال ثابت ممثلاً في بقرة أو حمار .

ويوجد منهم في غزة ١١٠ ألف . وفي فلسطين الوسطى ١٠٠ ألف وفي الأردن ٣٥ ألفاً وسوريا ٩٤ ألفاً ولبنان ٨٧ ألفاً والعراق ٥ آلاف .
ويجب أن يكون معلوماً أن نسبة ٣٤٪ أي ٢٦ ألفاً من ٧١٣ ألف من اللاجئين تعتمد اعتماداً تاماً على الاعانة الدولية من المؤن .

أعمار اللاجئين :

يقول وليم ل . جویر من الصليب الأحمر الأمريكي ، في نشرة أصدرتها الاستعلامات الدولية إنه في أكتوبر سنة ١٩٤٨ بلغ عدد الأطفال الذين هم أقل من ١٥ سنة ومن الأمهات الذين وضعوا أو في سبيل الوضع وأناس فوق الـ ٦٠ والمرضى ، ٨٤٪ من اللاجئين — أي ٥٩٨٠٠٠ من ٧١٣٠٠٠ لاجئ .

الاحتياجات المادية للاجئين :

بين الـ ٧١٣٠٠٠ لاجئ ، تبلغ نسبة القادرين على العمل ٢٨٪ أي ٢٠٠ ألف ، وما يقرب من ١٧٪ من اللاجئين أي ٣٤٠٠٠ منهم كانوا من سكان

المدن الفقراء . وهم يتكونون من عمال صناعيين مهرة وغير مهرة وموسمين وصناع وتجار وكتبة . أما الباقي أي ٨٣٪ فمنهم (١٦١ ألفاً) من الفلاحين الفقراء . (D. Warriner: Land & Poverty in the Middle East pp 52-66) .
لقد كان متوسط دخل هؤلاء في سنة ١٩٣٦ عبارة عن ٧ جنيهات في السنة ، ثم ارتفع في سنة ١٩٤٤ بسبب التضخم إلى ٢٧ جنهما (بينما كان بالنسبة إلى اليهود ٦٣ جنهما في البيئة الزراعية) . وبمقارنة المستويات الأخرى للدخل الزراعي في البلاد العربية المجاورة ، نقرر أن دخل الفلاح الفلسطيني أكثر الدخل العربية الزراعية ارتفاعاً . ولذلك يجب أن نعرف أن إيوائهم في مناطق زراعية أخرى غير فلسطينية سيكون محفوفاً بالمتاعب .

ومن الواضح أن أي خطة لإيوائ اللاجئين يجب أن تراعى فيها العوامل التي بسطناها آنفاً مثل المهن السابقة لهم ومستوى المهارة التي يتمتعون بها وخاصة في زراعة الفاكهة .

وقبل أن أنتهي من هذا العرض أود أن أشير إلى مسألة قد تكون لها أهمية في أي مشروع يوضع لإيوائ اللاجئين ألا وهي مسألة الأديان . ذلك أن ٨٨٪ من الفلسطينيين من المسلمين و ١٪ من الدروز و ١١٪ أي ١٤٥ ألف من المسيحيين . والأغلبية الساحقة من المسيحيين من العرب . وأحب أن أقول إن ٤١٪ من المسيحيين بقوا في ديارهم إذ يوجد منهم ٢٦ ألفاً في المناطق اليهودية و ٣٣ ألفاً في المناطق العربية . بينما ٥٩٪ منهم لاجئون وخاصة في مخيمات لبنان ، والباقي في بيت لحم ورام الله .

أجل ليس أمام اللاجئين الفلسطينيين سوى أن يعودوا إلى أوطانهم أو أن يعوضوا عن ممتلكاتهم أو أن تأويهم الدول العربية ، وسنبحث كل احتمال من هذه الاحتمالات الثلاث بشيء من التفصيل .

مول إعادة اللاجئين الى ديارهم

ليس من ريب في أن أمنية الغالبية الساحقة من اللاجئين هي الرجوع إلى ديارهم . وفي ظني أن هذه الرغبة هي أيضاً رغبة الحكومات العربية أو معظمها . وهذا المعنى نفسه قالت به الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة وهي تعلم أن الحنين إلى الوطن على أشده بالنسبة إلى هؤلاء الفلاحين الذين تربطهم بالأرض أوثق الصلات .

وقد جاء في سياق النص الحادي عشر المنشئ للجنة التوفيق الفلسطينية « أنه يجب إرجاع اللاجئين الذين يريدون العودة إلى ديارهم ليعيشوا في سلام مع جيرانهم ، في أقرب تاريخ ممكن ، كما أن التعويض من حق الذين يرغبون عن الرجوع وهو تعويض مستحق عن أملاكهم أو عن الخسائر التي لحقت بها ، بمقتضى القانون الدولي أو العدالة وبتأييد الحكومات والهيئات ذات الشأن » . وإذن فمن واجب لجنة التوفيق أن تعمل حسب توصيات الأمم المتحدة ، كما أن عليها أن تكون على صلة وثيقة بمدير مكتب اللاجئين الدولي .

إلا أن هناك أشياء لم تدخل في الحسبان رأيت أن استعرضها هنا بإيجاز . فمن رأى المثقفين أنه يجب على اللاجئين ألا يحملوا بالحياة في إسرائيل . فمستقبل الأقلية العربية في إسرائيل غير مضمون إذا عرفنا أن الأولوية في الاعتبار تعطى للمهاجرين اليهود ، سواء من حيث التوظيف أو الأرض أو السكن . فالأغلبية الكبيرة تظن أن في الامكان الرجوع إلى ظروف سنة ١٩٤٨ المعيشية ، وهذا بعيد لأن الحالة الاجتماعية والسياسية قد تغيرت تماماً .

وهناك رأى . يقول بإسكان اللاجئين في المناطق المتبقية من فلسطين وبعض جهات المملكة الأردنية وسنبحث ذلك فيما بعد .

تقدير عام للممتلكات العربية الثابتة في إسرائيل :

(الأرقام المذكورة هنا مستخرجة من الكتب التالية لحكومة فلسطين :

(1) The national income of Palestine (2) A Survey of Palestine

هذا البحث في الممتلكات العقارية للعرب لم تأخذ في حسبانها التغيرات التي طرأت عليها بتأثير الاقتصاد الإسرائيلي ونظامه ، أو سياسة الحكومة الاسرائيلية تجاه « أملاك الغائبين » أو الخسائر التي لحقت بها منذ نشوب الحرب الفلسطينية وخلالها .

تبلغ المساحة الكلية لفلسطين ٢٦٣٢٠ كيلومتراً وهذا عدد بحراء النقب ومساحتها ١٢٥٧٧ كيلومتراً ، وعدا السهول الساحلية والجليل والجبال الداخلية حتى الأردن ، وهي جميعاً جرداء ومساحتها ٣٠٠٠ كيلومتر مربع . وكل هذه المساحة بخلاف المنطقة الجبلية الوسطى حول « جبرون ، والقدس ، ونابلس (٨٠٠٠ كيلو متر مربع) ومنطقة غزة (٨٥ كيلو متر مربع) » — أقول إن كل هذه المساحة الشاسعة تشغلها إسرائيل أي ما يقرب من ثمانين ألفاً ومئتين وخمسة وثلاثين كيلومتراً مربعاً .

ولقد بلغت نسبة المساحة اليهودية من فلسطين سنة ١٩٤٦ إلى مجموع الأراضي ٦٦ ٪ ، بينما كانت الأراضي العامة والحكومية ٤٦ ٪ أي (١٢١٣٧ كيلومتراً ، منها ١٠٥٧٧ كيلومتر في النقب) . أما الباقي أي ٤٨ ٪ وهو ١٢٨٨٣ كيلومتر مربع لمنطقة عربية . والجدول الآتي يبين المساحة المخصصة من أراضي العرب واليهود بالدونم .

أراضي مزروعة	عربية	يهودية	المجموع
ليمون	١٤٥٠٥٧٢	١٤١٠١٨٨	٢٧٦٠٧٦٠
موز	٢٠٣٠٠	١٠٤٣٠	٣٠٧٣٠
بقول وجبوب (تدفع ضريبة)	٥٠٥٠٣٠١٨٣	٨١٤٠١٠٢	٦٠٣١٧٠٢٨٥

٩٥١,٣٤٣	٥١٠,٠٤٩	٩٠٠,٢٩٤ (لاتدفع ضريبة)	بقول وحبوب
١,١٧٥,٣٠٢	٩٥٠,٥١٤	١,٠٧٩,٧٨٨	زراعات مختلفة

أراضي غير مزروعة

١٧,٢٢٤,٣٢٨	٢٩٨,٥٢٥	١٦,٩٢٤,٨٠٥	أراض مهملة
٨٩,١٨١	٤٢,٣٣٠	٣٦,٨٥١	عليها مبان ريفية
١٤٦,٧٧٣	٧٠,١١١	٧٦,٦٦٢	في المدن

المجموع ٢٦,١٨٤,٧٠٢ ١,٥١٢,٢٤٧ ٢٤,٦٧٠,٤٤٥

وقد بلغت قيمة الناتج الزراعي الكلي ٢٨ مليون و ٢٣٧ ألف جنيه فلسطيني .
عام ١٩٤٤ منها ١٩٥ مليون ج . ف كسبها العرب و ٨٧ مليون ج . ف لليهود
وبلغت قيمة الثروة الحيوانية العربية ٣ مليون و ١٠٠ ألف ج . ف واليهودية
٤٤٠ ألف ج . ف سنة ١٩٤٣

أما الثروة الصناعية فالتباين فيها أوضح (يالجنهات الفلسطينية) :

يهودية	عربية	
١٩٩٠٧	١٥٥٨	مؤسسات
١٢٠,٩٣٩,٢٩	٢٠,٦٤٥,٨٧	رأس المال
٥٧,٤١٠	٣,٦٢٥	القوة بالأحصنة
٢٩,٠٤٠,٦٧٩	٥,٦٥٨,٢٣٢	إجمالي الانتاج

إحصاء الضريبة على الدخل (بالجنهات الفلسطينية) :

يهود	عرب	
٩٤٦٢١١	٢٨١٩٤٤	ضرائب دخل شخصية
٧٩٥٣١٨	١٢٧٦١٦	شركات محلية
٤٢٨٣٠٧	—	شركات أجنبية
١٩١٢٨٥٢	٤٠٩٥٦٠	

احصاء الاستثمارات الرأسمالية (بملايين الجنيهات الفلسطينية) :

عرب	يهود	أجانب	المجموع	
٣٩٣	٦١٧	١٣٧	١١٤٨	أصول أجنبية
٧٤٨	٢٤٣	—	٩٩١	أراضي زراعية
٢١	١٢١	٦٣	٢٠٥	رأسمال صناعي
٢٠	٩٢	٢٨	١٣٥	رأسمال تجاري
١٣	١٩	—	٣٢	سيارات
١٣١	١٦٥	—	٢٩٦	استثمار زراعي
١٣٢٦	١٢٥٧	٢٢٣	٢٨٠٦	

وواضح جداً من هذه الإحصاءات أن إهمال الملكية العربية في المجال الزراعي جريمة وإغفال صارخ لحقوق و ثروات مشروعة . والآن بعد انتهاء الحرب الفلسطينية نجد أنه بينما بقيت القدس القديمة في يد العرب فقد وقعت القدس الحديثة العربية في يد اليهود ، ولم يبق للعرب سوى ٨ آلاف كيلومتر منها ٣ آلاف قاحلة والباقي من هذه المساحة — عدا نابلس وأريحا — يعتبر من الأراضي الحديثة .

سياسة إسرائيل

أوضحت إسرائيل في المذكرة التي قدمتها إلى لجنة التوفيق في ١٧ مارس سنة ١٩٤٩ أنها (١) ليست مسئولة عن خلق مشكلة اللاجئين ، (٢) أنها تقدر اللاجئين بعدد أقل مما قدرته الأمم المتحدة والسلطات العربية ، (٣) أن الحكومة الإسرائيلية سوف تنظر في قبول عدد من اللاجئين دون أن يؤدي رجوعهم إلى الإخلال بالأمن ؛ ثم استطردت المذكرة تسرد مساوئ معيشة اليهود إلى جانب العرب ، مدعية أن هذا الازدواج الشعبي قد أدى في النهاية إلى حرب ، ثم قالت إن السياسة الرشيدة - في نظرها - تقضى بإيوائهم في بلاد عربية . وقالت الحكومة على لسان بن غوريون إن هروب اللاجئين كان حلاً حاسماً للقضية الاتنولوجية لفلسطين ، وإن هدف الحكومة هو تأمين سلامة إسرائيل عن طريق تأمين الحدود .

والمشكلة الأولى في إسرائيل والتي يجب أن يكون لها الاعتبار الأول هي مشكلة الهجرة اليهودية المطلقة من القيود إذ من المنتظر أن يبلغ سكان إسرائيل سنة ١٩٥٤ مليون نسمة إذا استمر معدل الهجرة على ما هو عليه . وهذا مما يجعلنا نأس من رجوع اللاجئين إلى ديارهم بالوسائل السلمية . ولكن هناك صوتاً ارتفع في إسرائيل يجذ قبول عدد من العرب ليعملوا في النقب والمناطق القاسية الظروف ، ليحلوا محل اليهود الذين يحجمون عن العمل في مثل هذه الأشغال . وواضح أن مشروعات النقب سوف يغلب عليها الطابع العسكري ، وهذا علاوة على إمكان استخدام هؤلاء اللاجئين في نشاط حربي لا مصلحة لهم فيه ولن ينالهم منه سوى الفناء .

حالة الممتلكات العربية

من المعروف أن هذه الممتلكات قد استعمل الإسرائيليون جزءاً منها أو أ تلفوا جزءاً آخر . ولقد كتبت الحكومة الإسرائيلية في مارس سنة ١٩٤٩ إلى لجنة التوفيق قائلة أن النظام الاقتصادي العربي قد انهار وأن المنقولات التي لم يأخذوها معهم قد اختفت وأن مواشيهم قد ذبحت أو بيعت وأن الألوف من المنازل والبيوت قد دمرت أثناء العمليات الحربية . وكتب بن هورين في مجلة « فلسطين » تحت عنوان « مصير اللاجئين العرب » أن القطمون والأحياء العربية في حيفا ويافا قد تشعبت بسكانها الجدد من اليهود . ومن المعلوم أن مبلغاً قدره ١٥ مليون جنيه استرليني قد دفع إلى الحكومة الإسرائيلية لصالح العرب الذين فقدوا أملاكهم . وأذاعت وزارة الزراعة الإسرائيلية في أبريل من العام الماضي أن ١٥٪ من مزارع الموالح العربية في حالة جيدة و ينتظر أن تشرف على ٤٥٪ أخرى .

وقدرت المنقولات التي اشتملت عليها الكلية العربية - على يد خبراء هيئة الأمم - بمبلغ ١٨ ألف جنيه . وهذا عدا ملايين من الجنيهات تمثل قيمة سجاجيد وأثاث وكتب الخ .

..... لقد ضغطت الحكومة الأمريكية على الحكومة الإسرائيلية لتجعل البرلمان اليهودي يقر مبدأ إعادة مائة ألف لاجيء إلى فلسطين في عام واحد على أساس تشغيلهم في الموانئ والأرصفة ورصف الطرق وفي مزارع الموالح وفي البناء والزراعة . وإذا عرفنا أن اليهودي المهاجر يتكلف من ٦٠٠ جنيه استرليني إلى ٩٠٠ جنيه حتى يصبح صالحاً للإنتاج ، نستطيع أن نقدر أن

إعادة ألف لاجئ إلى فلسطين يتطلب مالا يقل عن ١٠ مليون جنيه استرليني على أساس ١٠ جنيه لكل شخص .

وقد أدلى كل من وايزمان وشرتوك إلى النيويورك تايمز بحديث مؤداه أن إسرائيل قد تقبل إعادة اللاجئين ولكن بشرط مساعدة الرأسمال الأجنبي . (وهذا له علاقة بالنقطة الرابعة مما سنفصله فيما بعد) .

كلمة في مسألة نزع الأرضين

مهما كان عدد اللاجئين الذين قد يرجعون إلى ديارهم في إسرائيل فمن المنتظر أن تطالب الحكومات العربية بالتعويض عن هؤلاء اللاجئين العرب . ومن المنتظر إذا ما حدث وعقدت معاهدة للصلح بين العرب وإسرائيل أن توقع تلك المعاهدة على أساس التعويض كمبدأ .

ورغم أن حكومة إسرائيل قد قبلت مبدأ التعويض - أو كادت أن تقبله - فكل ما فعلته هو أنها أنشأت حراسة عامة للملكيات غير الموجودة أصحاها وهي تحصل على مبلغ ١٢ مليون جنيه استرليني من الصندوق القومي اليهودي ، نظير مساحة قدرها مليون دونم من الأملاك العربية ، انتقلت ملكيتها إلى اليهود ويقال إن هناك اعتمادات أخرى فتحتها الخزنة اليهودية للحراسة العامة .

ومبدأ التعويض هذا أبداه كثير من اليهود الرسميين . فقد خطب الدكتور نعيم جولد ماير في مونتريال في أبريل الماضي يقول إن إسرائيل « سوف تساعد على حل مشكلة اللاجئين بوسائل غير هدامة » واستطرد يتحدث عن

المساعدة في إيوائهم في البلاد العربية ، وهكذا تتجنب خلق أقلية عربية في إسرائيل .

وقال إلياهو بن هوروين إن العرب سوف يحصلون على تعويض عن مخلفاتهم ، من أموال إسرائيل - ومهما كان المبلغ فلن يكون منازل أو محلات أو وظائف كانوا يشغلونها في الماضي «ذلك إن حل مشكلتهم ليس من شأننا» . ومن المفهوم أن صحف إسرائيل ناقشت مبلغ ٥٠ مليون جنيه كتعويض عن الممتلكات العربية ، إلا أن الحكومة الإسرائيلية صرخت في أكتوبر من سنة ١٩٤٩ أن المسألة قد لا تتعدى نقل أرقام من حساب إلى حساب . إذ أن هناك تعويضات تطالب بها إسرائيل العرب .

بعض الصعوبات في وجه الدفع (١) قد تطالب إسرائيل هي أيضاً بتعويضات عن خسارتها للمستعمرات اليهودية في «كفار ازيون» وفي «ياكوف» - وأطروث - وهي جميعاً في يد العرب . أضف إلى ذلك الخسائر الرأسمالية ممثلة في أعمال البوتاس في أقصى شمال البحر الميت بالإضافة إلى مستعمرات الشمال مثل وتيرانيم في صحراء النقب وميشمار هياردن في شرق الجليل .

وإذا عرفنا أن الحالة المالية في إسرائيل حرجية كان من المحتم علينا أن نتتظر رد الفعل ألا وهو طلب المقاصة بين التعويضات العربية واليهودية .

كما أن هناك صعوبة في إيجاد الهيئة التي ستقوم بالحاسبة بصبر وذكاء . وعلاوة على صعوبة الاتفاق على أسعار النبادل النقدي - والاتفاق على أساس عملة معينة للدفع ، فليس من السهل اختيار الهيئة التي ستأخذ هذا المبلغ لتصرفه بالتالي على المستحقين ، وهنا أقترح أن تؤلف هيئة دولية لتتولى بهذه العملية .

امكانيات إيواء اللاجئين في غير ديارهم



(١) في فلسطين الوسطى ومنطقة غزة

الإمكانيات والاقتراحات : من الاقتراحات التي قدمت في مؤتمر لوزان ، اقتراح مؤداه أن الجزء العربي من فلسطين يتحمل إيواء ٣٠ ألف لاجيء ، وآخر مؤداه أن الدول العربية قد تقبل إيواء ٤٨٠ ألف لاجئا إذا برت إسرائيل بوعدها بشأن إعادة ١٠٠ ألف لاجيء إلى ديارهم — بالإضافة إلى العرب الموجودين في إسرائيل — بمساعدة ومؤازرة المال الأجنبي .

وبعد أسبوع من تقديم هذا الاقتراح أعلنت إسرائيل حنثها بوعدها وباقتصارها على قبول ٧٥ ألف لاجيء « كحد أقصى » .

ويبلغ عدد اللاجئين الذين تأوهم فلسطين الوسطى ٢٩٩ ألف لاجيء وقد بينت آنفا أنهم في حالة بائسة من الفاقة والعوز حتى أنهم مدوا أيديهم إلى هيئة الأمم . (W. St. Aubin: Middle East Journal) وتبلغ مساحة فلسطين الوسطى ٨ آلاف كيلو متر مربع . ومعظمها جبال أو صحراء وليس فيها مدن سوى حبرون ونابلس والقدس القديمة وبيت لحم — وعدد سكان هذه المدن في الأوقات العادية يبلغ ٢٦ ألف ، ٢٤ ألف ، ٢٥ ألف ، ٢٩ ألف على التوالي — ومن المحتمل بل والمتنظر إذا وجد الرأسمال الكافي بانتظام ، أن يتمكن العمال المهرة وسكان المدن من اللاجئين من الاشتغال في الصناعات القديمة في هذه المدن ، مثل صناعة الزجاج والفخار في حبرون وصناعة الصوف وخشب الزيتون في بيت لحم ، والتجارة والأواني وأشغال الفضة في أورشليم ، والصابون والحلوى في نابلس . وقد قامت بعض محاولات على يد

متطوعين في القدس لجمع تبرعات لكي يستطيع القيام بالتدريب . ولكنها فشلت بسبب العجز المالى : ويبدو أنه بالمساعدة المالية مع ضمان الأسواق الخارجية تستطيع هذه المدن أن تمتص عددا لا بأس به من اللاجئين . وقد أكد موسى العلمى بك في كتابه «دروس من فلسطين» (بيروت سنة ١٩٤٩) أنه إذا توافر التنظيم أمكن تشغيل اللاجئين في صنع الأحذية والنسيج والحرف وصناعة الأبسطة بيسر . وهناك أيضاً احتمالات لتشغيل اللاجئين في الزراعة رغم فقر الأرض والزيادة المستمرة في معدل التوالد . وذلك في جوار بيت لحم ، وعلى التلال الممتدة بين بيت لحم وبيتانيا إذا ما توافر الماء ، كذلك يمكن إعادة تشييد مستعمرتى « نيفى يا كوف وكفار أزيون » لإيواء بعض العرب رغم أن الأراضي المحيطة بهما محدودة . ويبدو أن أكثر المناطق ملائمة لإيواء اللاجئين تقع غربى وادى الأردن وهناك مشروعات أعدتها شركة الأعمال العزبية بقيادة موسى العلمى بك للتوسع الزراعى حيث يمكن تشغيل بضع آلاف من اللاجئين في الحال إذا ما توافرت محطة القوى الكهربائية والآلات الميكانيكية الزراعية وآلات الحياكة بالإضافة إلى الاستعداد التعليمى والملابس الكافية . ومن المعلوم أن هذه الشركة العربية تملك رأسمالا كافيا لمواجهة تكاليف هذا المشروع ، ولكن قيل إن الإحلال على هذا الإقليم ، وتوفير مياه الري وتعمير الوادى ، لا يمكن أن ينفذ إلا بواسطة المال الأجنبى والمساعدة الفنية الأجنبية وبموافقة ومساعدة إدارة فلسطين العربية التى تشرف عليها حكومة الأردن ، وهذا بالإضافة إلى أن المشروع يتطلب إعادة النظر في مسألة توزيع مياه الأردن .

أما في غزة فالمسألة أصعب . فمدينة غزة يسكنها ٣٨ ألف في الأحوال العادية والمنطقة كلها ١٠٥ ألف ، وضعف هذا العدد موجود الآن بها . وكان

مفهوما عند ما قدمت الحكومة المصرية الاقتراح الخاص بإيواء ١٢٥ ألف لاجيء ، أن هذا العرض مشروط بتنازل إسرائيل عن أراض لمصر في النقب إذ أن كثافة السكان قد بلغت لدينا ١٤٥٠ ر للميل المربع من الأراضي الزراعية مما يعنى أن ٥ ملايين فلاح مصرى يعيشون على أرض مصر ، يجب نقلهم إلى مناطق أخرى ، لأنهم أكثر من أن تستطيع الأرض حملهم ، فكيف يكون الحال باللاجئين (D. Warriner : Opt-C.t. Egypt, Contd).

الصعوبات : بغض النظر عن العوائق الطبيعية الظاهرة في مشروع إيواء اللاجئين في منطقى غزة وفلسطين مثل شح الماء وفقر التربة إلخ إلا أن هناك عوائق أخرى منها أنه لم يتقرر السلام بصفة نهائية في فلسطين وبذلك ليس هناك ضمان ببقاء الحدود العربية لفلسطين على ماهى عليه . ثم إن السيادة على الأراضي العربية محل خلاف بين العرب أنفسهم وليس من شك أن إقرار مشروع التقسيم في مصلحة هذا المشروع الذى تكامنا عنه :

وإذا قررت مصر ضم غزة ، والأردن ضم فلسطين الوسطى ، فسوف يكون من السهل أن تعمل الوكالات المختصة والهيئات المسؤولة لصالح اللاجئين .

ويلزم لاستقرار أسرة مكونة من ٦ أشخاص ما لا يقل عن ٢٤ دويم مع توفير الزى — قيمتها ١٨٩٥ دولار بالإضافة إلى الآلات الريفية والمنزلية ومسكن يتكلف ٦٠٠ دولار . وقد قدر أن كل شخص سيتكلف ٣١٦ دولار منها ١٠٥ دولار لتمويل المشتريات المستوردة . وعلى هذا الأساس فثمن استقرار ٣٠ ألف شخص فيما تبقى من فلسطين يزيد على ٩ مليون و ٤٨٠ ألف دولار ، عدا مصاريف النقل والإدارة .

ومن الواضح جداً أنه بدون مساعدة رأس المال الأجنبي يتعذر تنفيذ هذا المشروع ، وهذا له علاقة بالنقطة الرابعة :

(٢) الأردن الشرقي

من المعروف أن ١٠٪ فقط من مساحة شرق الأردن تتمتع بماء المطر الذي يبلغ ارتفاعه ٨ بوصات ، مما يجعل الزراعات الجافة ممكنة . ونصف إل ٩ مليون دونم التي يقع عليها المطر ، من الأراضي التي يمكن زراعتها . وعلى هذه ال ٥٤ مليون دونم يعيش ٣٠٠ ألف أردني يزرعون في المتوسط ٤ إكر (يلاحظ أن عرب فلسطين يزرعون ٢٥ أكر في المتوسط) ومحصول القدان يبلغ ٦ أرادب على أقصى تقدير . وجلى أن أي تحسينات وإصلاحات في النظام الزراعي الأردني ستكون لصالح الأردنيين بالأولوية وخاصة إذا اعتبرنا جيداً معدل التوالد بينهم وهو مرتفع . والاستثناء الوحيد في الأرض الأردنية يتمثل في منطقة « شيرا » حيث يمكن زراعة ٦٢ ألف أكر بواسطة اللاجئين إذا نفذت إصلاحات يسيرة . ولما كان من المنتظر أن تزرع كل عائلة تعدادها مساحة ٦٠ ألف أكر ، فسوف تأوى ١٠٠٠ عائلة بحسب . ومتوسط تكاليف العائلة الواحدة يبلغ ٥٠٠ جنيه فلسطيني لتغطية مصاريف المنزل والغنم وماشية الحرث وبئر : ويلزم لإيواء ١٠٠٠ عائلة تعدادها ٦ آلاف شخص ٥٠٠ ألف ج . ف . ومن المعروف أن الحكومة الأردنية قد بدأت فعلاً في تنفيذ هذا المشروع عن طريق القرض الإنجليزى الذى قدم للأردن بدون فائدة ومقدار ١٥ مليون جنيه في يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٤٩ . وهناك احتمال تشغيل اللاجئين في شركة الفوسفات الإيطالية الأردنية ، والشركة تحتاج في الحال إلى ٤ آلاف عامل . وسوف توظف فيما بعد ٢٠ ألف لاجئاً . وهناك أيضاً فرصة للتشغيل في الصناعة الريفية والسياحية

كما أن مصايد الأسماك في القبة وخط السكة الحديدية بين معان المدينة إذا ما نفذ (وهو يتكلف ٢ مليون وربع ج. ف) سوف توظف ٣٠ ألف شخص .

وعلى كل فالاستقرار المنشود للملاجئين لا يمكن أن يتحقق إلا بالتوسع الزراعي . ويبدو أن المنطقة المحيطة بواحة الأزراق والمساحة الممتدة بين بحيرة طبرية والبحر الميت ، يمكن زراعتها زراعة كثيفة إذا نفذت مشروعات الماء (ويحسن الرجوع هنا إلى كتاب «مشكلات الشرق الأوسط» حيث مقالة عبد الرحمن الكردي عن هيئة وادي الأردن وبها تفصيل شيق عن هذه المشروعات ، ويلاحظ أن هذا الكتاب أصدرته جمعية شئون الشرق الأوسط بإشراف الأستاذ الدكتور راشد البراوي) . فيمكن مثلاً زراعة مساحة قدرها ١٠٠ ألف أكر بكل سهولة إذا نفذت مشاريع الماء وإذا حول الماء من اليرموك إليها . ويلاحظ أن تنفيذ هذه المشاريع يستغرق وقتاً ويحتاج إلى أيد عاملة .

الصعوبات والعقبات :

- (١) خطورة الاعتماد على الأمطار .
- (٢) النزاع المنتظر على المراعى للماشية .
- (٣) مطالبة الأردنيين أنفسهم بأولوياتهم بالنسبة إلى الأرض .
- (٤) صعوبة إيجاد رأس المال .
- (٥) النزاع بين إسرائيل والأردن على نهر اليرموك .

وقد بين ه. ا. سميث في مقاله Waters of the Jordan في مجلة «الشئون الدولية» International Affairs عدداً كتوبر سنة ١٩٤٩ أن نهر الأردن بمثابة خط الهدنة أو الحدود بين إسرائيل وسوريا ، ابتداء من الحدود اللبنانية

حتى شمال بحيرة طبرية ، ثم هي أيضاً الفاصلة بين إسرائيل والأردن لمسافة ١٥ ميلاً ابتداءً من طبرية حتى بيسان وبعد ذلك يشرف العرب على ضفتي النهر . ويقول البروفسور سميت في مقالته إن حل مشكلة المياه لا يمكن أن يكون على حد قوله إلا by agreement or by force أى بالاتفاق أو بالقوة

(٣) في لبنان :

تردد أيضاً في مؤتمر لوزان أن في استطاعة لبنان أن تأوي ١٠٠ ألف فلسطيني ، ولكن يبدو أن الحكومة اللبنانية لم تبد قط مثل هذا العرض رسمياً ، ففي لبنان اليوم مليون و ١٢٧ ألف نسمة ، والأرض تزرع زراعة كثيفة ، والأرض التي يمكن استصلاحها ضئيلة نسبياً . وقدر في سنة ١٩٤٤ أن سكان الريف اللبناني يبلغون ٧٥٠ ألف نسمة تعولهم أرض مساحتها مليون و ٣٠٠ ألف أكر أي بمتوسط ١٥ أكر للفرد . وهناك ندرة فعلية في الأرض مما يدعو اللبنانيين إلى الهجرة إلى المدن ومنها إلى الخارج . ثم إن هناك مسألة جوهرية أخرى وهي أن جزءاً عظيماً من الريفين اللبنانيين يتلقون منجاً من أقاربهم المهاجرين في الخارج .

وقد أعلنت وزارة الأشغال اللبنانية مشاريع ترمي إلى زيادة مساحة الأراضي وذلك في إبريل سنة ١٩٤٩ . والمهدف الرئيسي من هذه المشاريع استخدام مياه نهر ليطاني ونهر البريد وبحيرة يامونا . وحتى إذا نفذت هذه المشاريع وزادت كمية الأراضي بمقدار ٧٤٥ ألف أكر وشملت المياه مساحة ١٠٠ ألف أكر ، فالمعتقد أن الاقتصاد الزراعي اللبناني عاجز عن امتصاص اللاجئين .

والرأي السائد أن تنمية موارد لبنان وإمكاناته يجب أن تتمشى مع

مشاريع جارته سوريا . ويبدو أن المشاريع الاقتصادية التي يكون محورها المدن هي المشاريع المثلى لتوظيف سكان يافا وحيفا وعكا من بين اللاجئين ، في بيروت التي يقيم فيها ٢٢٪ من مجموع سكان لبنان مركز مزدهر للتجارة الخارجية والأعمال البحرية . وطرابلس قد ازدهرت من جراء وصول الأنوبة الثانية لبترول العراق التابع لشركة I, P. C. (البترول العراقية) وفي سوريا مدن يسكنها ٣٠٪ من مجموع السكان . ومن المنتظر إذا ما أصلحت المواصلات ونشأت صناعات الجلود والتطعيم بالفضة والأسمت وحفظ الفواكه أن يتمكن لبنان من قبول اللاجئين .

العقبات :

(١) قبول اللاجئين في لبنان قد يفسد التوازن الدقيق بين المسلمين والمسيحيين .

(٢) أن معدل التوالد في لبنان نفسه مرتفع وموارده محدودة بدليل أن تيار الهجرة منه ما زال مستمراً .

(٤) في سوريا :

من المؤكد أن تحسين المواصلات في سوريا هو مفتاح تنمية مواردها وازدهارها الاقتصادي . ومشاريع المواصلات في سوريا تتطلب رؤوس أموال هائلة . وتحسين المواصلات في سوريا سوف يجعل من منطقة عرضها ٢٠٠ ميل على الأقل من اللاذقية حتى حقول بترول العراق ، مركزاً عظيماً وهاماً في تجارة المرور إذ أن هذه المواصلات سوف تخدم سوريا المشرفة على العراق وتركيا معاً .

وفي منطقة الجزيرة يمكن إيواء ١٢٠ ألف لاجيء تعولهم أرض مساحتها ٣ مليون و٤٧١ ألف أكر يمكن استصلاحها بالرى كذلك ويمكن إيواء ٦٠ ألف لاجيء في منطقة وادي خابور ؛ وأخيراً يمكن زراعة ربع مليون أكر تأوى ١٥٠ ألف لاجئاً في المنطقة بين سكين والرقادين .

العقبات:

- (١) أن كميات المطر غير مستقرة .
- (٢) أن أجزاء كثيرة جداً من تلك المساحات بعيدة عن مقر الحكومة المركزية مما يجعل حماية مستغليها من رجال القبائل صعباً ، علاوة على صعوبة سياسة مشايخ هذه القبائل الذين يقدسون حرية التنقل من منطقة إلى منطقة ، والذين قد يعتدون على المستغلين الجدد لهذه الأراضي .
- (٣) النقص في الأسمدة ورؤوس الأموال للحصول على الآلات الزراعية وتقديم الخدمات الطبية والتعليمية والنقل .

(٥) في العراق:

العراق بلد دجلة والفرات عميمة الخيرات ؛ ولا ينقصها سوى السكان والمهارة الفنية ورأس المال . فاذا توافرت الموارد البشرية والفنية والمالية ، كانت البلد المثلى لإيواء عدد من اللاجئين ، بل لاستيطانهم جميعاً . وقد قدر الحبير J. J. Haig أنه إذا أمكن التحكم في مياه دجلة والفرات فسوف يستطيع تنظيم الافادة من الفيضانات عن طريق الخزانات بالإضافة إلى التوسع في المساحات الزراعية ، وتحسين الملاحة وتأمينها على الرافدين .

وتوليد القوى الكهربائية. وقد قدر Haig في تقريره أن مشاريع الرافدين تحتاج إلى ٩٣ مليون جنيه على أساس عدد سكان العراق الحالي وفي المستقبل. فالأولوية قد أعطيت للسيطرة على الفيضانات ثم لغسل الأراضي التي ملحت وتغزين مياه كافية للمساحات الحالية ثم أخيراً التوسع في المساحة المزروعة. ويبدو لي أنه إذا كان إيواء الفلسطينيين في العراق موضع بحث، فإنه يجب مراعاة إسكانهم في أماكن وأقاليم تلائم الظروف الديموغرافية التي كانوا يعيشون فيها في بلادهم، ولذلك فأحسن المناطق لهم هي أقاليم شمال العراق وعدا ذلك فهناك أراضي قليلة تلائم اللاجئين. فهناك شرقي الفرات مساحة قدرها ١٣٠ ألف أكر. كما أن منطقة قناة نهر وان بين نهر دجلة وكوت مساحتها ١٣ مليون أكر يمكن أن يسليخ منها ٤٠٠ ألف أكر للزراعة بعد إقامة خزان على نهر دجلة. وهذا الخزان يكلف ٢٦٠٠٠٠٠ جنيه استرليني ويستغرق ٣ سنوات. ثم أن خزان « جبل طارق » أي خزان نهر دجلة سوف يولد ١٦ ألف كيلووات. وهناك منطقة مساحتها ٣٠٠ ألف أكر بين بغداد وسر من رأى.

فأحسن المناطق لإيواء اللاجئين تكون عند اتصال نهر الزاب الأصغر وأدهيم بدجلة. ومشروع استصلاح هذه المنطقة يكلف ٨٢ مليون جنيه. منها ٣ مليون و ألف جنيه لسد دوكان.

العقبات والصعاب:

- (١) الرافض المنتظر من المسلمين الشيعة لاقتراح إيواء المسلمين السنيين (معظم أهل فلسطين).
- (٢) إنتشار الملاريا والتيفود في منطقة الزاب الأصغر والأدهيم.

- (٣) التهديد الدائم من جانب الجراد في المناطق الشمالية .
 (٤) تخرج مركز الزعماء العراقيين إذا قبلوا الإيواء واستوطن
 الفلسطينيون في العراق إذ معنى ذلك قبول الأمر الواقع مما يثير الغضب
 الشعبي ويفقدهم مراكزهم .
 (٥) شح رؤوس الأموال الوطنية .

الاستفراء العلمي من مشكلة اللاجئين

..... إذن لقد سلطت قضية اللاجئين الفلسطينيين الأضواء بغتة على
 المشاريع الاقتصادية في بلدان الشرق . ومعظم هذه المشروعات - كما أوضحت -
 مشروعات زراعية تتفق جميعها من حيث : -

- (١) زيادة المساحة المزروعة .
- (٢) زيادة التحكم من السيطرة على المياه .
- (٣) نقص الأسمدة .
- (٤) نقص رؤوس الأموال الوطنية أو إحجام رؤوس الأموال هذه عن
 اقتحام المشروعات الجديدة رغم توافر الشروط الجدية لاستثمار
 محز ومربح .
- (٥) الأهمية القصوى لمواجهة الزيادة المطردة في السكان والضغط
 المتناهي على المساحات الحالية من الأراضي الزراعية . فكيف
 يكون الأمر إذا كان لابد من إيواء اللاجئين وهم أيضاً مثل بقية
 العرب عناصر خصبة جنسياً ؟

وكل هذا من مشروعات زراعية وإيواء لاجئين يتطلب مالا . ومن

الأشياء التي تسترعى النظر أن كلا من مشروع كلاب (وقد تجنبت تناوله في بحثي وهو لا يخرج عن أنه صورة مصغرة ، موجزة للدراسات التي قام بها خبراء بريطانيون في مختلف بلدان الشرق الأوسط لتنمية طاقتها الزراعية حسب) والنقطة الرابعة قد بزغا في أوقات متقاربة جداً . ولا يمكن أن يفوت المتمعن في مشكلات الشرق العربي والحركات المسرحية التي تجري فيه ، أن يعقد مقارنة بسيطة يخرج منها بأن العلاقة بين الزحف المالى وحوادث فلسطين سوف تتمخض بل وتكشف النقاب — وقد كشف فعلا — عن الخطوات المقبلة للأساليب الاستعمارية في هذه البقعة من العالم .

فتصدير رؤوس الأموال من الولايات المتحدة ، وهى البلد الوحيد في العالم الذى يتصرف في مبالغ خيالية خارج حدوده — ضرورة ملحة قضت بها حالة التشعب الخطيرة التي وصل إليها النظام الرأسمالى في الولايات المتحدة . وهذه الأموال الأمريكية لها هدف مزدوج وهو تأمين الحالة الاجتماعية لهذه الشعوب كي تفسد على دعاة الشيوعية خطتهم ، ثم التغلغل المنظم في الحياة الاقتصادية للشعوب العربية ، حتى تصل رؤوس الأموال الأجنبية إلى السيطرة على الصناعات الاستراتيجية ، المحورية الرئيسية والحوية وكل ما يمكن الحصول عليه من المواد الخام الخيالية التي تتركبها الأراضي في هذه المنطقة وبعد ذلك يكون من السهل التحكم في الموارد البشرية الهائلة لهذه البلاد — وهى أئمن رؤوس الأموال وأعلى الخامات على وجه الاطلاق — والدفع بها دفعا إلى أتون حرب ضروس محتملة ولكن غير متوقعة ليدافعوا عن ثروات لا يملكونها ويدفعوا ثمنها لسيطرة الأجنبي على بلادهم ماليا واقتصاديا .

هذا واستقرار اللاجئين في البلدان العربية المجاورة معناه قبول الأمر الواقع في فلسطين ، وقبول الأمر الواقع معناه . إخلاء مكان العرب ، ليحل

محلهم المهاجرون اليهود الجدد . ومن هنا يتكشف لنا أن السياسة الدولية المناصرة للصهيونية تريد زيادة التمكين لها بفلسطين عن طريق التوسع في الهجرة ، علاوة على أن قبول الأمر الواقع معناه ضم الجزء العربي من فلسطين إلى الأردن وبالتالي إلى الرقعة البريطانية في الشرق الأوسط ، فكأن بريطانيا لم تخرج من فلسطين . وقبول الأمر الواقع معناه قطع الطريق البري بين مصر والبلاد العربية الصديقة في الشمال مما يسهل وقوعها فريسة للألعاب الاستعمارية ونحن مكتوفو الأيدي .

ثم تبقى إسرائيل ويعيش فيها مجتمع يسبق مجتمعاتنا العربية بقرون . فالحرية فيه مستفيضة إلى أبعد الحدود ، والبحث العلمي يجري على قدم وساق ، والحياة الفكرية والصناعية في تطور دائم . وهنا وجه الخطورة إذا بقيت أحوالنا على ما هي عليه من الجمود والتعلق بالماضي والشرقيات ؛ الخطورة من مجتمع صناعي تطوري يعيش في بلد قام على تخوم بلادنا ؛ له طموح وطمع ، يقبل أن يكون بمثابة مخلب القط إذا اقتضى الأمر واقتضت المصلحة .

ولذلك يجب أن ننفق على فلاحينا وعمالنا ووقفائنا وشبابنا وفتياتنا وعلى التعليم والصناعة ما تنفقه على الاستعدادات الحربية لأن خطر إسرائيل مزدوج فهو اجتماعي من ناحية ومن ناحية أخرى حربي . وهنا أستطيع أن أجزم جزماً لا تردد فيه أنها ستكون أداة الضغط على البلدان العربية كلما احتاج الأمر إلى شغل أذهان الأمم العربية ، عن ذلك الذي سينزف دمها كل يوم ، ويترك فتات المائدة حتى لا يعدم استعبادها .

حقائق يجب أن تعرف :

بريطانيا تشتري عدن ومحيطاتها

بقلم

الأستاذ سامي مكيم

محرر الشؤون العربية بجريدة الأهرام

فاضت أبناء النزاع بين اليمن وبريطانيا وتعددت نواحيه ، وانتهى الرأي بينهما إلى عقد مؤتمر مشترك لتسوية المسائل المختلف عليها ، وفي مقدمتها تخطيط الحدود والبحث في هذه المشكلة سيتناول تحديد وضع عدن ومحيطاتها التسع ، إذ ترى الحكومة اليمنية أن هذه أما كن يمنية لاحق لبريطانيا في السيطرة عليها ، بينما ترى بريطانيا أن إشرافها على عدن حق مكتسب وأنها غير مستعدة للتنازل عن هذا الحق .

وقصة استيلاء بريطانيا على عدن هي مزيج من القسر والرشوة والبيع ، فقد جاء الكابتن هينس إلى تلك المدينة في سنة ١٢٥١ هجرية . وكان إذ ذاك يعمل في أسطول البحر الأحمر وساحل بلاد العرب الجنوبي فقابل السلطان محسن فضل الذي أحسن وفادته ومعاملته . وفي صباح يوم ١٤ رمضان سنة ١٢٥١ هجرية جنحت السفينة « دريا دولت » بالقرب من عدن ، وهو ملك السيدة الهندية « بيخم » بنت شقيقة نواب « الكرناتيك »

(١) كتب هذا المعال في العام الماضي (١٩٥٠) تذييه لرجاء الجمعية ، فلصاحبه

وكانت مملوءة بالبضائع والحجاج في طريقها إلى جدة ، قتهافت الأعراب عليها ونهبوا حمولتها ونزل الركاب في قوارب النجاة فغرق منهم أربعة عشر شخصا وقبض الأعراب على بقية الركاب ، وخلعوا عنهم أثوابهم وتركوهم عراة وأذاقوهم العذاب حتى أنقذهم السيد عيدروس أحد مشايخ عدن .

وفي أول سنة ١٢٥٣ هجرية جاء الكابتن هينس إلى عدن نائباً عن حكومة بومباي قصد السعي لإنشاء محطة للسفن المارة بها ؛ فقابل السلطان محسن في يوم ٨ شوال وخاطبه في أمر البضائع المنهوبة من السفينة المتقدم ذكرها ، فأنكر السلطان اشتراك رعيته أو قبائله في النهب ، ولم يقبل الكابتن هذا الاعتذار لأن بضائع السفينة « دريا دولت » كانت تباع حينئذ في أسواق عدن ، ففرض على السلطان غرامة قدرها ١٢٠٠٠ ريال أو إعادة جميع الأموال المنهوبة . ولما كان من المتعذر على السلطان محسن إعادة الأموال لوقوع بعضها بأيدي الغرباء عن رعيته ، فقد أرجع من البضائع ما قيمته ٧٨٠٨ ريالا ؛ وكتب على نفسه سنداً بالباقي . أي ٤١٩٢ ريالا ؛ وتعهد بدفعه بعد سنة .

وبعد ذلك فاوض الكابتن هينس السلطان محسن بشأن المحطة المطلوب إيجادها في عدن فرضى السلطان أن يدخل في معاهدة مع البريطانيين . وأن تكون لهم هذه المحطة بشرط أن يبقى نفوذه على رعيته . ولكن هذا الشرط رفضه الممثل البريطاني فانقطعت المباحثات بينهما . وعاد في سنة ١٢٥٤ إلى عدن مرة أخرى بعد ما منحته حكومته التفويض التام في الاستيلاء على المدينة . فخاطب السلطان بتسليمها مقابل ٨٠٠٠ ريال في السنة . فاستهزأ بهذا الطلب وقال أحمد بن السلطان محسن للكابتن هينس « إن كلمتي هي العليا فإذا جئت إلى باب عدن لمقابلة السلطان فتحنا لك الباب وقطعنا رأسك بالسيف وهكذا عادة البدو . ثم منعوا إعادة السفينة « كوت » وضربوه بالبنادق فأصابوا رجلين من رجاله وحاصر الكابتن المدينة .

وفي يوم ٢٥ شوال سنة ١٢٥٤ تناوشت السفينة كوت وقاعة صيرة بالمدايع واستشهد من أصحاب السلطان ٣٠ رجلاً . وفي أوائل ذي القعدة رحلت إلى عدن قوة مؤلفة من السفن الحربية « ماهي وفوليج وكروزر » ومعها نحو ٣٠ مدفعاً و ٣٠٠ مقاتل من البريطانيين و ٤٠٠ مقاتل من الهنود وضربوا عدن وخسر العرب نحو ٢٠٠ قتيل بينما لم تزد خسارة الانجليز على ١٥ رجلاً وانسحب السلطان وعائلته إلى لحج ، وهكذا سقطت عدن في أيدي الإنجليز وهي أول بلد فتح في عهد الملكة فيكتوريا .

ولم يقف أمر الإنجليز عند هذا الحد بل حاولوا بعد ذلك شراء أراضي الشيخ عثمان الكائنة بين الحسوة والعماد لنقل السكان من عدن إلى هذه الأماكن الجديدة قصد تخفيف ضغط السكان على المدينة المحتلة ، وفي ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ وقع سلطان العبادل صك البيع وبذلك أصبحت القناة الكائنة بين عدن والشيخ عثمان ومعامل الملح ملكاً لبريطانيا .

ووجدت بريطانيا أن أحسن وسيلة للاستيلاء على جميع الأماكن المجاورة لعدن هي التدرع بتوسيع الميناء وصيافته فكتبت حكومة الهند التي أصبحت مسؤولة عن هذه المنطقة نيابة عن الحكومة البريطانية الكتاب التالي إلى السلطان فضل بن علي وهو « ان الضرورة داعية الآن أن نفاوض قدوة الأمراء الكرام وعمدة النجباء الفخام محبنا وصديقنا الجنب العالی السلطان فضل بن علي وعمه الوزير النافذ الكلمة محمد محسن بأن الضرورة كلفتنا أن نشغل بالكم بطلب هذه الشقة الصغيرة الضرورية لصيانة الميناء فيلزم أن يمتد خط الحدود من الحسوة إلى العماد ولولا أن ذلك ضروري جداً لصلاحيه عدن لما أزعجنا أصدقاءكم بهذا الطلب » .

ودارت المفاوضات بين الطرفين وانتهت بإعطاء ذوي الشأن معاشاً شهرياً قدره

٥٠٠ ريال وهكذا آلت ملكية الشيخ عثمان كلها لبريطانيا بدون أى عناء .
 وفي سنة ١٨٦٣ بدأت المحادثات بين الحكومة البريطانية وقبيلة العقارب
 لشراء شبه جزيرة جبل احسان أو كما يطلق عليها اسم عدن الصغيرة ، فأبدى
 شيخ القبيلة رغبته فى الاحتفاظ بهذا المكان فعقد اتفاقية مع الحكومة تعهد
 بموجبها بعدم بيع أو رهن أو احتلال أى مكان إلا للبريطانيين . وعلى أثر ذلك
 منحت الحكومة البريطانية ٣٠٠ ريال ومعاشا شهريا قدره ٣٠ ريالا . ولكن
 هذا التعهد لم يحقق أطماع بريطانيا فسعت للحصول على شبه الجزيرة كلها بدون
 أى قيد ولا شرط وبعد محادثات طويلة تم شراء الجزيرة فى ٢ ابريل سنة ١٨٦٩
 بمبلغ ٣٠ ألف ريال ورفع معاش شيخ القبيلة إلى ٤٠ ريالا فى الشهر .
 تلك هى الطريقة التى اتبعها بريطانيا حتى استولت على المحميات التسع
 التى تجاوزت هذا العدد حتى وصلت إلى نحو ٢٠ محمية . وبمراجعة جميع نصوص
 الاتفاقيات التى عقدت بين بريطانيا والمسؤولين فيها نجد أن السلطان أو الشيخ
 قبل الحماية وتعهد بالخضوع والطاعة لبريطانيا وحماية الطرقات مقابل مبلغ من
 المال قد لا يصل إلى ١٥٠ روية أى نحو ١٢ جنيه مصرى فى السنة أو بعبارة
 أوضح ١٠٠ قرش كمرتب شهري ، وليس من المعقول أو المقبول أن يكون
 ذلك عن رغبة أو ارتياح ، بل ليس بعيد أن يكون المتعاقد قد وضع توقعه
 على المعاهدة دون أن يفهم محتوياتها إما لأنه لا يعرف القراءة أو الكتابة كما
 هو حال الغالبية منهم أو لأنها مكتوبة باللغة الانكليزية .
 وهل يمكن أن يقال بعد ذلك إن بريطانيا صاحبة حق فى عدن ومحمياتها ؟

المواد الأولية اللازمة للصناعات

في الدول العربية

بقلم

نوبس لبب بطوروس

بكالوريوس في العلوم التجارية
كلية التجارة (جامعة فؤاد الأول)
وعضو جمعية شئون الشرق الأوسط

إن قيام الصناعة في الشرق العربي أمر مهم للغاية وذلك لعدة أسباب منها
أن الطبقة العاملة في الشرق العربي وأغلب أفرادها يعملون في الزراعة في حالة
فقر شديد ونسبة الوفيات بينهم مرتفعة . ويرجع انخفاض أجورهم إلى زيادة
عرضهم عن الطلب عليهم . ومما سيجعل الحالة تزداد سوءا بالنسبة لهم تزايد
السكان بالشرق العربي وكون أصحاب الأراضي آخذين في إحلال الآلات محل
العمال ولذلك سيجد كثير من العمال أنفسهم بلا عمل . وفي ازدياد عدد المتعطلين
وانهيار مستوى معيشتهم خطر محقق يهدد الدول ، لذلك أرى أنه لا بد من خلق
عمل لامتنعاص هذا العدد المتزايد من العمال ولا يتأتى ذلك إلا بتصنيع البلاد العربية .
وبالإضافة إلى السبب السابق نجد أن البلاد العربية تعتمد إلى حد كبير على
استيراد ما تحتاج إليه من المصنوعات ولكن الاستيراد لم يعد سهلا كما كان سابقا
نظرا لصعوبة تحويل العملات كما أن هذه البلاد عانت الكثير في سد حاجات
أبنائها من المصنوعات أثناء الحرب لذلك كان لا بد أن تقوم

الصناعة في الشرق العربي . ولما كان قيام أية صناعة يستلزم توافر المواد الأولية من مواد خام وقوة محركة لذلك قمت بهذا البحث وهو « المواد الأولية للصناعات بالشرق العربي »

وسأتكلم عن المواد الأولية بكل قطر من أقطار الشرق العربي ، وعن الصناعات القائمة والتي يمكن قيامها به على هذه المواد .

مصر

تعتمد اقتصاديات مصر إلى حد كبير على الزراعة فتربتها خصبة بفضل الغرين الذي يجلبه النيل سنويا غير أن الأراضي في مصر قليلة بالنسبة لمساحة السكينة للقطر المصري وهي عبارة عن شريط ضيق يحف بالنيل حتى القاهرة وبعدها يتسع ويبقى إقليم الدلتا حيث يتفرع النيل إلى فرعين يصب أحدهما عند رشيد والآخر عند دمياط . أما بقية أجزاء القطر المصري فعبارة عن صحارى وهي شبة جزيرة سيناء وصحراء العرب والصحراء اللوئية ، ويمكن استغلال الصحارى بزراعة بعض الأعشاب الطبية التي تقوم عليها صناعة الأدوية أو بإقامة الغابات فيها ، كما أن هناك مشروعات لاستصلاحها وإعدادها للزراعة وتوفير مياه الري لها والاستفادة استفادة كلية من مياه النيل بإقامة الخزانات وبيع بعض المشاريع كمشروع منخفض القطارة .

أما المحاصيل المصرية النباتية التي تعتبر مواد أولية للصناعة فهي :

١ - محاصيل الألياف .

(١) القطن : يعتبر المحصول الرئيسي في مصر وتعتمد عليه مصر في

توازن ميزانها التجارى ، ولما كان محصولها ليس وفيراً إلى حد التأثير فى ثمن القطن العالى فقد ظلت أسعار القطن المصرى تحت رحمة ظروف خارجة عن إرادة مصر ، فاذا انخفض ثمنه أثر ذلك تأثيراً سيئاً فى اقتصاديات البلاد . ولذلك يجب العمل على استغلال معظم القطن المصرى بصنعه منسوجات حتى تكفى ما تحتاج إليه من منسوجات قطنية وتصدر الفائض من المنسوجات — والقطن — إلى الخارج بدلا من اعتمادنا على الخارج فى شراء ما يلزمنا من المنسوجات القطنية . ويمتاز القطن المصرى بنعومته وطول تيلته وشهرته العالمية بجودته وأشهر أنواعه الحالية : الكرنك والأشمونى والمنوفى وجيزه (٣٠) والزاجوراه .

وقد قامت مصانع كثيرة لحاجه فى جهات كثيرة بالقطر المصرى كما توجد عدة شركات لغزل ونسج القطن بالمحلة الكبرى وكفر الدوار والإسكندرية . وأشهر هذه الشركات شركة بنك مصر وشركة صباغى البيض وشركة سباهى . غير أنه ما زال المجال واسعاً لإنشاء شركات أخرى ، كما أن السوق المحلية تستطيع استيعاب كمية من المنسوجات القطنية أكثر من المنتجة حالياً .

(ب) التيل : ويزرع حول حقول القطن ويمكن أن تقوم عليه صناعة المنسوجات التيلية .

(ج) الكتان : وتقوم بعض الهيئات الزراعية والصناعية كشركة الغزل والنسيج بتشجيع زراعته .

(د) الحرير : وتنمو أشجار التوت فى أجزاء متفرقة من القطر المصرى وقد أخذت وزارة الزراعة تعمل على العناية بترية دود القز وإرشاد

الفلاحين إلى أحدث طرق تربيته . ويوجد مصنع في دمياط لنسيج الحرير .
ويقدر إنتاجه بنحو ثلث مليون متر مربع من الحرير كما توجد مصانع
صغيرة لنسجه ، متفرقة في أنحاء القطر المصري .

٢ — محاصيل سكرية :

قصب السكر : ويزرع في الغالب في الوجه القبلي . والأنواع التي تزرع
في مصر هي : —

(١) البلدي وهو يستخدم في الاستعمال الفردي ويزرع في الوجه
البحري .

(ب) جاوه ١٠٥ : وهو يقاوم الأمراض الفطرية ، وتكثر زراعته في
مديريات أسيوط وقنا وأسوان . ويصنع منه السكر وتقوم بصناعته في
مصر شركة واحدة شبه احتكارية ومصانعها توجد في كوم أمبو وأرمنت
والشيخ فضل وأبي قرقاص . أما مصنع تكرير السكر وهو تابع
لهذه الشركة أيضا فيوجد بالحوامدة . والسكر المنتج لا يكاد يكفي
حاجات السكان المتزايدة وبهذه المناسبة أستطيع أن أقول إنه قد يمكن
زراعة البنجر في بعض أجزاء الدلتا ، ويمكن أن تقوم عليه صناعة
سكر البنجر إذا أحسنا اختيار أنواع البنجر وأقلناها بحيث تناسب
الجو المصري ، ولكن يمنع تنفيذ هذه الفكرة المنافع الذاتية
التي تسيطر على كثير من الأحوال السياسية والاقتصادية .

كما أن السكر يعتبر مادة أولية لصناعات أخرى كصناعة الحلوى
والحلاوة الطحينية ويقدر إنتاج مصر من السكر من ٢٠٠٠ر٢٠٠٠

طن سنويا ويقوم على قصب السكر صناعات مهمة أخرى كصناعة الكحول وصناعة العسل الأسود .

٣ — محاصيل الزيوت :

(أ) السمسم : ويزرع في جهات متفرقة بالقطر المصري ولكن النوع الذي يزرع قليل المواد الدهنية ويستخرج منه زيت السيرج كما يدخل في صناعة الحلاوة الطحينية .

(ب) الفول السوداني : ويستخرج منه نوع من الزيت صالح للأكل كما يدخل في صناعة الصابون ، وبقايا الفول يصنع منها علف للمواشي .

(ج) الكتان ، ويستخرج من بذوره نوع من الزيت يستخدم في عمل البويات .

(د) القطن : ويستخرج من بذوره نوع من الزيت يستخدم في الطعام وفي

صناعة الصابون ويعتبر القطن أهم مصدر لصناعة الزيت بالقطر المصري

(هـ) الزيتون : وكمية أشجاره ليست كبيرة لدرجة أن تقوم عليه صناعات استخراج

زيت الزيتون ، لأن كمية ثماره الناتجة تستخدم غذاء ، ولكن يمكن

في المستقبل إنشاء صناعة استخراج الزيت من الزيتون بإكثار زراعته

واختيار الأنواع الجيدة منه .

وتقدر كمية الزيوت التي تنتج في مصر ٥٥ ألف طنا يستخدم منها

٢٥٠٠٠ طن للأكل والباقي للصابون ، ويوجد ٤٥ مصبنة في القاهرة

والاسكندرية وكفر الزيات ، أما الأنواع المنتجة من الصابون فتعتبر من الأنواع

الجيدة وتماثل أنواع الصابون المستوردة من الخارج ، إن لم تكن أحسن منها .

٤ — محاصيل النشاء :

(أ) القمح : ويزرع بكثرة في القطر المصري ويستخدم كغذاء للسكان وتقوم

عليه صناعة طحن الغلال وصناعة السكر ووجد ١٥ مصبنة لصنعها

في القاهرة والاسكندرية، ومنتجاتها من المكرونة تعد من الأنواع الجيدة
كما تقوم عليه صناعة النشاء .

(ب) الأرز : ويزرع في الجهات التي تكثر فيها المياه ، وأشهر الجهات بزراعته
في القطر المصري هي الفيوم ، وهو إما صيفي وأشهر أنواعه الياباني
ويمتاز بجودة محصوله ، أو نيلي وأهم أنواعه الفيومي . ويصنع من قش
الأرز الورق ومن جوبه النشاء .

(ج) الذرة : وتزرع بكثرة وهي عدة أنواع منها النجرو ويستخدم في صناعة
الحلوى ، والذرة الرفيعة ، والذرة الشامية ويستخرج منها النشاء .

٥ — محاصيل الأصباغ :

الحناء : وتزرع في الغالب في الشرقية .
ومن المحاصيل التي تقوم عليها الصناعة الشعير ويزرع منه أكثر من ربع
مليون فدان ، وتصنع الجعة من أجود أنواعه .

٥٦ — الخضر :

وقد زادت المساحة المزروعة خضراً في القطر المصري الآن عنها في السنوات
السابقة وتعددت أنواع وأصناف الخضر المزروعة ، وقد قامت بالفعل مصانع
لحفظ الخضر بالعلب وأشهرها مصانع قها . والخضر التي تزرع بالقطر
المصري هي الفاصوليا واللوييا والبسلة والجزر والكرونب والقلقاس والباذنجان
البلدي والطلباني والخرشوف والطماطم وهذه الأخيرة يمكن اعتبارها ضمن
محاصيل النشاء ، لأنه يمكن استخراج هذه المادة منها .

ويجب على الحكومة اختيار الأنواع التي تصلح للصناعة وإكثارها وإرشاد
الفلاحين إلى الطرق الفنية في زراعتها .

٨ - الفواكه :

ويزرع ما يقرب من ١٠٠ ألف فدان فواكه وأشهرها الخوخ
والشمش والتفاح والموز والبلح والرمان والتين والعنب ، وقد قامت على هذه
الفواكه صناعة المربات والشربات والفواكه المجففة وصناعة الخمر من
العنب ، ومن أشهر الشركات جنا كليس التي لها مزرعة مثالية من الكروم .

٨ - الأشجار الحشبية :

وهذه الأشجار يقتصر استعمالها حالياً على صناعة الآلات الزراعية ولا تصاح
لعمل الأثاث ، وأشهر أنواعها التوت والحميز والصفصاف والكافور والكارونيا
والآثل واللبخ والجوز . وتعمل الحكومة الآن على زراعة أنواع من الأشجار
ذات الأخشاب الثمينة التي تصلح لصناعة الأثاث كالمهوجاني والصنوبر ، كما
قامت بإنشاء مزرعة لهذا السبب بالجبل الأصفر بالقرب من القاهرة .

الحيوانات :

ومنها الماعز والأغنام والأبقار والجاموس والإبل غير أن أنواعها ليست
بالجيدة وتعمل الحكومة على إدخال التحسينات اللازمة ، كما أن بعض المزارع
الكبرى تتجه هذا الاتجاه أيضاً باستيراد الأنواع الجيدة من الخارج والعمل
على تناسلها بالقطر المصري ، أما المواد الأولية التي تنتجها هذه الحيوانات فهي :

١ - الصوف : وقد قامت عليه صناعة نسيج الصوف منذ عام ١٩٣٩
حينما أسس أول مصنع له بالحلة الكبرى ، ولكن الصوف المصري خشن
وقصير .

٢ - اللحوم : وتقوم عليها صناعة تجفيف اللحوم ، وبالقطر المصري ٣٦
مصنعاً لتجفيف اللحوم منها ١١ مصنعاً للمرتدة وتنتج هذه المصانع ٥٥٠٠

طن من اللحم يدخل فيها لحم الخنزير و ٨٠٠ طن بسطرمة .
 ٣ — الجلود : وتقوم عليها صناعة دبغ الجلود ، غير أن طرق الدبغ لا تزال أولية ، ولو حسنت طرق الدبغ في مصر فإنها ستكون في نفسها . وتقوم على الجلود المدبوغة صناعة السروج والحقائب والأحذية ، وأشهر بلاد القطر المصري بصناعة الأحذية دمياط .

٤ — منتجات الألبان : وهي السمن والجبن ، ويوجد مجال كبير لهذه الصناعة بمصر ، فإن الجو وجميع الظروف الأخرى تناسبها فإنه لو أحسن اختيار أنواع الأبقار والأغنام ، فإن مصر تصبح من الدول المهمة لإنتاج هذه المواد .

الأسماك :

وهي إما نيلية تصاد من النيل والمصارف ، أو أسماك بحرية تصاد من البحر المتوسط والبحر الأحمر والبحيرات التي في شمال الدلتا وبحيرة قارون . وتقدر كمية الأسماك التي تصاد سنوياً ٤٥ ألف طن ، وقد قامت صناعة تقليب السمك في الاسكندرية ، كما قامت في مصر صناعة السمك المملح .

مصادر القوى والمعادن :

(١) البترول : ويوجد قرب البحر الأحمر عند اتصاله بخليج السويس وأشهر مناطقه جمسة والغردقة ورأس غارب وسدر وعسل ، وبشبه جزيرة سيناء عند أبي دربه التي تبعد عن الطور بنحو ٣٠ كيلو متراً شمالاً . ويكرر البترول في السويس ويستخرج منه عدة مواد أهمها البنزين ويستخدم لإدارة السيارات والطائرات ، والكيروسين ويستعمل في الوقود والإنارة ، والملازوت ويستخدم في إدارة الآلات ، والبرافين

ويستخدم في المواد الكيماوية ، والأسفلت . . . والبتروول المستخرج في مصر يكفي نصف حاجتها فقط ، ولكنها تستطيع استيراد ما تحتاج إليه من الدول العربية المنتجة .

(ب) قوة المياه : يوجد مشروع لتوليد الكهرباء عند خزان أسوان وقد فُكر في استغلالها منذ عام ١٩٢٨ . وبالرغم من إرساء الحجر الأساسى سنة ١٩٤٨ إلا أنه لم يبدأ تنفيذ المشروع حتى الآن . ويمكن توليد ١٦٤٥ كيلووات في السنة من المحطة وهناك مشاريع لإنشاء محطات مساعدة في كل من أسيوط ونجع حمادى وإسنا وهذا يجعل من الممكن وصول الكهرباء لا إلى القاهرة فقط بل وإلى الدلتا أيضاً ، وبذلك يمكن الحصول على قوة محركة ورخيصة في نفس الوقت . ويتوقف على مشروع خزان أسوان إنشاء مصنع للسماد يستطيع إنتاج ٣٢ ألف طن من نترات الكالسيوم ، ويلاحظ أن مصر في أمس الحاجة إلى السماد لأنها تزرع ثلاثة محاصيل في العام مما يضعف التربة ويجعلها في حاجة إلى الأسمدة . وتستورد مصر الأسمدة الآن من الخارج . وبمناسبة الكلام عن الأسمدة فإنه قد قام مصنع كبير لصناعة الأسمدة قرب السويس وسيبدأ إنتاجه قريباً ، وأخشى أن تتدخل المصالح الشخصية لتعطيل توليد الكهرباء عند أسوان لئلا يقوم عليها مصنع للسماد ينافس هذا المصنع .

(ج) الحديد : يقال بوجود مناجم غنية بالقرب من أسوان ، وإذا أمكن استغلالها فإنه يمكن قيام الصناعات الثقيلة . وتستعمل الآن أكاسيد الحديد الموجودة ذات الألوان الجميلة في إنتاج الألوان .

(د) الفوسفات : يوجد في المنطقة الممتدة بين سفاجة والقصر على مقربة من

البحر الأحمر ، والفوسفات الموجود به ٥٠٪ فوسفات كلسيوم وبمعالجته
بحامض الكبريتيك يتحول إلى سوپر فوسفات ، وهو نوع من السماد
وقد أنشئ لهذا الغرض مصنع عند سفاجة وآخر في كفر الزيات .

(هـ) المنجنيز : ويستخدم في صناعة الصلب ، وفي إزالة اللون الأخضر في
صناعة الزجاج وجعله شفافا ، ويوجد في شبه جزيرة سيناء في مناطق
واسعة ، وتبلغ درجة نقاوته ٢٥٪ . . .

(و) الذهب : وأشهر مناجمه في السكري والفواصر وأم الروس وتقوم عليه
صناعة المصوغات والأدوات الذهبية .

(ز) الحجارة : والانواع الموجودة منها هي حجارة البناء والحجارة الكلسية
التي تستخدم في صنع الاسمنت وهناك مصنع لصناعة الاسمنت قرب طرة .
. . . والرمال وتستخدم في صناعة الزجاج وقد أنشئ مصنع لصنع الزجاج
في شبرا على أحدث طراز .

٤ — الملح :

توجد له ملاحات بالقطر المصري وأشهرها ملاحات بورسعيد ورشيد
ودمياط . والملح المستخرج يحتوي على بعض الاملاح غير كلوريد الصوديوم
مثل كلوريد وكبريتات المغنسيوم ، وبتركيزه يستخرج كلوريد الصوديوم
(الملح) النقي وتقوم باستغلال الملاحات شركة الملح والصودا .

السودان

تطالب مصر باتحاد السودان معها لاعتبارات شتى وبذلك تكون دولة واحدة (وادى النيل) ولذلك رأيت ضم السودان إلى هذا البحث .

والزراعة في السودان نوعان ، أحدهما يتوقف على سقوط الأمطار ، وذلك في مديريات الجنوب في معظم الأحيان . ونوع آخر يعتمد على الري ، وهو في المديرية الشمالية ومنطقة جزيرة كسلا وطوكر . أما منطقة النيل الأبيض فتعتبر من مناطق البحر المتوسط والزراعة بها مزدهرة .

ويلاحظ وجود مساحة كبيرة من السودان لم تستغل بعد ، فمعظم أجزائه إما مستنقعات أو صحراء ، وقد عملت الحكومة على إحضار الخبراء الفنيين والسماح لرؤوس الأموال الأجنبية بالاستغلال فيه | فإذا أدخلت وسائل الاستغلال الحديثة فإنه سيكفي نفسه من الطعام .

ومن المشاريع الأساسية لاستغلال الأراضي في السودان إنشاء الغابات في مناطق المستنقعات ، وبذلك يتسنى في المستقبل قيام المصانع التي تقوم على الأخشاب ، ومنها صنع الأثاث والورق .

محاصيل السودان الزراعية التي يمكن قيام الصناعات عليها .
القطن : يزرع في سهول الجزيرة قطن طويل التيلة كما يزرع نوع قصير التيلة في منجله .

النباتات الزيتية : وأهمها السمسم ، وسمسم السودان يمتاز بكثرة الزيت

الموجود به ، ويستخرج منه نوع من الزيت يسمى بالزيت السبرج الذى يستعمل فى صناعة الحلاوة الطحينية .

الفول السودانى : ويزرع بكثرة فى إقليم دارفور وكردفان ، ويستخرج منه نوع من الزيت يصلح كغذاء ، والفضلات تصلح كعلف للمواشى .

الصمغ العربى : يستخرج من كردفان وفى أجزاء من وادى النيل الأزرق ويستعمل فى المواد الطبية .

القمح والشعير والذرة : ويزرع الأول والثانى بمقادير قليلة فى السودان أما الذرة فهى الغذاء الرئيسى للسكان ، وتقوم عليهم صناعة طحن الغلال .

وفى المنطقة الإستوائية يزرع الدخان والبن وقصب السكر ، ولكن الكميات الناتجة قليلة ، فلو اعتنى بهذه المحاصيل لكانت أساساً لصناعات مهمة كشاشة السجائر وقصب السكر والكحول .

سوريا ولبنان

تعتبر الزراعة أهم ثروة طبيعية فى سوريا ، وذلك لاحتواء تربتها على كل العناصر التى يجب أن تحتوى عليها التربة الخصبة وإلى تنوع المناخ الذى يؤدى إلى تعدد المنتجات الزراعية . فالسواحل مناخها بحر أبيض والأماكن الجبلية أبرد من السواحل والسهول الداخلية فى حمص وحماه وحلب وأنطاكية ودمشق ، وسهول جوران قارسة البرد فى الشتاء وشديدة الحر فى الصيف .

وتتوقف الزراعة فىهما إما على الأمطار وخاصة فى لبنان الذى يعتمد

عليها اعتماداً رئيسياً . وتسقط هناك الأمطار بغزارة ولذلك قلما توجد في لبنان
أراض لا تزرع وتقوم الزراعة أيضاً على الري ، وتوجد أنهار رئيسية هي
الفرات والعاصي والليطاني كما توجد غير ذلك الأنهار الصغيرة التي تنبع من
جبال لبنان الغربية .

وأهم المحاصيل النباتية التي تعتبر مواد أولية للصناعة هي :

١ — محاصيل الألياف :

(أ) القطن : نجد أن زراعة القطن آخذة في الازدياد في سوريا ،
وتبذل الجهود لتحسين أنواعه وإكثاره وقدرت الكمية التي زرعت
قطناً في سوريا سنة ١٩٤٦ بمبلغ ٤٤ ألف فدان كما بلغ المحصول ٤٨
ألف طن . وأنواع القطن التي تزرع هنا الأمريكية ويمتاز بطول
خيوطه ونعومته ويلائم مناخ البلاد ، والبلدي والمصري . وهو أجود
من البلدي .

ويزرع القطن في اللاذقية وحلب وحول دمشق ولذلك يمكن
قيام صناعة حلب وغزل ونسج القطن في سوريا . وقد بلغت خيوط
القطن المنتجة في سوريا ١٦٢٠ طناً سنة ١٩٤٧ .

(ب) الحرير : يعتبر الحرير من المحاصيل الرئيسية في سوريا ولبنان .
وأخذت الحكومة الآن تهتم بتربية دود القز . وزراعة شجر التوت
والعناية بها بعد الأضرار التي لحقت به من جراء زرع القمح في بساتين
التوت ، ومن جراء استخدام كثير من أشجاره وقوداً للقطارات
أثناء الحرب ، وبلغت الكمية المصنوعة في سوريا ٤٦ ألف متر
سنة ١٩٤٧ .

(ج) القنب : وينمو في ضواحي دمشق وتقوم عليه صناعة الخيوط والحبال .

محاصيل الزيوت :

(١) الزيتون : ويزرع في سوريا في حازم ودومان واللاذقية وأنطاكية . وبلغت المساحة المزروعة ١٩٣ ألف فدان سنة ١٩٤٦ وفي لبنان في الشويفات والكورة . بلغت المساحة المزروعة ٣٨ ألف فدان سنة ١٩٤٦ .

وأشهر أنواعه الصوري والبلدي . وبلغ المحصول في السنة نفسها في سوريا ولبنان ٤٥٥ ألف طن و ٨ ألف طن بالتالي . ويعصر ما يقرب من $\frac{2}{3}$ المحصول لاستخراج زيت الزيتون الذي يستخدم في الأكل ، وفي صناعة بعض الأنواع الفاخرة من الصابون . وبلغت كمية زيت الزيتون المنتج في سوريا ١١٣٠٠ طن سنة ١٩٤٧ .

(ب) السمسم : ويزرع عند سواحل سوريا الشمالية . والأراضي تسقى حول حمص وحماه ويستخرج منه زيت السيرج .

(ج) الخروع : ويزرع في مساحات صغيرة في شمال سوريا ، ويستخرج منه نوع من الزيوت يستعمل في الأغراض الطبية .

(د) القطن : ويستخرج من بذرته زيت يستخدم في الأكل وفي صناعة الصابون .

ويلاحظ أن صناعة الحلاوة الطحينية والصابون تقوم على الزيوت ، وقد قامت في سوريا عدة مصانع لصناعة الصابون على أساليب حديثة .

القمح : يعتبر أهم الغلال في كل من سوريا ولبنان . ويختلف محصوله من سنة لأخرى حسب مقدار المطر .

وأهم أنواعه الحوراني وهو صلب الحب ، والسلموني وهو سهل الطحن . وتقوم عليهما صناعة المكرونة ، والدوشاني ويستهلك في صناعة النشا والمواد النشوية ، وبلغ محصول القمح في سوريا ٥٧٧٩ ألف طن سنة ١٩٤٦ . و محصول لبنان في السنة نفسها ٥٠ ألف طن .

محاصيل الخمر :

(أ) الشعير : يلي القمح في الأهمية ، وهو أقوى على احتمال الرياح الحارة والعطن من القمح . ويمتاز شعير سوريا ببياض لونه ولذلك يصلح لتقطير الويسكي كما يدخل في صناعة البيرة .

(ب) العنب : وينمو في المناطق التي يبلغ ارتفاعها عن سطح البحر ١٥٠٠ متر تقريبا . ويزرع في لبنان حول زحلة وبحمدون وفي سوريا قرب حلب ودمشق ، وتقوم عليه صناعة الخمر بتقطيره وصناعة تخفيف العنب .

الغواكه وما تقوم عليها من صناعة .

(أ) العنب : وقد تحدثنا عنه

(ب) الزيتون : » » »

(ج) المشمش : تعد سوريا ثالث دول العالم في إنتاجه ويصنع منه قمر الدين وبعض أنواع الحلوى .

وأهم مناطق إنتاج المشمش دمشق وبعليبك .

(د) الموالح : تزرع في صور وصيدا وطرابلس وضواحي بيروت وهي من الأنواع الجيدة . ولبرتقال يافا شهرة كبيرة . وتبلغ المساحة المزروعة موالح في سوريا ٢٨ ألف فدان ، ويبلغ المحصول ٤٦٨١

ألف طن كما تبلغ المساحة المزروعة في لبنان ٦ آلاف فدان . ويبلغ
المحصول ١٢٥ ألف طن . وتقوم على الموالح صناعة المربي والشربات
كما يمكن استغلال الفاسد منها في صناعة الكحول .

(هـ) التفاح : ينمو في بساتين دمشق ، وفي لبنان . وتقوم عليه صناعة
المريس .

(و) اللوز والجوز والفسق . وأشهر أما كن زراعتها شمال سوريا قرب
دمشق وحول حلب وقرب بيروت ، ويستخرج منها نوع من
الزيوت .

(ز) التين : ويزرع بكثرة وتبلغ المساحة المزروعة في سوريا ألف فدان
والمحصول ٢٣ ألف طن وفي لبنان ١٦ ألف فدان . والمحصول
٦٩ ألف طن تقوم عليه صناعة المربي وتجفيف الثمار . وأنواع من
الحلوى .

الحضرة :

تزرع بكثرة ومنها البصل ويمكن أن تقوم عليه صناعة تجفيف البصل
والفاصوليا . .

الغابات :

تغطي الغابات بقاعا متفرقة في الأما كن الجبلية . وتقع أهم الغابات
في لبنان والاسكندرونة وعند اللاذقية . وفي داخل سوريا حول عجلون .
وأشجار غابات لبنان هي : السنديان والبلوط والصنوبر والأرز
والسرو وغيرها . أما الأشجار التي تنمو في سوريا فهي السنديان . وينمو

في الاسكندرونة ، والصنوبر والشربين وينمو في سوريا .

وتهتم الحكومات الآن بالغابات وأشجارها ويصنع من أخشاب الأشجار الآلات والرياش . ويحول قسم منه إلى خم وزفت فضلا عن أن للغابات ميزة أخرى . وهي تكسب البلاد جمالا طبيعيا وهذا بالإضافة إلى اعتدال الطقس لا سيما في جبال لبنان ورقة الهواء مما يساعد على كثرة السياح . وأرى أن ذلك يفيد الصناعة بطريق غير مباشر إذ أنه يزيد من الدخل القومي ويزيد من رأس المال عند أهالي البلاد فيمكن استخدامه في إنشاء الصناعات أو في شراء المصنوعات واتساع أسواقها .

الحيوانات :

وأهم الحيوانات التي تربي في سوريا ولبنان الأغنام والماعز والبقر والجاموس والجمال والخنازير . وهي من أنواع منحطة بالنسبة لكمية اللحم ومقدار الألبان التي تدرها . والذين يقومون برعى الأغنام هم البدو وذلك في الأماكن القريبة من البادية . والمرعى لا يتوفر في هذه الجهات إلا في الربيع لأن شتائها قارس والمياه قليلة . وتقدر المواشي في كليهما كالآتي :

الأغنام ٣٢٨١ ألف ، والمواشي والأبقار ٢٥٨ ألف ، والماعز ١٧٥٧ ألف والجمال ٤٩ ألف .

وأهم إنتاج هذه الحيوانات الحليب والزبدة والسمن والجبن والصوف ويرسل أغلبه إلى الخارج ونوعه ليس بالجيد كما تقوم عليها صناعة دبغ الجلود وعمل الأحذية .

وتقوم حكومة كل من البلدين باستيراد عدد من الكباش والنعاج والثيران من الأنواع الجيدة وتوزعها في أماكن متعددة لتحسين نسل هذه الحيوانات . فإذا أضيف إلى ذلك تعليم الفلاحين كيفية تربيتها والاعتناء بها فسيكون في الإمكان قيام صناعة غزل ونسج الصوف على نطاق طيب وبتحسين وزيادة منتجات الألبان .

الأسماك :

توجد أنواع كثيرة من أسماك المياه المالحة والعذبة في سوريا ولبنان ، وأنهارهما مثل الفرات والعاثي وبحيراتها مثل حمص وأنطاكية بها كثير من الأسماك . وأنسب الأماكن لصيد الأسماك هي خليج الاسكندرونة وخليج جونية والقديس جرجس . وإذا صيدت الأسماك بالطرق الحديثة أمكن الحصول على محاصيل كبيرة منها ، وبذلك يمكن قيام صناعة تدخين الأسماك وحفظها في العلب .

المعادن :

(أ) أحجار البناء . وتوجد بكثرة ، وهناك أنواع جيدة من الاحجار الصالحة للبناء ولكن بالنسبة لصعوبة النقل فانه لا يمكن استخدام الاحجار إلا في الأماكن التي تستخرج منها .

(ب) الاحجار الكلسية : وتوجد في أماكن متعددة ، وأغناها على مقربة من أبي كمال والشونيات . وهذه الاحجار تصلح لصنع الاسمنت ، وقد قام بالفعل مصنعان للأسمنت أحدهما قرب طرابلس . والآخر قرب دمشق : وقد بلغ المصنوع من الاسمنت سنة ١٩٤٧ في كليهما

١٥٧٦٠٠ طن ، ويدخل الاسمنت في صناعة البلاط .

(ج) الأملاح : يستخرج الملح من ثلاث مباح كبرى . وأكثر الملح يستخرج من مبخة جبول . وتبعد عن حلب بمسافة ٣٥ كيلو متر من جهة الشرق . وملحها من النوع الجيد . أما الثانية فهي جبرود . والثالثة تدمر . وقد بلغ الملح المستخرج في سوريا ولبنان ٥٦٨٢ طن سنة ١٩٤٨ .

(ح) الأسفلت : ويوجد منجمان له في سوريا أحدهما على منحدر جبل جبرمون والثاني في اللاذقية كما توجد كميات ضئيلة من الكروم حول الاسكندرونة ومن الرصاص والذهب .

القوى المحركة :

(أ) الفحم : ويوجد بسوريا بعض الفحم الحجري ولكنه من النوع الرديء المسمى لجنيت .

(ب) القوى المائية : الشلالات كثيرة ولذلك أنشأت عدة مصانع لتوليد القوى الكهربائية لإنارة المدن وتموين المصانع بالقوى المحركة .

وهناك مشاريع لاستغلال الكهرباء على نهر الليطاني وحتى ليعد هذا النهر المفتاح لمستقبل لبنان .

فلسطين

انقسمت فلسطين أخيراً إلى قسمين قامت في أحدهما دولة إسرائيل . أما القسم الآخر ، وهو موضوع حديثنا فقد ترك للعرب . أما مدينة القدس فلم يبت في أمرها نهائياً حتى الآن .

الزراعة :

أهم المحصولات الموالح ويمكن قيام صناعة المربي وأنواع الشراب . كذلك تزرع شجرة الزيتون والسهم التي تقوم عليها صناعة استخراج الزيوت وصناعة الصابون ،

المعادن :

لا توجد مناجم للمعادن سوى في البحر الميت الذي تتوافر به أملاح كلوريد الصوديوم والكالسيوم والسلفات وبروميد المنجنيز . ويستخدم البوتاسيوم والبروميد في التصوير والطب وفي صناعة الايثيلين ، كما يستخدم الصوديوم في صناعة الصابون .

شرق الأردن

يعتبر شرق الأردن بلداً زراعياً والأراضي الصالحة للزراعة هناك قليلة بالنسبة للمساحة الكلية . وهي عبارة عن الشريط الضيق الواقع بين سهل شرق الأردن والحجاز . وتعتمد الزراعة هناك على الري والمطر .

وأهم المحاصيل الزراعية التي تعتبر مواد أولية للصناعة هناك هي :
التبغ : قامت عليه صناعة السجائر .

السمسم والزيتون : قامت عليهما صناعة استخراج الزيوت .
الكروم : وتزرع هناك على التلال ولذلك يمكن قيام صناعة النبيذ
وصناعة الزبيب .

القمح والشعير والذرة : وقامت عليها صناعة طحن الغلال .
الغابات : في السنين الأخيرة تركت أراضي كثيرة في شرق الأردن لإنشاء
الغابات مما سيجعل الحطب في المستقبل أحد المحاصيل المهمة في شرق الأردن.

المعادن :

قليلة ومناجمها تتمثل في البحر الميت الذي يقع نصفه في شرق الأردن
وبه الكثير من المواد المحلية التي تستغلها شركة بوتاس فلسطين وهي شركة
يهودية ولحكومة كل من فلسطين وشرق الأردن أنصبة متساوية مما
تنتجه الشركة من البوتاس والبروميد .

وكذلك توجد مناجم غنية للفوسفات وأخرى للمنجنيز في وادي دانا .

المملكة العربية السعودية

الزراعة :

قليلة والانتاج يستخدم كغذاء للسكان إذا استثنينا النخيل فإنه يوجد بكثرة
مما يمكن من قيام صناعة تجفيف البلح وصناعة البلح العجوى وصناعة الحبال
والأقفاص من الجريد وصناعة المقاطف والخوص .

الحيوانات :

الأغنام والماعز كثيرة وإذا عني باختيار أنواعها فإنه يمكن قيام صناعة نسج الصوف وصناعة منتجات الألبان .

الجمال وهى تربي هناك بكثرة ويستخدم شعر الجمال فى صناعة بعض المنسوجات .

البتروى :

يعتبر البترول أهم المواد الأولية فى المملكة العربية السعودية وأهم عنصر لدخل الحكومة (١) .

صناعة الذهب :

يوجد منجم للذهب فى موضع يقع بين مكة والمدينة ويستغل هذا المنجم حالياً ويقدر قيمة المستخرج منه سنوياً بنحو ٢٥٠ ألف جنيه .

العراق

تقرب مساحة العراق من ضعف مساحة سوريا ولبنان ، وتقدر الأراضى الصالحة للزراعة بنحو ٣٠ مليون فداناً وأخصب السهول تربة هو سهل دلتا الفرات ودجلة قترته تتكون من الرواسب التى تحملها الأنهار من الجبال ، والزراعة هناك تعتمد إما على الرى أو الأمطار .

محاصيل الألياف :

(١) القطن : ابتداءً بزراعته فى العراق سنة ١٩٢٠ وقدرت المساحة المزروعة

(١) راجع فى هذا كتاب (حرب البترول فى الشرق الأوسط) للدكتور راشد البراوى (الطبعة الثالثة)

في عام ١٩٣٩ بنحو ٧٩١ ألف آكر كما بلغ القطن الخام المصدر ٩٢٠ طناً سنة ١٩٤٣ ويزرع في العراق الصنف المشهور باسم Mesowhite أى الأبيض العراقي . ويمتاز بجودة الألياف . وأهم المناطق التي تزرع القطن بغداد ويلها منطقة ديالى والكوت على دجلة ومنطقة الحلة ولواء الموصل . ولذلك يمكن قيام صناعة حلج وغزل ونسج القطن، وقد أنشئ سنة ١٩٤٣ ثلاثة مصانع كبيرة في بغداد للنسيج ولكن لان لا يوجد أى مصنع للغزل .

(ب) الكتان : ويزرع هناك على الأمطار ويدر محصولاً وفيراً .

(ج) الحرير : تربي دودة القز بكثرة والحرير الخام المنتج يفيض عن الحاجات المحلية، ولكن الحرير الطبيعي يلاق منافسة شديدة من الحرير الصناعي . ويصنع منه العباءات الحريرية (وأشهر الأماكن بصنعها النجف) والبرديات للستائر .

محاصيل الزيوت :

(١) السمسم : يزرع في جميع أنحاء العراق لاسيما الجهات التي يغمرها الفيضان

(ب) الكتان : ويستخرج منه نوع من الزيوت يستخدم في عمل البويات .

(ج) الفستق والجوز واللوز : وتزرع في الجهات الشمالية .

(د) الفول السوداني : يستخرج منه نوع من الزيت يصلح للأكل كما يصلح

لصناعة الصابون وينتفع ببقايا الفول كعلف الماشية .

(هـ) الزيتون : في المناطق الشمالية وبخاصة في لواء الموصل وجوار كركوك

ويستخرج من الزيتون نوع فاخر من الزيوت :

ويوجد في بغداد عدة مصانع لاستخراج الزيوت منها واحد على طراز

حديث يبلغ انتاجه ١٧٥٠٠ طن سنوياً من مختلف أنواع الزيوت .

وقامت صناعة المصابون ويوجد ببغداد ثلاث مصابن كبرى تنتج كل
منهما ٣٥٠٠ طن سنوياً عدا المصابن المتوسطة .

التبغ :

يزرع في لواء السليمانية وبدرجة أقل في لواء الموصل وأربل وقدر محصوله
سنة ١٩٤٦ بنحو عشرة آلاف طن ولقد أدت المنافسة بين مصانع الدخان إلى
زيادة مقدار المحصول وتحسين صنعه . وتقوم وزارة الزراعة بتجارب لزراعة
أنواع جيدة من التبغ وفي بغداد ٢٥ مصنعاً لصناعة السجائر وهى من
الصناعات الناجحة بالعراق .

الحبوب وما يقوم عليها من صناعات :

(أ) القمح : وهو من المحصولات الرئيسية في العراق وتقوم عليه صناعة طحن
الغلال كما يمكن قيام صناعة المكرونة وصناعة استخراج النشا .

(ب) الشعير : ويزرع بكثرة ويستخرج الكحول من الأنواع الوطنية منه
ولهذا يمكن ادخال بعض الصناعات الكيماوية التى تقوم على الكحول ،
كما يمكن صناعة الجعة من الشعير .

(ج) الأرز : ويزرع في الأراضى الواطئة وخاصة في جنوب الفرات وتقوم عليه
صناعة تبيض الأرز كما يمكن صناعة الورق من قشره واستخراج النشا
من الحبوب .

الفواكه :

(أ) البلح : يوجد بالعراق ما يقرب من ١٥ إلى ١٦ مليون نخلة أما أنواعه
الموجودة هناك فإنها تقرب من ١٠٠ نوع أشهرها السائر والخضر
والخلاوى والزهدى ويقدر محصول بلح العراق بأربع أخماس محصول
العالم . وأكثر المناطق اتساعاً هي شط العرب وبغداد وشتاتة ومنطقة الفرات

السفلى ومنطقة الفرات الوسطى ومنطقة دجلة السفلى .
وتقوم على البلح صناعات شتى فمن الثمر الذى لا يصلح للأكل أنواع
من الشراب يسمى بالعرقى ، والنخل والنوى يدق أو يطحن ويستعمل
علفاً للمواشى ويستعمل زعف النخل والجريد لصنع الكراسى وأقفاس
الطيور والقوارب ويمكن صناعة الورق من سعف النخل، ويصنع من
الألياف الحبال ومن السعف القفف والمراوح والحوص ، ويقوم على التمر
صناعة كبس التمر وتخفيفه وصناعة العجوى .

(ب) أنواع أخرى : وهى العنب ويوجد فى كل أنحاء العراق وأجود أصناف
العنب لصنع الخمر تقع عند كركوك ، والتين والكثيرى والرمان والحوخ
والشمش والتوت والتفاح والبرتقال وهذه الأنواع تنمو بأواسط
العراق وجنوبه ويمكن أن تقوم عليها صناعة حفظ الفاكهة وصناعة
المربى والشربات .
ومن محاصيل العراق عرق السوس وهو ينمو برياً ويدخل فى
الصناعات الطبية .

الغابات :

وهى قليلة وتنمو على المنحدرات الشمالية والشرقية من الجبال ، وأهم
الأشجار السنديان والسنار والدلب والكستناء والجوز ويستخدم خشب العراق
فى صناعة الفحم وللنجارة اليدوية .
ويمكن تخفيف البحيرات والمستنقعات وغرس أشجار المنطقة الحارة وبذلك
تنتج العراق حاجتها من الأخشاب .

الحيوانات :

تربى الأغنام والماعز والأبقار والجاموس فى معظم أنحاء العراق وبخاصة

بين القبائل البدوية وسكان القرى وتفوق الأصناف التي تربي في الجنوب الأصناف الشمالية في كمية الألبان المنتجة. وقد بلغ تعداد الحيوانات كالأشنة سنة ١٩٤٥ .

الأغنام	٦٤٢٧	ألف رأس
الماعز	١٩٤٦	»
المواشي	٠٨٦٦	»
الجمال	٠٧٠٣	»
الجاموس	٠١١٨	»

وطرق التربية أولية للغاية ، فالمواشي تترك تحت رحمة الأحوال الجوية والأمطار لذلك أرى أنه يجب اختيار الأنواع وطرق تربيتها ومنتجات الحيوانات .

(١) الصوف : وهو ناعم وقصير ، وله عدة ألوان فمنه الأبيض والأسود والأحمر ، وتوجد بالعراق ثلاثة مصانع لغزل ونسج الصوف .

وأهم المنسوجات الوطنية هي العباءات الصوفية ومن أما كن إنتاجها النجف وكرلاء والعمارة ، كما يشتهر العراق بصنع أحزمة السماوة ، والدموانية التي لها شهرة خاصة بزخرفة نقوشها ومئاتها ، كما يصنع السجاد في الكويت والعمارة .

(ب) الجلود : وأهمها جلود البقر والضأن ، وتعتبر صناعة دبغ الجلود من الصناعات المهمة في العراق .

وأهم مراكزها الأعظمية والموصل ، وهناك مصانع مجهزة بالآلات الحديثة لغسل الجلود وتطهيرها من المواد الدهنية العالقة بها ، وتنتج هذه المصانع الجلود السمكية التي تستعمل للنعل

والجلود اللينة المستعملة للأجزاء العليا من الأحذية . وتقوم على هذه
الجلود صناعة الأحذية والسروج والأحزمة .

(ج) منتجات الألبان : القسم الأكبر من الإنتاج تنتجه قبائل البدو وسكان
البادية إلا أنه توجد حقول ومزارع مخصصة لإنتاج الألبان في
ضواحي بغداد .

وأهم المنتجات : الحليب والجبن والسمن والزبد والقشطة ، وإذا
اعتنى باختيار الحيوانات لتحسنت وازدادت كمية منتجات الألبان
بالعراق .

الأسماك :

وتوجد بكثرة في نهري دجلة والفرات وفي البحيرات والخليج الفارسي ،
وبعضها من أصناف جيدة .

وأكثر أنواع السمك : البر ، والشبوط ، والبنى . وإذا تحسنت وسائل
الصيد فإنه يمكن صيد كميات كثيرة بحيث يكون في الإمكان قيام صناعة حفظ
الأسماك لأجل الاستهلاك المحلي بل والتصدير إلى الخارج .

المعادن :

(أ) الكبريت : يوجد في أما كن متفرقة ، وخاصة قرب كبرى وفي هيت
حيث يوجد ممزوجا مع رواسب التبر .

(ب) الملح : ويوجد على شكل رواسب في الأما كن المنخفضة التي تركتها
المياه بعد جفافها كما يوجد بشكل صخور صلبة .

وفي العراق ملاحظات متعددة منتشرة في كل أنحاء البلاد .

(ج) مواد البناء : العراق غني بمواد البناء . ففيه الحجر الكلسي الذي يصنع منه الاسمنت ، وهو يوجد في جبل سنجار وقضاء الموصل . والحجر الكلسي الذي يؤخذ من المنطقة الصحراوية في خاقين ، والموصل لصنع الاسمنت .

ويوجد صنف ممتاز من الرخام الكلسي بكميات كبيرة ، ويوجد الجبس بكثرة لا سيما ناحية الموصل .

أما الطين والصلصال : فيوجد بكثرة ، وهو أكثر الأنواع شيوعاً في الجنوب ، ويستعملونه في صناعة الآجر المحروق ، ولا سيما في بغداد حيث يحرقونه في قمائن من طراز حديث ، ويستعمل للخزف البلدي . والرمل : ويوجد بدرجات متفاوتة في الجودة في الفرات الأدنى ، ودجله الأسفل ، ويقوم عليه صناعة الزجاج والخزف والمرايا .

ولصناعة الخزف شهرة بالعراق من أقدم الأزمنة ، ويصنع في العراق من الطفل ممزوجاً بالرمل الأحمر بنسبة ٤ إلى ١

القيـر :

ويستعملونه ملاطاً للأبنية أو في رصف الطرق ، ويوجد في الألوية الشمالية وفي عقره .

المعادن الفلزية :

قليلة ولا يوجد سوى مقادير صغيرة من النحاس والحديد والكروم ،

والمنجيز والزئبق ، وهذه المقادير من القلة بحيث لاتصلح للاستغلال .

القوى المحركة :

(ا) الفحم : يوجد في أما كن متفرقة خاصة قرب كبرى ، ولكنه من صنف ردىء .

(ب) البترول : يوجد البترول في مناطق متعددة (١) .

(ج) القوى المائية : ومن الممكن استخدام مياه دجلة لتوليد الكهرباء في الأنحاء الشمالية حيث ينحدر انحداراً سريعاً لتوليد الكهرباء . ويمكن استخدام الكهرباء الناتجة في الصناعة الخفيفة .

هذه هي المواد الأولية بالشرق العربى ، وهذا هو الشرق العربى . . . فقير في معادنه . . . يعتمد على المحصولات الزراعية والحيوانية إلى حد كبير في قيام الصناعة . . .

والقوى المحركة به تتمثل في البترول والقوى المائية .
أما الفحم : فيكاد يكون في حكم المعدم ، ولكن البترول وهو

(١) راجع كتاب « حرب البترول في الشرق » الأوسط للدكتور راشد البراوى .

القوة المحركة الرئيسية فيه وإنما تستغله شركات أجنبية . . لذلك كان للأجانب
سيطرة على اقتصاديات الشرق العربي .

والآن قد حان الوقت لتحرر دول الشرق العربي نفسها من النفوذ الأجنبي ،
وأن تستغل اقتصادياتها بنفسها ولصالح شعوبها حتى يرتفع مستوى المعيشة فيها
من نواحيها المادية والاجتماعية .

الأحزاب السياسية في السودان

نشأتها وأهدافها

بقلم

الاستاذ الفريد عبد السيد

المحرر بجريدة الزمان

قبل أن نطرق موضوع الأحزاب والحزبية في السودان وجب علينا أن نذكر شيئا عن تطور الوعي السياسى في الجنوب خلال المدة ما بين ١٩٠٠ و ظهور الأحزاب السياسية .

في عام ١٨٩٨ سقطت مدينة الخرطوم في أيدي القوات المصرية البريطانية وبسقوط المدينة تلاشت دولة المهدي ودخلت البلاد في طور جديد . وفي ١٩ يناير من سنة ١٨٩٩ وقعت اتفاقية السودان المشثومة .. تلك الاتفاقية المعروفة التي يستند إليها الانجليز في تمسكهم بحكم السودان .. وأهم ما جاء في هذه الاتفاقية أن يرفع العلمان المصرى والبريطانى معا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى ، وأن تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة

« وهى المحاضرة التي ألقيت في دار جمعية الشبان المسيحية بدعوة من جمعية شئون الشرق الأوسط »

جلاله الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال يصدر برضاء الحكومة البريطانية . . وهكذا جاءت هذه الاتفاقية لتخدم بريطانيا ومصالحها في السودان . . وفتحت أبواب البلاد السودانية لسموم الاستعمار ينفذ من خلال هذه السلطات التشريعية والادارية المطلقة التي أعطيت لحاكم السودان الإنجليزي . .

ويمكن القول بأن مصر وقعت هذه الاتفاقية مكرهة وان السلطات المصرية في ذلك الحين قد أجبرت على هذا التعاقد . . وكيفي أنها أسلمت جميع السلطات الإدارية لأيدى البريطانيين . وقد أخذت إنجلترا منذ سنة ١٩٠٠ تلعب دورا جديدا تثبت به أقدامها في السودان . . فمنحت البريطانيين امتيازات مغرية هناك وشغلت بهم جميع الوظائف الكبيرة في البلاد . . وهكذا أخذت إحدى دولتي الحكم الثنائي في اكتساح السودان وإبعاده عن أعين المصريين بالسيادة عليه دون أن تشارك معها الدولة الأخرى ، وأخذت السلطات القائمة على شئون الإدارة في السودان (وهى بريطانية) تهتم بخدمة مصالح بريطانيا من ناحية وتعمل لانفصال السودان عن مصر باذاعة الأراجيف والافتراءات من أن مصر تهدف إلى السيادة على السودان من ناحية أخرى ، وباغراء البعض الآخر بأن الإنجليز إنما يعملون في سبيل رفاهية السودانيين وتأهيلهم للحكم الذاتي . وفي سبيل هذه السياسة رأينا المسؤولين هناك يعملون على كسب أكبر عدد من رؤساء القبائل والمشايخ وتشجيع النعرة القبلية والطائفية وإغراء بعض الزعماء لكسبهم إلى جانبها بتخويلهم بعض السلطات المحلية باسم استتباب الأمن في أنحاء البلاد المترامية الأطراف وراحت تؤجج الخلاف والخصومة والصراع حتى لا تقف البلاد كتلة واحدة في وجه الاستعمار وراحت تملأ دواوين الحكومة ومصالحها بالشباب الذي لم

يتم بعد تعليمه وسنت القوانين واللوائح التي تمنع الموظفين من الاشتغال بالسياسة.

ولذلك ظل زمام المقاومة الشعبية والحركات السياسية في الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٤ في أيدي الزعامات الروحية وكان (الجهاد الديني) هو الشعار الوحيد الذي يقيم له أهل الرأي وزناً. وقد كثرت المعارك والثورات المحلية في هذه الفترة بين الوطنيين والحكومة. ويبدو أن المستعمر قد احتضن هذا الاتجاه الذي لا يمكن أن يطلق عليه اسم الدين بحال ما والذي هو أقرب إلى الدجل والشعوذة وأراد الاستفادة منه في سبيل تركيز سلطاته وتدعيم كيانه. وظل الأمر كذلك حتى وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وباتت لها طغت صيحة الحرية في جميع أنحاء العالم وقامت شعوب الأرض والمستعمرة تطالب بحقوقها في الحرية على أثر بيان (ولسن) ثم بدأت في السودان حركة جديدة هي أشبه بالحركات السياسية منها بالحركات الدينية يقودها موظفو الحكومة وفريق من كلية غردون. وقد صرح عزهم منذ عام ١٩١٤ على تأسيس ناد تضم عضويته زمرة المتخرجين في المدارس السودانية بيد أن الفكرة لم تخرج إلى حيز الوجود إلا عام ١٩١٨ إذ تأسس في صيف ذلك العام في أم درمان أول ناد للمتخرجين قال عنه رئيسه الفخري الأول المستر سمسون مدير كلية غوردون في خطبة الافتتاح «إن هذا النادي سيلعب الدور الهام في التاريخ».

وبتأسيس النادي بدأ الجيل الجديد في السودان يشعر بضرورة العمل في الميدان السياسي وتنحية الزعماء الدينيين وكسب القيادة الشعبية، وأخذ الشباب الجديد يشن حرباً سرية تارة وعلمية أخرى على اتباع الصوفية التي ليست من الإسلام في شيء والتي خسرت بها قضية الحرية أكثر مما كسبت.

بعد أن أصبح زعماءها صنائع الإنجليز. وأخذ الشباب الجديد ينادى بتحرير الفكر والعقل من هذه الأوهام التي لا تمت للدين بأى صلة . . . وأخذ أعضاء نادى الخريجين يتدخلون شيئاً فشيئاً في أمور البلاد السياسية وراح بعضهم يطالب جهراً بحقوق البلاد المضمومة. وأخيرا جاءت الصيحة من القاهرة فحملت الصحف وأسلاك اليرق أنباء ثورة ١٩١٩ التي اندلعت في أنحاء مصر فكانت بمنابة شرارة الجهاد في الجنوب ومن ثم بدأ أبناء النادى ينشرون أخبار الحركة الوطنية بشيء من التمجيد والتقدير حتى لمعت أسماء قادتها هناك واحتلت مكانة كبيرة في النفوس ثم أخذوا يتعقبون خطوات الجهاد في الشمال فقام بعضهم بإنشاء خلايا سرية تعمل في الخفاء لتشد أزر المجاهدين المصريين . وفي عام ١٩٢٢ وبعد صدور تصريح ٢٨ فبراير نشط الخريجون وكان لهذا التصريح وقعه الكبير في النفوس فسمعنا لأول مرة هتافات علنية في شوارع الخرطوم وأم درمان . . . هتافات بحياة مصر ورجالات مصر. وعندما نصبت أول مائدة للمفاوضات ظهرت بوادر جديدة في السودان تنبئ بقيام حركة علنية يترجمها السيد عبد الرحمن المهدي باشا لجمع توقعات كبار السودانيين لدفع الحجة المصرية القائلة بوحدة مصر والسودان .

وفي الوقت ذاته برز رجال جمعية اللواء الأبيض وأخذوا يجمعون توقعات مضادة لما جمعه المهدي وأتباعه مما استدعى وقوع الاحتكاك بين رجال الجبهتين ، وقد أغرى هذا الاحتكاك رجال جمعية اللواء الأبيض بالخروج من سريتهم وأخذوا ينظمون المظاهرات العلنية في جميع بلدان السودان . . . هذه المظاهرات التي رددت جفاة صيحة وحدة وادى النيل لأول مرة في السودان : نعم جهر رجال الجمعية بهتافاتهم وشجعهم انضم الآلاف من المواطنين على المضى في طريقهم .

وجمعية اللواء الأبيض إحدى الجمعيات السرية التي كانت تعمل على بعث القوى الشعبية والوعى القومى ، والتي قامت بأجل الخدمات الوطنية فى البلاد إذ بعثت الروح الوطنية . وقد تأسست فى الخرطوم سنة ١٩٢٤ وكان يرأسها اليوزباشى على عبد اللطيف الذى اضطهد وأحيل إلى المعاش عام ١٩٢٢ لقيامه بحركات ترمى إلى تأكيد وحدة وادى النيل ، وأخذت هذه الجمعية تعمل لإسماع العالم صوت الجنوب ، وتشد أزر المجاهدين المصريين ، فكنا نسمع شعارها « تحيا مصر » يدوى فى كل مكان ، وكان يتقدم هذه المظاهرة علم أبيض رسمت عليه خريطة نهر النيل وفى جانبه الأعلى إلى اليسار الهلال .

وقد أيد هذه الجمعية عدد من الموظفين والطلبة والعمال فرددوا نداء مصر فى السودان وهتفوا « ليحيا الاستقلال التام لمصر والسودان » . وسرعان ما تابعت الحوادث على عجل وأخذت برقاب بعضها البعض . وفى صباح أحد أيام السبت من عام ١٩٢٤ فوجئت العاصمة المثثة على غير سابق إنذار بقيام طلبة المدرسة الحربية بمظاهرة تهتف بحياة ملك مصر والسودان . . . وخرجت جموع الشعب تحي الأبطال الصغار وتهتف مع الجميع بسقوط الاستعمار . . . وكانت المظاهرة بادى أمرها منظمة ، وكان يتبعها من الحلف أركان حرب المدرسة ومساعدوه من الضباط ، ووقف الطلبة أمام سراى الحاكم العام ورددوا التحية للمعتقلين من أعضاء جمعية اللواء الأبيض ثم عادوا إلى مدرستهم ليجدوا مخازنها قد فرغت من الأسلحة والذخائر ، وقضوا أسبوعاً فى شكناتهم معتقلين ثم نقلوا إلى باخرة نيلية سيق أغلبهم منها إلى السجن والتشريد . . .

وهدأت الحال إلى حين حتى اهتزت أسلاك البرق فجأة بنبأ اغتيال السير لى ستاك باشا حاكم السودان . وجاء الخبر مصحوباً بنبأ الإنذار البريطانى ،

وتوقع الرأى العام فى السودان نضالا عنيفا ، ولكنهم صعدوا عندما بلغتهم أنباء استقالة الوزارة المصرية بدلا من إعلان الجهاد والثورة ضد البريطانيين وإنذارهم . . ودهش أبناء السودان أكثر من ذلك عندما شاهدوا الفرق المصرية فى السودان تتأهب للجلاء عن ثكناتها ومغادرتها نهائيا . عندئذ اكفهر الجو السياسى وازداد الجو اختناقا وراحت الجماعات تجتمع فى الخفاء للقيام بحركة ثورية تحول دون مغادرة الجيش المصرى الخرطوم . فما أن عرفوا أن القائم مقام أحمد رفعت بك القائد العام للقوات المصرية « قرر البقاء على الرغم من تهديد الإنجليز » حتى اتتبت العامة موجة من الوطنية المتحمسة وأخذ أبناءها يستعدون لملاقاة الموت بصدر رحب .

وفى يوم ١٧/١١/١٩٢٤ تحركت فصيلة من الكتيبة الحادية عشر السودانية يقودها حفنة من الشبان الضباط لايزيدون عن العشرة ومعهم عربة صغيرة تحمل ستة مدافع رشاشة . . . شق هذا الطابور طريقه محترقا شوارع - الخرطوم الرئيسية متجها إلى الخرطوم بحرى حيث ثكنات الجيش المصرى لينضم رجاله إلى قيادة القائم مقام رفعت بك ، فاعترضهم الأميرالاي «هدلستون» «الجنرال هدلستون وحاكم السودان فيما بعد» فلم يأبهوا لتهديده ، وأخذوا طريقهم ، وأصدر هدلستون أمره للحامية البريطانية بأن تتصدى لهم وتمنعهم من عبور النيل الأزرق إلى الخرطوم بحرى . وعند مغيب الشمس تبادل الفريقان النار ، فنشبت معركة استمرت طوال الليل وجزء من نهار اليوم التالى ، ثم انجلى عن انتصار الحامية البريطانية التى استعملت مدافع الهاون والدبابات ، فشنت الجنود السودانيون ، وقتل ثلاثة ضباط ، واستسلم الباقون ، وقد حكم على بعضهم بالإعدام ، والبعض الآخر بالنفى والتشريد . . . وتكبدت الحامية الإنجليزية خسائر كبيرة فى الأرواح . . وباندحار الكتيبة السودانية اختفى معها من ميدان النضال قادة الحركة فحوكوا وأعدم بعضهم .

وهاجر البعض الآخر إلى مصر ، ونفى فريق آخر إلى بحر الغزال والمستنقعات ليلقى حتفه ، أو ينقل إلى مستشفى الأمراض العقلية .

أما من بقي منهم بمنجاة عن قبضة البوليس فقد ترك فكرة الكفاح ، وقنع بالحصول على وظيفة لكسب العيش حسب المراسيم التي تقررها حكومة السودان . . . وما كاد يطلع عام ١٩٢٥ حتى دخلت البلاد في فترة من الهدوء والسكينة . . هددوا مخيم تحس فيه زفرات أسي المجروحين من أبناء الثورة . . وسكون تتخلله آلام الحسرة والاحتقار .

ومن ثم غدا أبناء الحركة في يأس قاتل ، وجاءت حكومة السودان تتم مظاهر هذا اليأس بإصدارها تشريعات الإدارة القبلية ، فشجعت النعرة الطائفية ، وحاربت المتعلمين ، وأخذت بيد غير المتعلمين وفتحت أمامهم أبواب القيادة والزعامة . كل هذا خلق في نفوس المجاهدين رد فعل شديد كما أثار فيها نوعاً من التئوط ، فانطوا على أنفسهم ، وقبعوا في منازلهم ، وتركوا السياسة ، وقطعوا صلته بهم بشمال الوادي ، وطغت على البلاد موجة من الكبت والاضطهاد لاحقت جميع الأشخاص والأفراد . وامتدت هذه الفترة ، فترة الضعف ، قرابة ثلاثة أعوام .

وأخيراً أخذت زمرة من المتعلمين من موظفي الحكومة تقوم بنشاط ينحصر في تكوين جمعيات ثقافية صغيرة فوامها أبناء الحي الواحد .

نشأ بعضها للتمثيل ، والبعض للمطالعة والخطابة ، فشجعت الشباب وأشبعته رغبته ، ثم تطورت هذه الجمعيات حتى صارت مدارس فكرية فتحت أبواب الثقافة الشعبية أمام الشباب الحديث . بعد ذلك انتقل العمل إلى ميدان الصحافة المحلية ، فبشوها مكنون نفوسهم من شعر وأدب واجتماع ، واتخذوها وسيلة ينفسون فيها عن مشاعرهم المكبوتة ، ويرمزون في سطورها إلى

آمالهم ، ثم هبت الجماعة فجأة على نداء لدعوة الجماهير بالا ككتاب لتأسيس مدرسة أهلية بأم درمان . ساهمت جميع بلدان السودان في تأسيسها فكانت بداية العهد الجديد . وامتد النشاط الاجتماعى فاشتمل على إنشاء الملاجىء المختلفة ، وراح فريق من المتسافرين يهاجرون سرا إلى القاهرة وللالتحاق بالمعاهد المصرية ، وقد لقي هؤلاء العنف كما لقي ذووهم من حكومة السودان الاضطهاد وإن كانت مصر قد استقبلتهم على الرحب والسعة مما شجع غيرهم إلى الهجرة نحو الشمال .

عندئذ بدأت حكومة السودان توجه عناية خاصة لدوائر الخريجين وطبقات المتعلمين رغبة في كسبهم إلى صفها ، ومن ثم أخذ رجالها يعملون على كسب الجيل الجديد ، فراحوا يختلطون بهم في الحفلات العامة والخاصة واتخذوا الثقافة وسيلة ينفذون بها إلى قلوب الشباب ، وأقاموا الندوات الثقافية ، ونظموا المحاضرات المختلفة ، وأكثروا من التزاور وتبادل الأحاديث في جو بعيد عن الرسميات والكلفة ، ويهدفون من وراء ذلك بث دعايتهم . غير أن شباب المجاهدين سرعان ما قاطعوا هذه الوسائل وكرهوا هذه الأساليب ، وحاربوا كل من ساهم في هذه الاجتماعات ، ومضوا في كفاحهم حتى جاء عام سنة ١٩٣٦ ، والحالة الدولية مكفهرة ، والسياسة الخارجية قلقة ، فاحتلت إيطاليا الحبشة ، وكانت إنجلترا تأمل في عقد محالفة مع مصر ، ثم تكهرب الجو في مصر ، وخرجت المظاهرات الدامية التي نصبت على أثرها مائدة المفاوضات .

وذهب الفريق المصرى في جبهة واحدة متحدة في المظهر ، متنافرة في العقلية ، ووقعت المعاهدة على اعتبار أنها خطوة أولى نحو الاستقلال ، وقد قبلت المعاهدة في القاهرة بالسرور .

أما في الخرطوم : فقد قوبلت المعاهدة بخيبة أمل بالغة . نعم كانت تداعب النفس آمال وأحلام عذبة تتمثل في ذلك اليوم الذي يرون فيه ممثلهم ، يتخذون أما كنهم في البرلمان المصري .

وزاد في هذه الحيرة أن هذه الإتفاقية لم ولن تمس الوضع الإدارى في السودان في قليل أو كثير ، وحينئذ انبثق شعاع الحقيقة ، وهى أن المستعمر البريطانى سيستمر جاثماً على صدورهم ، فانتشرت موجة التذمر في أنحاء البلاد ، واتخذت أشكالاً مختلفة تبعاً للظروف ، ثم عادت وبرزت في سلسلة مقالات على صفحات مجلة الفجر في دعوة الخريجين إلى عقد مؤتمر عام لاستئناف النضال الوطنى ، والدفاع عن حقوق الشعب ، ومحاربة الطائفية والفوارق القبلية . وفي نطاق هذه الحدود ، وتحت هذه الأضواء ظهرت الدعوة لتأسيس مؤتمر الخريجين العام ، فلاقت قبولا واستعداداً من رجال المدارس الفكرية . وبعد عدة اجتماعات تم تكوين المؤتمر ، وعقدت أولى دوراته في اجتماع عام حضره آلاف من السودانيين بمدينة أم درمان ، وذلك في اليوم الثانى من أيام عيد الأضحى المبارك ، وقد خصص هذا اليوم لانعقاد الدورات العامة السنوية .

وفي هذا اليوم من كل عام يجتمع ألوف من خريجي المدارس لانتخاب الهيئة الجديدة وتتكون من ستين عضواً يمثلون اللجان المختلفة . ومن هؤلاء تنتخب لجنة تنفيذية ، عددها خمسة عشر عضواً ، ووظيفتها الإشراف على تنفيذ المشروعات المختلفة .

ويشرف المؤتمر على شبكة من اللجان المختلفة في جميع أنحاء السودان ، ولكن لجنة اختصاصات شتى ترمى إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية ، ونشر

التعليم والثقافة العامة ، ولها نشاط كبير في الميدان السياسى وفي انتخابات المجالس البلدية .

والمؤتمر دستور يوضح أعماله وأهدافه التى تلخص فى خدمة المصلحة العامة للبلاد وللخريجين ، وهناك عدة لوائح تتبع هذا الدستور منها لأئحة لتنظيم الاجتماعات والإجراءات الأخرى للشئون المالية والأحكام العامة .

وعندما جاء دور العمل الإيجابى تقدم المؤتمر إلى الحكومة بمذكرات فى فترات مختلفة تهدف إلى إصلاح التعليم وغيره فى البلاد ، ثم اتسعت أعمال المؤتمر فشملت ميدانى السياسة والاجتماع ، وقد أخذ أبناء المؤتمر يتبعون سياسة الإدارة الداخلية للبلاد ويوجهون الحكومة فى بعض تصرفاتها ، وقد قوبلت بعض توجيهاتهم بالرضاء وقوبل البعض الآخر بالرفض مع الاعتذار بحجة أن المؤتمر ليس من حقه التدخل فى شئون السودان السياسية . ثم أصبح للمؤتمر فى الحقل الاجتماعى نشاط ملحوظ إذ استطاع أن يؤدى من الخدمات الاجتماعية ما لم تقم به حكومة السودان فى نصف قرن ، إذ أقام يوم التعليم وجعله مهرجاناً تجمع فيه التبرعات من الأهلىن لانشاء المدارس المختلفة ، وقد نجح فى ذلك إلى أبعد حد ، وأسس عشرات من المدارس الأولية والابتدائية والثانوية ، وأشرف على البعثات إلى مصر والخارج ، وبذلك كسب عطف الشعب ونال الاعجاب والتقدير .

ليس مؤتمر الخريجين حزباً كما يتصور البعض ، وإنما هو بمثابة هيئة برلمانية كاملة ، يتكون من أعضاء ينتمون إلى جميع الهيئات والأحزاب السياسية .. وكانت الهيئات المختلفة تشترك فى عضويته ، وتشترك فى الانتخابات السنوية حتى عام ١٩٤٢ ، وفى ذلك العام رفعت اللجنة التنفيذية للحاكم العام مذكرة باسم الشعب

وأخذ أعضاء نادي الخريجين السوداني يطالبون فيها بإصدار تصريح مشترك في أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الانجليزية والمصرية ، بمنح السودان حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين شعبي الوادي . وكانت هذه المذكرة أول خطوة سياسية يتخذها المؤتمر منذ إنشائه ، وأول نشاط ملحوظ في المعترك السياسي الفعلي ، ولقد لقيت هذه الخطوة ترحيباً من الشعب زادت في قوة إيمانه وثقته في المؤتمر بعد أن كادت هذه الثقة أن تتلاشى .

أما حكومة السودان فقد أجابت على هذه المذكرة بقولها أن هذا المؤتمر لا يمثل الشعب السوداني ، وليس له الحق في التحدث باسمه بتقديم هذه المذكرة ، وقد فقد المؤتمر ثقته بالحكومة وتأيدتها ، وهكذا كان الرد على هذه المذكرة الرفض مع الاعتذار ؛ غير أنها كانت على الرغم من عدم قبولها الديدبان اليقظ ونفير الحرب الوطنية ضد الاستعمار ، وكانت بمثابة إعلان التعبئة العامة للجهة الوطنية فاستيقظت وازداد الوعي في البلاد مما شجع أعضاء المؤتمر على العمل من جديد في بث الحركة الوطنية ومحاربة المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي أقامته حكومة السودان كهجوم مضاد على مطالب المؤتمر . . . وبإنشاء هذا المجلس الاستشاري لشمال السودان هبت الصحافة السودانية تناهض فكرة هذا المجلس ، وعصدها في ذلك كبار الخريجين ، وكان من السهل إثبات سوء النية في إنشاء مجلس قاصر على شمال السودان وحده .

والواقع أن المجلس لم يكن يمثل الأمة في كثير أو قليل ، ولمارات الحكومة فشل هذا المجلس أخذت تعمل على إنشاء مجلس تشريعي تقيم بجانبه

لجنة تنفيذية تكون بمثابة الوزارة للمجالس النيابية ، ولكن سرعان ما نهض
السودانيون عامة والخريجون خاصة يواجهون هذه الخطوة بالمقاطعة أيضاً .
وفي منتصف عام ١٩٤٥ عندما انتهت الحرب العالمية في ميدانها الأوربي
بانتهاء المانيا أخذ الخريجون يحددون موقفهم من معركة السلم بعد الحرب
فانقسم أتباع المؤتمر إلى فريقين . أحدهما يؤيد الاتحاد مع مصر ، والآخر
يؤيد الاستقلال التام ، يترجمه أتباع حزب الأمة الحاليون . . . وكان الحديث
بالنسبة للشعب السوداني جديداً ، فالسودانيون لا ينظرون إلى المسألة الوطنية
إلا بمنظار رغبتهم في زوال الحكم الثنائي . ورجل الشارع في السودان يعلم بالفطرة أن
الحكم القائم أجنبي ، لأن الإنجليز يعملون في البلاد على استغلال المواطنين ولذلك
فهو يسعى لإزالة الحكم الإنجليزي فقط . وهكذا تضاربت الآراء في ذلك الحين
فكان دعاة الاتحاد ولهم الأغلبية الساحقة في البلاد يؤمنون بضروره التعاون
مع المصريين لزوال الأجنبي المستعمر ، وتعاونهم يمكنهم التخلص من العدو
المشترك وهم يرون أنه لن يمكن خروج هذا الخصم إلا بقيام هذا التعاون بين
الشعبين . .

أما دعاة الانفصال فهم لا يضمرون في دخيلة أنفسهم كراهية لمصر ، بل
يكنون نوعاً من الشك والخوف . وقد تطورت هذه الأفكار مع الزمن ،
وكانت في الأغلب نتيجة لضعف الحكومات المصرية واختلاف الأحزاب
المصرية ، ويقولون إن مصر لا تزال تجاهد في جلاء المستعمر ، فكيف لها أن
تساعدنا في نيل مطالبنا ؟ ؟ !

وهكذا نوقشت هذه الآراء في نوادي الأحزاب ، وفي أروقة المؤتمر
وقامت الجرائد المحلية بعضها يعرض الاتصال ، والبعض الآخر يؤيد الانفصال .
وبخفاة ظهرت الجماعات السياسية المختلفة وأقامت لنفسها هيئات وأحزاباً فكانت

هذه الخطوة أول ظهور الأحزاب السياسية في السودان ، وجاء تكوينها مظهراً لاختلاف الهيئات في تكييف نوع الحكم في المستقبل ، وكانت هذه الفترة مرحلة التفكك في الآراء ، فكنا نسمع كل يوم عن ظهور حزب جديد أو هيئة سياسية جديدة . . . إذا ما اختلف أعضاء حزب ما في الآراء والمبادئ مع بقية الأعضاء اجتمعوا وأسسوا حزبا جديدا ، حتى أصبحت هذه الأحزاب في ذلك الوقت أكثر من عشرة أحزاب ، كل له مبادئه الخاصة . والعجيب أن هذه الأحزاب كانت تظهر فجأة وبدون سابق ترقب أو استعداد ولذلك كانت أحزابا اسمية فقط ، وتختصر نشاطها في نشر بعض المقالات في الصحف اليومية أو في عقد الاجتماعات الخاصة بالنوادي .

وهكذا ظهرت الأحزاب السياسية في السودان ، وجاء ظهورها انعكاساً لاختلاف الهيئات والآراء ، واستمر نشاط هذه الأحزاب ، وقد فشل بعضها واختفى ، ونجح البعض الآخر ومضى في تأدية رسالته .

مبهرتان

واليوم نجد بالسودان جبهتين كبيرتين تضمان الأحزاب السياسية وهما الجبهة الاتحادية وتضم أجزاء الاثقاء والاتحاديين ووجدة وادى النيل والاجرار الاتحاديين ، والجبهة الاستقلالية وتتكون من أحزاب الامة والقوميين والجمهوريين . . . وسنتكلم عن كل على حدة .

حزب الأشقاء

ويمثل الأغلبية الساحقة التي تنادى بوحدة وادي النيل ، ويرجع تاريخه إلى عشرات السنين حيث تكون في صداقات شخصية في مبدأ الأمر فانشىء الحزب من سبعة أصدقاء كانوا كأشقاء في صداقتهم وكانت تجمعهم وحدة في الرأي والمبدأ . ومنذ عام ١٩٣٢ عملوا سويا في صفوف الحريجين . وكان نشاطهم محدودا في بادئ الأمر حتى انضموا إلى لواء المؤتمر وفي عام ١٩٤٢ هيمنوا على عضوية المؤتمر ولاقوا نجاحا منقطع النظير فتعاونوا مع الحريجين ومع أنصار المهدي باشا ولكن سرعان ما ظهرت نوايا المهدي باشا واتباعه فانفصلوا عنه وقاموا بمحاربته جهارا ، فقويت بذلك جبهتهم وأخذوا يعملون في اتجاه السياسة المصرية ويعضدون مبدأ الاتحاد مع مصر وأعلنوا شعارهم على الملأ وهو « ملك واحد ، شعب واحد » ولاقوا تشجيعا كبيرا من الشعب .

ففي عام ١٩٤٤ بدأ الحزب يكبر ، ووجود الأشقاء كحزب سياسي جاء تلقائيا بحثا خالفوا بذلك المجرى الذي سارت عليه الأحزاب الأخرى التي تطورت من مدارس فكرية أو جماعات قديمة معروفة . . وتتكون قيادة الأشقاء من الشبان المثقفين الذين وطموا العزم على تحقيق أهدافهم وآمالهم فراحوا يبشرون دعوتهم في صفوف الشعب على اختلاف طبقاته فاتخذوا في ذلك وسائل مختلفة حتى نجحوا في جعل عدد كبير من السودانيين يؤمن بوحدة الوادي . وفي عام ١٩٤٥ اتتلف حزب الأشقاء مع حزب الاتحاديين وهم خارج المؤتمر وحزب الأحرار ، وكان لهم في مؤتمر بعض الأعضاء . اتتلفت هذه الأحزاب لأول مرة في دعوة واحدة وتعاهدت على ميثاق سياسي تعاهدت على تنفيذه وهو (قيام حكومة سودانية ديمقراطية بالاتحاد مع مصر تحت التاج

المصري) ومنذ ذلك الحين وهذا الشعار هو شعار حزب الأشقاء . وعندما نشر هذا المبدأ قوى مركزهم وانضم إليهم آلاف الشبان المتحمسين لوحدة الوادى فما انتهى عام ١٩٤٥ حتى كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة فى عضوية المؤتمر وهكذا أصبح مؤتمر الخريجين تحت سيطرة حزب الأشقاء وظل جزءا لا يتجزأ منه . ويعد حزب الأشقاء اليوم من أكثر الأحزاب انصارا وأقدرها على القيام بالدعاية الشعبية فى أوساط الشعب . والأطوار العام لمبدأ حزب الأشقاء هو وحدة وادى النيل ولكن تفصيلات الوحدة عنده تتعرض من آن إلى آخر لاختلاف قد يكون جوهريا فى بعض الأحيان ، فهو أنا يقول بالاتحاد فى رأس الدولة والدفاع والسياسة الخارجية ومرة يستبدل الدفاع بالجيش ويضيف العملة والجمارك إلى مبادئ الاتحاد ، ومرة أخرى يقول بقيام الحكومة السودانية الكاملة وبرلمانها الكامل .

ومرة أخرى يقول بالاندماج الكامل والاكتفاء بالإدارة المحلية ، ولعل هذا التناقض سواء أكان مقصودا أم غير مقصود هو الذى حمل خصومه على القول بأنه جعل مبادئه وتفصيلاته غير صريحة ومحدودة لكي يسائر رغبات كل حكومة مصرية تأتى إلى الحكم ويستشهدون بموافقته على سياسة حكومات صدقي والنقراشى وعبد الهادى والنحاس .

وأهم ما يمتاز به حزب الأشقاء مقدرته على كسب الجماهير ففهم الخطباء الذين يعرفون كيف يؤثرون على العواطف ، وفهم المتحدث اللبق الذى يعرف كيف يلعب بنخصمه ويمتازون بالنزعة العلمية فيهدفون إلى تقوية الحزب بالوسائل المادية أو العديدة .

وقد نجحوا فى ذلك كل النجاح حتى أصبح لهم أنصار فى جميع أنحاء السودان وأصبحت لهم الأغلبية الساحقة التى تنادى بوحدة وادى النيل .

واستطاع حزب الأشقاء أن يقود القضية الوطنية ويتزعم الحركة التي تعضد مصر في موقفها .

ويفخر حزب الأشقاء بأنه استطاع أن يخوض بالسودانيين معركة انتخابات المؤتمر فأقبل عليها جمهور كبير مما أكسب المؤتمر نفوذا قويا وتأييدا شديدا فأصبح لخزينته دخل كبير بعد أن قفزت العضوية إلى خمسين ألفاً .

ويقاطع حزب الأشقاء اليوم مجالس حكومة السودان مثل الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي ومن بينها المجلس الاقتصادي ولكنه لا يرى مانعا من الاشتراك في مجالس البلديات والمدن والأرياف وله الآن في كل مجلس بلدى ممثلون يمثلون الأغلبية فى عضوية هذه المجالس . وقد انفصل عن حزب الأشقاء بعض مؤيديه وكونوا حزبا صغيرا يعرف بإسم حزب الأشقاء الأحرار .

حزب الاتحاديين

فى شهر أكتوبر من عام ١٩٤٨ وبعد أن أعلن حزب الأشقاء مبدئه القائل (بإنشاء حكومة سودانية ديمقراطية بالاتحاد مع مصر وتحت التاج المصرى) قام لفيف من الاتحاديين وخرجوا على الأشقاء لمعارضتهم هذا المبدأ ، وهو ليس كراهية فى الاتحاد مع مصر بل إنهم يطالبون بنوع جديد من الحكم وهو (قيام حكومة سودانية بالاتحاد مع مصر على نظام الدومنيون ..)

واجتمع عدد كبير معهم فى مؤتمر عام أعلنوا فيه إنشاء حزبهم الجديد تحت اسم (الاتحاديين) . ويرجع تاريخ أعضاء حزب الاتحاديين إلى عام ١٩٣٠ فهم يتبعون مدرسة (ايدوف) الفكرية وكثير منهم من أنصار الحتمية .

ولهم الفضل الأكبر في محاربة النعرة القبلية . فقاموا بنشاط محمود بإدخال المدارس الفكرية الحديثة التي خلصت البلاد من الزعامة القبلية العمياء . . وهم ينادون بخلق جيل جديد من الشباب المثقف تحت قيادة زعماء من الشباب . ولاقت دعوتهم إقبالا وترحاباً في صفوف الشباب . ولذا نجد اليوم أن معظم أعضاء الحزب من موظفي الحكومة المثقفين ومن الشباب الطموح مما دفعهم إلى التمسك بمبادئهم في إقامه حكومة على نظام الدومنيون معتبرين أن هذا النظام هو تأمين حق الاختيار في الانقصال . ومع أنهم لا يؤمنون في دخيلة أنفسهم بالانفصال عن مصر إلا أن تقديسهم للمبادئ والقواعد النظرية جعلهم يصرون على هذا النص ويقولون (كيف نجرد الأجيال المقبلة من حرية الإرادة وهو جرم لو تعاملون عظيم) .

والاتحاديون جماعة قليلة كان عددهم في عام ١٩٤٧ لا يزيد على الثلاثمائة عضو وزاد عددهم أخيراً بما كسبوا من الأعوان . وترجع سبب قلة عددهم إلى موقفهم السلبي أو ابتعادهم عن الطائفة الدينية مع أنها ما تزال ذات أثر في تطور المجتمع السوداني . ومع قلتهم هذه فإن وضوح مبادئهم وعدم تلوث قيادتهم جعل لهم مكانة محترمة فظلوا يؤثرون على سياسة المؤتمر حتى عام ١٩٤٤ وسافر الوفد السوداني إلى القاهرة . واليوم يلعب الاتحاديون دوراً هاماً في عالم السياسة السودانية فهم يقاطعون الجمعية التشريعية ومؤتمر الخريجين ويتزعمون جبهة المعارضة الجديدة التي تضم بعض أحزاب الوحدة وينادون بإنهاء الحكم الثنائي فوراً . ويبدو أنهم أدغلو تعديلاً جديداً على مبادئهم فأخذوا يقبلون مبدأ التعاون على التدرج بمشاريع الاستعمار لمدة سنتين لتصفية الحكم الثنائي في ثوب جديد يتمثل في إنشاء جمعية تأسيسية ترمي إلى إقامة

حكومة متحدة مع مصر وفق نظام الدمنيون . ويرأس حزب الاتحاديين الأستاذ حماد توفيق وهو قطب من أقطاب الوحدة .

حزب وحدة وادي النيل

يعد حزب وحدة وادي النيل ثالث الأحزاب الاتحادية الكبيرة . وأول من دعا إلى تأسيسه الأستاذ الدرديري أحمد إسماعيل المحامي فظهرت له في عام ١٩٤٥ عدة مقالات في الصحف المختلفة تدعو إلى إنشاء الحزب الجديد ولاقت دعوته بعض النجاح وعقد أول اجتماع لهذا الحزب في يناير سنة ١٩٤٦ وأعلن من يومها مبادئ الحزب ودستوره .

وتنحصر مبادئ هذا الحزب في وحدة وادي النيل الكاملة . حيث تنصهر الفوارق الجنسية في بوتقة وحدة وادي النيل . وأهم مبادئهم هي (دولة وادي النيل) وسيكون للدولة برلمان واحد تنتخب أعضائه طبقاً للقسم الإداري للدوائر . وسيعطى هذا الحق للسودانيين كي يصلوا إلى درجة مديري ووزراء . وأكثر من ذلك سيكون للمواطنين شخصية ليست مصرية أو سودانية بحتة بل تجمع كليهما . وهكذا كان ظهور هذا الحزب خطوة جريئة وقد نشأ في فترة قصيرة وبدون أي استعداد بل اعتمد على ميول الأغلبية في الاتحاد لكسب أعوانه . وتتميز مبادئه بالصراحة كما يتمتع رجاله بثقة الرأي العام مما ساعده على انتشار مبادئ الحزب فقام بنشر مبادئه ودستوره بين أنصاره والتي ترمي في مجموعها إلى تحقيق الوحدة المطلقة مع قيام اللامركزية . .

وأعضاء وحدة واحدى النيل لا يعترفون بعضوية المؤتمر ، لأن المؤتمر لا يتقيد إلا بمبادئ الأكثرية .

حزب الأحرار الاتحاديين

حزب الأحرار الاتحاديين : هو الحزب الاتحادي الرابع فى جنوب الوادى ، وكان أعضاؤه من أتباع (حزب الاتحاديين) . ولكنهم اختلفوا معهم فى تفسير مبادئهم السياسى .

وأعضاء هذا الحزب من الشباب المثقف الطموح الذى كان عددهم محدودا فى بادئ الأمر إذ قاموا وأعلنوا مبادئهم فى اجتماع خاص عقدوه فى منزل أحد الأعضاء ، وفى ديسمبر سنة ١٩٤٤ أعلنوا مبادئهم القائل بالمطالبة بوحدة الوادى التى تحفظ لهم حقوقهم الخاصة ، وأعلنوا شعارهم (قيام حكومة سودانية فى الاتحاد مع مصر ، مع حفظ ذاتية السودان الخاصة) . وقاموا بنشاط كبير لفترة طويلة من الزمن ، ولكن سرعان ما فشلوا فى كسب أعوان جدد ، وانحصرت مجهوداتهم فى الفوز بعضوية المؤتمر .

وليس للأحرار حزب بمعنى الكلمة ، بل هو مجرد اسم . وكانوا يجتمعون بأعوانهم فى النوادى الرياضية للبحث فى المواقف السياسية ولكن سرعان ما تقلص نشاطهم واختفى من الميادين السياسى ، وأعقبه اختفاء الحزب ، فأصبحنا اليوم لا نسمع عنه إلا القليل جدا فى مجهود رئيسه الشخصى . . .

هذه هي الأحزاب الاتحادية التى تضمها الجبهة الوطنية . وهناك عدد

كبير من الختمية أعوان السيد على الميرغنى باشا يعملون بعيدين عن الحزبية والأحزاب ، ويتمسكون بوحدة وادى النيل تحت قيادة السيد على الميرغنى باشا . والختمية فئة تمثل الطبقة المثقفة المجاهدة فى سبيل الوحدة ، فهم يحاربون الحزبية ، ولا يشتركون فى عضوية المؤتمر ويقاطعون الجمعية التشريعية ونشاطهم كبير فى الميدان السياسى السودانى .

أما الجبهة الانفصالية : فهى تضم الأحزاب التى تطالب بالاستقلال والانفصال التام عن مصر ، وهى أحزاب الأمة والانفصاليين والجمهوريين .

حزب الأمة

بعد أن اشتدت الحركة الاتحادية فى البلاد وأخذ الخريجون يطالبون بانتهاء الحكم الثنائى فوراً ابتدأت حكومة السودان تخاف نشاطهم هذا وتنظر إليه بعين الريبة والقلق . وفى عام سنه ١٩٤٥ بعد أن أعلن مؤتمر الخريجين قراره المشهور بقيام حكومة اتحادية مع مصر انشق أتباع السيد عبد الرحمن المهدي باشا ، وخرجوا من مؤتمر الخريجين ، وعقدوا اجتماعاً عاماً . وأعلنوا بأنهم سيحاربون الوحدة والاتحاد ، وفى نفس الأسبوع ظهرت الصحف المحلية تحمل أخبار إنشاء حزب الأمة :

وأول من دعا إلى تأسيس الحزب هو عبد الرحمن المهدي والأمير الای عبد الله خليل بك وكبار موظفى حكومة السودان . وفى ٢٨ يناير سنة ١٩٤٥ أنشئ الحزب رسمياً وقابلته الدوائر الحكومية بالترحاب والتشجيع فوافقت لأول مرة فى تاريخ السودان رسمياً على تأسيسه فأصبح بين عشية وضحاها الحزب الوحيد المعترف به من قبل حكومة السودان .

ومبدأ الحزب هو « السودان للسودانيين » وغرضه السعى لاستقلال السودان بجميع حدوده الجغرافية مع المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا ، وعضويته مفتوحة لكل سوداني تجاوز الثامنة عشرة من عمره . وللحزب هيئة تولت تأليفه وله سكرتيرية على رأسها الأمير الای عبد الله خليل بك .

وجميع أعضاء الحزب وأنصاره من اتباع المهدي وهم فئة يغلب عليها التعصب الشديد للسيد عبد الرحمن المهدي ويؤمنون بأنه خالق لأن يكون ملكا متوجا على السودانين .

ولما كان للسيد عبد الرحمن من نفوذ مادي ومؤازرة الحكومة له ولحزبه شق الحزب طريقه وكسب كثير من الأعوان وجاهر بالعداء لمصر والاتحاديين . وقد فتحت حكومة السودان أبوابها لأعوان الحزب فعينت منهم الوزراء ووكلاء الوزراء وولدت لهم الجمعية التشريعية لينفردوا بعضويتها وشجعت أنصار المهدي وولدت لهم الوظائف الكبيرة .

وأعضاء حزب الامة في المدن قليلون بالنسبة للاتحاديين ، بل هم يكثر في بعض الاقاليم كمناطق غرب السودان ، ونفوذهم في المدن الكبيرة قليل جداً بدليل فشل أغلبية مرشحيهم في انتخابات المجالس البلدية . ويعتمد حزب الامة في كسب أعوانه على التبعية الدينية وعلى نفوذ الادارة القبلية ، ولكن نظراً لتفشي الامية في قيادته من جهة وتخريض حكومة السودان من جهة أخرى قوبلت دعوته من طبقة المثقفين بالسخرية والاستهزاء ، ولولا تعضيد حكومة السودان لاختفى من الميدان السياسي .

أما الاجزاب الانفصالية الاخرى فهي حزبا القوميين والجمهوريين وهما صغيران لم يكن لهما نشاط ملحوظ فى وقت من الاوقات ، والحزب القومى يرمى إلى الابتعاد عن مصر وتنص مبادئه على « تحديد فترة انتقال » يتسلم خلالها السودانيون زمام الحكم .

والقوميون هم حزب المعتدلين الذين يحاولون أن يكسبوا جميع الجهات ، فيؤمنون بالوضع الحالى . ولتضارب آرائهم لم يتمكنوا من الاحتفاظ بكيانهم وظلوا يتأرجحون بين التلاشى والوجود حتى اختفوا من الميدان .

والحزب الجمهورى هو حزب ينادى باستقلال السودان عن مصر وانجلترا وقيام جمهورية سودانية .

واليوم انتهى تقريرا الحزب الجمهورى وكل ما نسمعه عنه هو ما تكتبه بعض الصحف من حين لآخر عن محادثة رئيسه أو إطلاق سراحه .

فكرة الاستفتاء في السودان

بقلم

(١) **عبد المظيف ميسين**

بكلية التجارة — شعبة العلوم السياسية
وعضو جمعية شئون الشرق الأوسط

الاستفتاء Plebiscite كلمة تطلق في قاموس السياسة الفرنسية على تعرف رغبات الشعوب في أمر ما عن طريق التصويت العام ، وبهذه الطريقة تم سنة ١٨٤٨ انتخاب لويس نابليون رئيساً للجمهورية الفرنسية . وكلمة استفتاء في الأصل مأخوذة من اللاتينية ، ولكن الرومان كانوا يطبقونها في نطاق ضيق وهو إقرار الجمعية العمومية لقانون ما عن طريق التصويت . وقد تطورت الكلمة فأصبحت في الوقت الحديث تعني تعرف وجهة نظر السكان في إقليم ما عن أمر معين يمس الصالح العام ، بواسطة التصويت العام لكل سكان الإقليم .

ولمعرفة التطور التاريخي للاستفتاء نتيجة لتطور العالم وتشابك العلاقات بين الدول يمكن أن نقسم الاستفتاءات التي أجريت في العالم إلى قسمين من حيث الفترة التي وقعت فيها . أحدهما الاستفتاءات التي أجريت قبل الحرب العالمية الأولى وقبل قيام المنظمات العالمية كعصبة الأمم ومن ثم هيئة الأمم المتحدة ، ولندع الثاني وهو الذي أجرى بعد الحرب العظمى أي تحت رعاية المنظمات الدولية .

(١) كاتب البحث من أبناء السودان ولهذا الأمر دلالاته ومغزاه (الجمعية) .

والقسم الأول بدوره ينقسم من حيث قانونية الإجراء إلى قسمين :
أحدهما يشمل الاستفتاءات التي أجريت بدون موافقة من الطرفين المتنازعين
وتلك كسلسلة الاستفتاءات التي أجراها كافور في إيطاليا بين سنتي ١٨٤٨ ،
١٨٧٠ . وأما الاستفتاءات التي قامت في الأفلاق والبغدان في الدانوب وفي
جزائر أيويون لضمهما إلى اليونان ، وغيرها ، فإنها أجريت بموافقة الطرفين
المتنازعين ، وعلى كل فسواء أكان هذا أو ذلك فإن كل الاستفتاءات التي قامت
قبل الحرب وبنوعها كانت تجري والإقليم تحت سيطرة أحد الطرفين المتنازعين
وعادة تحت الاحتلال العسكري للإقليم ، وكان الوحيد الذي أجرى تحت
مراقبة عالمية هو الذي تم في الأفلاق والبغدان في الدانوب بعد معاهدة
باريس سنة ١٨٥٦ والذي أسفر عن اتحادها ، وكان الاستفتاء تحت رقابة كل
من روسيا وفرنسا والنمسا وتركيا وبريطانيا ، كما لوحظ سحب كل القوات
الأجنبية من الإقليم ، وأشرف على حفظ النظام القوات الأهلية .

ونخرج من ذلك كله بنتيجة وهي أن الاستفتاءات التي أجريت قبل الحرب
تعتبر بدائية إذا قورنت بالاستفتاءات التي أجريت بعد الحرب تحت إدارة
المنظمات الدولية وفي ظل سرية تامة ، ولكن يلاحظ أن هذا كله لم يمنع من
محاربة الطرف الأقوى ، وكأمثلة لتلك الاستفتاءات نذكر النزاع الذي قام حول
الجانب الأكبر من سيليزيا على أثر قرار معاهدة فرساي بضمه إلى بولنده حيث
استقر الأمر حسمًا للنزاع على إجراء استفتاء لكل سكان المنطقة مثار النزاع
بوجاءت نتيجة الاستفتاء مخيبة لآمال بولنده والأمم الكبرى ، إذ آثرت
الأغلبية من السكان البقاء داخل المانيا ، وهنا تدخلت عصبة الأمم في صف
الطرف الأقوى وهو بولنده ومن ورائها الدول الكبرى ، واقترحت تقسيم
الولاية حفظاً لما أسسته التوازن الدولي Balance of Power فكان العمل بممالة

سافرة لبولنده ، ولكن الدول الكبرى جنت ثمار غلظتها هذه حرباً طاحنة أطاحت ببولندا في بادئ الأمر ، وكادت تطيح بالدول الكبرى نفسها . وكذلك فعلت العصبة أيضاً فيما يتعلق بأمر الموصل إذ قررت ضمها إلى العراق التي كانت تحت انتداب إنجلترا ، ضاربة عرض الحائط بطلب تركيا إجراء استفتاء عام لسكان المنطقة .

إن عصبة الأمم فشلت لأنها كانت ألعوبة في يد الأقوى ، وأملنا عظيم في أن تستفيد هيئة الأمم المتحدة من أغلاط أختها المندثرة بأن لا تخاض القوى من الدول على حساب الضعيف منها ، ما دامت هذه السياسة لا تعمل إلا على عرقله السلام الذي من أجله أقيمت الهيئة ، وقد رأينا كيف أدى عدم إجراء استفتاء في كوريا (١) وتقسيمها على حسب مصالح الدول الكبرى إلى حرب في تلك البلاد كادت أن تتمخض عنها حرب عالمية .

أما كيف قفزت فكرة الاستفتاء في السودان فلذلك سبيان :

أولاً : السبب المباشر وهو تلبد الجو بين المفاوضين الانجليزى والمصرى واستعصاء إيجاد حل لقضية السودان ، وثانياً السبب غير المباشر ويتلخص في التطورات الأخيرة في السودان من اقتصادية واجتماعية ، وانتشار الوعي القومى مما استدعى قيام الأحزاب ذات الأهداف المتضاربة ، فبعضها يرى أن مصالح السودان في الاتحاد مع مصر نظراً لتماثل المصالح الاقتصادية ، وبعضها يرى الانفصال عن مصر . وقد زاد في تفاقم هذا الصراع إنشاء الإنجليز لمشروعاتهم الاستعمارية واحتضانهم لحزب الأمة ؛ وهو الحزب الذى يؤيد الانفصال عن مصر . أما الأحزاب الأخرى فتد قاطعت هذه المشروعات وزادت حدة النضال بينها وبين حزب الأمة ، فكل منها يدعى أن الأغلبية في صفه ، والاستفتاء هو الوسيلة التى تكشف عن ذلك ، وعليه فإن أغلبية السودانيين

(١) يقصد الكاتب بعد تحريرها مباشرة من اليابان (الجمعية)

ترحب بفكرة الاستفتاء على أن يوضع السودان قبل ذلك تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة لفترة ثلاث أو أربع سنوات بالتحديد يمنح بعدها استقلاله ويستفتى بشأن عن نوع العلاقة التي يريدها مع مصر .

أما لماذا نطالب بفترة وصاية قبل إجراء الاستفتاء. فذلك لأن السودان رغم تطوره الأخير ما زال أجزاء كبيرة منه تسودها الأمية والتأخر الاقتصادي والاجتماعي ؛ وعليه فإن إجراء استفتاء الآن وقبل فترة وصاية تتدرج بالبلاد في سلم التقدم لا يعكس الا عنصرية بغضه وجهلا مطبقا ؛ وسوف تكون نتيجته أبعد من أن ترينا مصالح الشعب الحقيقية لأن هذه المصالح في رأي سواء أ كانت في الوحدة أم في الانفصال إنما يجب أن تكون مبنية على أساس العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا على أساس العاطفة ؛ وهذه العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا يمكن أن تظهر بوضوح ما لم يعمل على إزالة الاستعمار وإنعاش السودان اقتصاديا واجتماعيا ؛ فيبرز التعاون المشترك للاستفادة من مياه النيل والتبادل التجاري بين البلدين ويكون تحديد السودان لعلاقته بمصر على ضوء هذه المصالح الاقتصادية المشتركة .

أما القول بإمكان إيجاد حل لقضية السودان عن طريق مفاوضة لا يكون السودان طرفا ثالثا فيها فهو في رأيي أمر خيالي لأن الاعتبار الأول في هذه المفاوضة مصالح الانجليز لا مصالح السودان ؛ وقد تؤدي المفاوضة والحالة هذه إلى فرض حل لا تقره الظروف . وكذلك فإن إجراء الاستفتاء الآن وفي ظل هذه الظروف ودون ترك عوامل التطور من تقدم اقتصادي واجتماعي ووعى سياسي تأخذ مجراها الطبيعي ومع تكميل الحريات العامة وبقاء السودان تحت ظل المستعمر لا يسفر عنه تعرف رغبات الشعب الحقيقية فإننا نرى ألا بد من فترة وصاية قبل إجراء الاستفتاء . وبما أن نوع الوصاية يختلف وظروف كل إقليم فلا بد

أن تتعرض هنا للتطورات الأخيرة في السودان . لقد كان من نتائج الحرب الاستعمارية الثانية تيقظ الوعي القومي في السودان ، وذلك لما فرضته الحرب من الضيق والحرمان على البلاد مما لفت نظر المواطنين إلى مساوئ ربطهم بعجلة الاستعمار ، ثم كانت النتيجة أيضاً أن ازداد الوعي القومي ، وتكتلت القوى الشعبية التي عانت الكثير من الحرب ، ثم أن الحرب عملت على نمو طبقة وسطى ، وهذه الطبقة ترى في الاستعمار الاقتصادي المضروب حولها عائقاً لا بد من إزالته ، كما أن الكتل الشعبية من العمال والفلاحين ابتدأت تتيقظ لمساوئ الاستعمار الذي يتعارض ومصالحها ، ولذلك كانت الإضرابات والمظاهرات التي عمت السودان في السنوات الأخيرة* أبلغ شاهد على أن السودان نتيجة للتطورات الأخيرة لم تعد ظروفه ترضى الاستعمار الذي يعلم - أي الاستعمار - أن الضغط الاقتصادي أو عرقلة إنعاش البلاد اقتصادياً هو الزمام الذي نخضع له البلاد لأن الثورة الاقتصادية تعقبها ثورة فكرية وبقطة قومية تستهدف الخلاص من السيطرة الاستعمارية وتتطلع إلى استغلال موارد البلاد الطبيعية .

ففي الزراعة نجد أن السودان رغم اتساع أراضيه وخصبها وانبساطها مما يمكن معه إدخال نظام الزراعة الواسعة extensive التي تعتمد على الآلات نجد العكس تماماً ، من أساليب زراعية متأخرة وطرق رى بالية وقديمة . وذلك حتى في منطقة الجزيرة المشهورة بزراعة القطن والتي تعد من أخصب بقاع العالم ، إذ أن هذه المنطقة رغم أنها خصصت للشركة الزراعية المكونة من رؤوس أموال إنجليزية بامتياز لمدة ستة وأربعين عاماً انتهى في العام الماضي فإننا لانكاد نجد أثراً واحداً لطرق الاستغلال العلمية الحديثة وإدخال الآلات والوسائل الفنية وليس ذلك لأن الشركة الإنجليزية اكتشفت خصب الأرض

الطبيعى ، ولكن لأن إدخال الوسائل الحديثة فى الجزيرة معناه انتقالها إلى بقية أجزاء السودان ومعنى ذلك الإنعاش الزراعى ورفع مستوى العيش للسكان . ولت الأمر وقف عند هذا الحد ، بل نجد أن أغلب أجزاء السودان تعتمد على الأمطار رغم وجود النيل بفرعيه ورغم كميات المياه التى تضيع هباء فى منطقة السدود مما كان سبباً فى المجاعات التى اجتاحت السودان الشرقى فى العام الماضى . والتى كانت أبلغ دليل على فشل السياسة الاستعمارية فى السودان .

وأما من ناحية مستقبل السودان الصناعى فإننا نجد أن الإنجليز يضربون على نعمة عدم صلاحية السودان للأخذ بأسباب الثورة الصناعية بحجة عدم توافر الظروف والمقومات للصناعة ، وذلك حتى يظل السودان محتفظاً بطابعه الزراعى الساكن static المحافظ .

ولا شك أن ما أثارته عطبرة ، وهى المدينة الصناعية نوعاً ما بالسودان ، حيث توجد ورش السكك الحديدية — لا شك أن ما أثارته هذه المدينة من قلق اتخذت طابعاً سياسياً نتيجة للوعى السياسى فى صفوف العمال قد أخاف الأغلبية من جراء انتعاش الصناعة لأنها تسرع بعملية التطور نتيجة ازدياد مستوى المعيشة . ومهما ذهب الإنجليز فى القول بأن السودان أبعد من أن يكون قطراً صناعياً فى المستقبل ؛ فإنهم لا يستطيعون أن ينكروا بأية حال من الأحوال ما سيكون للصناعة الزراعية من مكان عظيم فى اقتصاده القومى لو أطلقوا لها العنان ولم يكبلوها بقيود ثقيلة ليجعلوا من السودان سوقاً لامبراطوريتهم المنكشمة ويحولوا دون تقدمه .

ففى السودان إذن إمكانيات صناعية industrial potentialities
قد تلخص فيما يأتى : —

(١) المواد النباتية ، كالقطن وتقوم عليها صناعة المنسوجات ، ولكن غاية ما سمحت به حكومة السودان من هذه الصناعة إنما هو إقامة المحالج فقط وهي في يد الحكومة ، وذلك ليم إعداد القطن المحلوج وتصديره لبريطانيا غير عابئة بإنشاء المغازل حتى لا تفقد سوقها في السودان .

وهناك صناعة الزيت وتعتمد على بذرة القطن والسمن المتوافر بكردفان وشرق السودان .

وأيضاً هناك صناعة الفواكه في الجنوب لتوافر الفواكه ، كما أن بالسودان الجنوبي ثروة هائلة من الأخشاب قامت عليها صناعة الأخشاب . ويمكن أن تتوسع فيها للتصدير إلى مصر .

(٢) الثروة الحيوانية : يعتبر السودان من الأقطار الغنية في الماشية ، لأنه فسيح الأرجاء ولصلاحية طقسه ، فلو عمل فنياً على زراعة الحشائش الصالحة لأمكن انماء هذه الثروة القومية وحينئذ يمكن أن يتوسع في صناعات الألبان ومستخرجاتها وصناعة الجلود وصناعة السمن .

(٣) يضاف إلى هذا كله وجود القوة المحركة من فحم . ويقول الفينيون إن في السودان مقادير كبيرة منه . كما أن من الميسور توليد الكهرباء من المساقط المائية . وكذلك توجد ثروة معدنية من الحديد في جنوب السودان ، ومن النحاس والجرانيت .

ورغم أن هذه الصناعات لا تزال بدائية محلية ، فإنه ينتظر لها نجاح كبير خاصة والطبقة الوسطى النامية ابتدأت تتجه شطرها ، لو لا أن الحكومة ترفض لها التصريح باستيراد الماكينات من الخارج وتعمل على عرقلتها بشق الطرق وذلك فضلاً عن المنافسة العنيفة من ناحية الأجانب لاستغلالها .

كل هذه العوامل من خلق طبقة عاملة في المدن ، ومع ازدياد التعليم وتحسن المواصلات نسبياً ساعدت على خلق رأى عام يرى في الاستعمار تناقضاً مع مصالحه ويدعو لانتهائه ، ولكن الإنجليز أرادوا أن يتحايلوا على كل هذا بخلق طبقة من الناس تتماثل مصالحها مع مصالح الاستعمار ، فتعمل على بعث الحياة في جسمه . وهكذا برزت مشاريع السودنة Sudanisation Schemes إلى حيز الوجود . إذ أسبغت الحكومة ألقابها ونعمها على بعض المعلمين والمشايع ، وأقامت هيئة رمزية هي الجمعية التشريعية ، وأوعزت لأبواقها هؤلاء كي يطبلوا ويزمروا لها ويذروا الغبار في أعين الشعب . موهمين إياه بأن فيها استجابة لمطالبه ، ولكن الشعب المتيقظ لم تنطل عليه هذه الحيل فثار ضدها وقاطعها لأنه دائماً كان يريد استقلالاً لا يخضع لأى قيد .

ولهذه الجمعية قصة إذ لم تكن هي أول محاولة للإنجليز . لقد كانت سياسة الإنجليز دائماً كلما رأوا البلاد المستعمرة قد خطت خطوة من اليقظة والتقدم أن يخطموا ذلك التقدم وتلك اليقظة بإقامة مؤسساتهم الاستعمارية .

ففي سنة ١٩٤٤ والحرب ما تزال دائرة أقاموا المجلس الإستشارى لشمال السودان إذ كان ممثلاً فيه السودان الشمالى فقط . وكان هذا المجلس محاولة سافرة جريئة لفصل جنوب السودان عن شماله . وقد ظنوا الشعب ساذجاً فراحوا ييثون دعاياتهم المسمومة بأن شمال السودان من حيث اللغة والدين والتقاليد وحدة ، وبخلاف الجنوب الذى لا يتكلم العربية ويدين بغير الإسلام ، وأن الشمال متقدم اقتصادياً واجتماعياً بخلاف الجنوب الذى يعد في غاية التأخر نسبياً ، وأن هذا الجنوب سيكون والحالة هذه عبئاً على كل تقدم بالسودان .

قالوا كل هذا وتناسوا الروابط الاقتصادية والتاريخية الوثيقة التي هي الدعامة الأولى . وتناسوا أيضاً أن تأخر الجنوب وبث الدين المسيحي إنما كان نتيجة سياسة مرسومة من جانبهم . ولكن الشعب المتيقظ حطم المجلس الاستشارى الذى استمر منعقداً وممثلاً للشماليين دون الجنوبيين لمدة ثلاث أو أربع سنوات ثم توقف لأنه ولد ميتاً ؛ وهكذا أيضاً ولدت الجمعية التشريعية التى قاطعتها الأغلبية الساحقة من السودانيين . ورغم ذلك فقد انعقدت جلساتها ولكن فى هذه المرة مثل جنوب السودان فيها بعد أن أوعز الإنجليز لأعضائه أن يتخذوا من ممثلى شمال السودان أعداء لهم إذ وقف أحدهم مرة وقال : إن الشمال إذا أراد أن يكون والجنوب قطراً واحداً فلا بد أن يوقف — أى الشمال — تقدمه وتنصب الميزانية والإصلاحات على الجنوب حتى يالحق بالشمال .

وهكذا اتخذ الإنجليز من سداجة الأعضاء الجنوبيين خنجراً وجهوه نحو الشمال ولكن الشعب قاطع الجمعية التشريعية ومصرها حتماً سيكون كأخيه المجلس الاستشارى . وقد ظهرت بوادر التصدع فيها بخروج ثلاثة من أكثر العاملين بها ، ولم تعد سوى مؤسسة شكلية تجمع موظفى الحكومة ومشائخها .

وهكذا يتضح لنا الصراع الداخلى العنيف فى السودان من جانب حزب الأمة يسانده الإنجليز . وهو حزب يؤيد المشاريع الاستعمارية ويدعى أنها تسير به نحو الاستقلال وهو يدعو إلى فكرة الانفصال عن مصر .

وبهذه المناسبة نذكر النقاش الذى دار فى أروقة الجمعية التشريعية بخصوص الحكم الذاتى وهى فكرة أوحى بها الإنجليز إلى أعضاء الجمعية التشريعية ليعرقلوا سير المفاوضات الانجليزية المصرية من جهة ، وكى يثبت

المفاوض الانجليزى حسن نواياه بإعطاء السودانين ممثلين فى الجمعية التشريعية
حق تقرير مصيرهم من جهة أخرى . وفعل طرح الموضوع على بساط النقاش
وفاز بأغلبية صوت واحد . وما كان الأمر يبدو غريباً لو لم يفز هذا الاقتراح .
ولكن الغريب هو أن يفوز هذا الاقتراح بعد أن بينا أن هذه الجمعية لا تمثل
إلا الذين تنحصر مصالحهم فى بقاء الإستعمار .

والسبب فى فوز الاقتراح : أن أعضاء الجمعية قد هوجموا مهاجمة عنيفة
من الشعب لارتباطهم بالسافر فى أحضان الإنجليز وتنفيذهم سياستهم الاستعمارية .
ونذكر على سبيل المثال وزير المعارف السودانية إذ لاقت سياسته التعسفية
فى فصل الطلبة بالمئات استياء عاماً من رأى العام ، حتى أن مدير
المعارف الإنجليزى الذى سبق الوزير المذكور فى رئاسة الوزارة ما كان يجرؤ
على اتخاذ مثل هذا الإجراء . فوزير المعارف هو وأمثاله كانوا من المؤيدين
لفكرة الحكم الذاتى ليستعيدوا ثقة الناس .

وأيضاً فبعض أعضاء حزب الأمة كانوا مؤيدين للاقتراح لسببين .
أولهما : عرقلة سير المفاوضات .

وثانيهما : إرضاء العناصر المضللة من الشباب فى الحزب ، والى تهتف
لمبدأ الحزب ، وهو « السودان للسودانيين » عن حق .

ودليلنا على أن فكرة الحكم الذاتى ما كان يقصد بها إلا عرقلة
المفاوضات أن هذا الضجيج الذى أثارته صحف حزب الأمة والدوائر
الانفصالية مالبث أن انقطع بانقطاع المفاوضات ورغم فوز الاقتراح .

والمهم أن النقاش الذى دار حول هذا الاقتراح فى الجمعية التشريعية قد أبان
لنا أن الإنجليز ما زالوا يتمسكون بسياسة فرق « تسد » divide and rule

وهي سياسة استعمارية بالية إذ أن أعضاء الجنوب ، أى جنوب السودان ، ومشايخ الشمال ، من عمدة ونظار كما يسمون في السودان قد صوتوا ضد الاقتراح ، بل وتمسكوا في قبة ببقاء الإنجليز في السودان بدعوى أن السودان لم يبلغ مرتبة الحكم الذاتى بعد .

هذا بخصوص حزب الأمة وموقفه في مصر والمشاريع الاستعمارية في السودان ، أما بقية الأحزاب السودانية فجميعها يؤيدون فكرة الاتحاد مع مصر وإن اختلفوا في تفسير نوع هذا الاتحاد . وهناك حزب واحد يدعو لفكرة الاندماج amalgamation مع مصر وهو حزب وحدة وادى النيل . وهو يمثل أفراداً في عدد الأصابع وهو يجد تأييداً من بعض المصريين الرسميين وغيرهم . ولا يهمننا أن نتكلم عن هذا الحزب الضعيف بقدر ما يهمننا أن نتكلم عن الفكرة التى ينادى بها ، أى فكرة الاندماج وهى فكرة ينصهر فيها البلدان لتكوين قطر واحد مماثل له برلمان واحد ، أى تزول كل المعالم التى تميز أحدهما عن الثانى وهى فكرة لا ترضاهم الظروف السائدة في السودان في الوقت الحاضر على الأقل إذ أن فكرة الاندماج يجب أن تقوم على التماثل الكامل بين البلدين حيث التطور الاقتصادى وعدد السكان مضافاً إلى الروابط القومية الأخرى . ولا شك أن السودان متأخر اقتصادياً إذا قورن بمصر وأن عدد سكانه أقل بكثير مما يبرز أقلية قومية في إطار الدولة لا بد أن تدعى بمصالحها لصالح الأغلبية في البرلمان الواحد وعليه فأن فكرة الاندماج قد قتلها السودانيون بحثاً وتآكداً من عدم صلاحيتها كعلاقة مع مصر . أما مسألة الوحدة أيا كان نوعها فهى مسألة تتطلبها ظروف البلدين لوجود الروابط الاقتصادية ولكون الإقليم موحداً جغرافياً ولا يسمى بالشخصية القومية التى تميز السكان والناطقة

من الاعتبارات التاريخية والجنسية . ويزيد في قوة هذه الروابط وحدة اللغة بين البلدين وعلى كل فتحديد نوع العلاقة يعتمد على مدى قوة هذه الاعتبارات في فترة ما وللعامل الزمنى time factor أثر عظيم فكما أطلق العنان لعوامل التطور تأخذ مجراها كلما ظهرت الظروف التى تتادى بضرورة هذه الرابطة فمثلا كلما تطورت الزراعة فى السودان والسودان كما قلنا بلد يمكن أن تقوم فيه الزراعة الواسعة أى الزراعة الآلية .

وهذه لاشك فى حاجة أولا إلى ادخال الوسائل الإصلاحية فى نظام الرى أى تنفيذ مشروعات الرى وهى نفس المشكلة التى تواجهها مصر - وهنا نجد تماثل المصالح من حيث الاستفادة المشتركة من مياه النيل وهذا ينتج عنه زيادة الدخل الأهلى ورفع مستوى المعيشة كما ينتج عنه الاتعاش التجارى وهنا يبرز أيضاً الحاجة إلى التبادل التجارى بين البلدين لاختلاف المنتجات واتخاذ سياسة جمركية مشتركة . ولقد قال الدكتور **راشد البراوى** فى هذا الصدد إن «الأسس التى تدعو إلى قيام لون من الوحدة بين مصر والسودان والمبنية على المصالح الاقتصادية المشتركة أقوى من أى اعتبارات أخرى لأنها تتصل بصميم حياة الناس المادية ومعيشتهم وبالوسائل التى تمكنهم من استثمار خيرات البلاد وبلاستفادة مما تقدم لهم الطبيعة . وهذه الوحدة الاقتصادية لا بد أن تثبت وجودها بالرغم من كل المحاولات التى بذلها الاستعمار لأنها وحدة قائمة على تماثل المصالح ومستندة على التعاون الصادق وليست للاستغلال البشع الذى يفرضه الاستعمار الأجنبى على البلاد من أقصاها إلى أقصاها . أما نوع الرابطة السياسية فمرهن برأى شعب وادى النيل حين تجلو الجيوش الأجنبية عن أراضيه واعتقد أن هذه الرابطة سيتحدد شكلها ونوعها طبقا لمقتضيات الأساس الاقتصادى» (١) .

بيننا أن هناك صراعا داخليا في السودان بين الأحزاب الأخرى من حيث تجديد علاقة السودان من مصر وأن فكرة الاستفتاء برزت كحل لإنهاء هذا الصراع . فحزب الأمة يؤيد فكرة الاستفتاء ويزعم أن نتيجه ستكون في صالحه ، وحزب الأشقاء أيضاً نادى رئيسه بالفكرة واجتمع لأول مرة منذ تصدع الوفد السوداني الأول سنة ١٩٤٦ والذي أرسل لمصر وكان ممثلا لكافة الأحزاب - اجتمع بسكرتير حزب الأمة لوضع الأسس التي يسير عليها الاستفتاء ولرفع مذكرة مشتركة من كل الأحزاب للمناداة به . وقد كادت وجهة النظر بين الحزبين الكبيرين أن تلتقي لولا تمسك رئيس حزب الأشقاء بفكرة انسحاب حزب الأمة من الجمعية التشريعية أولا . والحق أنه كان هنالك صراع داخلي عنيف في داخل حزب الأشقاء المؤيد للوحدة مع مصر تحت التاج المصري فهناك أقلية يترجمها وكيل وفد السودان تعارض الاستفتاء معارضة تامة وترى في الوصاية استعمارا أنجلو ساكسونيا مقنعا . وعلى كل فيأخذون على حزب الأشقاء في السودان تأييده المطلق لسياسة كل حكومة مصرية تتولى الحكم في مصر ويقال إن موقفه من مسألة الائتلاف مع حزب الأمة لأجراء الاستفتاء كان يوحى في الحكومة المصرية . وعلى كل فالحزبان يناديان باستفتاء عاجل وهذه الفكرة قد بينا عيوبها في أول هذه الكلمة .

وهناك حزب الأحرار الاتحاديين وهو حزب نما بسرعة ، ويضم صفوف المثقفين في السودان وينادى بفترة وصاية لمدة ثلاث سنوات يتدرج فيها السودان إلى استقلاله وبعد الوصول إلى هذه الغاية يعمل على تحديد موقفه في مصر على ضوء المصالح الاقتصادية التي تربطه معها كمسألة الاستفادة المشتركة من مياه النيل والروابط التجارية بين البلدين وغيرها من المصالح التي تبرز فيما بعد وهذه الفكرة قد بدأت تلاقي قبولا في السودان .

من كل هذا يتضح لنا أن السودان قطر قد خطا خطوات واسعة نحو
الاستقلال السياسى والاقتصادى وأن الوصاية يجب أن تقوم بها هيئة الأمم
المتحدة مستهدفة الغايات الآتية : —

- (١) ترقية البلاد وتوجيهها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال .
- (٢) تشجيع واحترام حقوق الأفراد والحريات الأساسية للجميع دون تمييز .
- (٣) العمل السريع الحازم على تعميم التعليم وإقامة حكومة وطنية مستقلة
- (٤) توجيه البلاد اقتصاديا وإنشاء بنوك التسليف وغيرها لتمويل المنتج
الوطنى وائتماء علاقات تجارية مع كافة الدول دون تمييز ووفقاً لمصالح البلاد .
- (٥) وأن تكون الوصاية كما ينص ميثاق هيئة الأمم المتحدة من هيئة
لادولة واحدة حتى لا توجه البلاد حسب مصالحها لا مصالح البلاد .

ولا شك أن الغرض الأساسى من الوصاية هو صيانة استقلال البلاد لا فرض
نوع من الاستعمار المقنع اذ لو سارت هيئة الأمم المتحدة على هذه السياسة
الاستعمارية فلا بد أن العالم سيشهد حرباً طاحنة ولكن الزمام ما زال فى يد
الهيئة التى لا تعرف حق العرفة أن التنافس الاستعمارى هو السبب الرئيسى فى
قيام الحروب وان صيانة حقوق الشعوب هو الطريق إلى السلام .

وسائل تدعيم الصلات بين الباكستان والشرق الأوسط^(١)

بقلم

الاستاذ اسماعيل كشميري

المحرر العام بسفارة الباكستان بمصر

إنني لسعيد حقاً إذا أتاحت لي « جمعية شئون الشرق الأوسط » فرصة التحدث إلى زملائي عن بلادى « الباكستان » التى ظهرت فى كيانها السياسى الجديد منذ عامين ونصف ، سعيد لأننى إذ أتنسب إلى هذه البلاد المحيطة إنما أتنسب إلى تاريخ طويل عريض من صادق الجهاد ونبيل الغرض ، وحضارة تمتد إلى آلاف السنين ، ذلك الجهاد الذى توج بقيام الباكستان الذى كان بمثابة المعجزة فى هذا القرن ، حيث اتفقت فيه ظهور المعجزات .

وهذا الشرف الكبير الذى لحقنى فأعتربه وأخفر ، إنما يعادله شرف كبير آخر هو ما لحقنى حين تخرجت فى هذا المعهد العتيق على يدي أساتذة أجلاء فضلاء كرماء ، ذلك المعهد الذى لقننا فى رحابه فضلاً وعلماً وثقافة وتربية تشبعنا بها كأننا ورحنا بها لنجوب شقى بقاع الأرض .
وموضوع اليوم « تدعيم الصلات بين الباكستان والشرق الأوسط »

(١) ألقىت هذه المحاضرة بدعوة من جمعية شئون الشرق الأوسط .

موضوع ورطنى فيه أستاذنا الكبير الدكتور **راى البراوى** ، ورطنى فيه لأنه لم يترك لى حرية اختيار الموضوع ، ولم يترك لى حرية الكلام ، فأعاجله من نظرة قريبة ومن زاوية ظاهرة . كلا فقد أبى ألا أن ينسج أبنائه نهجه فى عمق البحث والتحرى ، الأمر الذى مارسناه معه يوم كنا نتلقى العلوم على يديه والأمر الذى نلّمسه كل يوم فى تلك الدروس القيمة التى يطالعنا بها صباحاً ومساءً على صفحات الجرائد وبين طيات الكتب وعلى أمواج الأثير . أبى ألا أن أتكلم عن « وسائل التدعيم » مما يستدعى البحث والدرس والاطلاع وقد كنت أفضل أن أتكلم عن الموضوع من ناحية عامة أخرى .

وقبل أن ندخل فى صميم الموضوع أرى مناسباً أن أقول كلمة عن الباكستان وعن كيفية قيامها حتى يمكن التعريف بهذا البلد الجديد الذى نريد أن نوثق علاقاته بالشرق الأوسط .

ليست الباكستان بلداً جديدة ، وهى لم تحتل مكانها على خريطة العالم فى أيامنا هذه وحسب . بل هى بلاد وجدت منذ عهد بعيد . لها تاريخ طويل عريض ومدينة زاهرة . وهى وإن كانت جزءاً من شبه القارة الهندية - الباكستانية إلا أنها كانت منذ زمن بعيد على اتصال وثيق ببلاد الشرق الأوسط ، فكان لها صلات مع الكلدانيين الذين استوطنوا العراق قبل ٧ آلاف سنة ، وكان لها صلات بالبابليين وكانت تجارتها تعبر الأرض والبحار إلى دولة الإسكندر ودولة الفرس .

وقد حدث أن غزا العرب بعد موت النبى صلى الله عليه وسلم إيران وسوريا وأرمينيا وجزءاً من وسط آسيا ومصر . ومشى المسلمون فى فتوحاتهم نحو الشرق صوب هيرات وكابول وبلخ حتى وصلوا نهر السند ، الأمر الذى نجم عنه قيام رابطة قوية بينهم وبين الحكام الهنود فى الجنوب ، كما نجم عنه توطن

الكثيرين منهم على الساحل الغربي لشبه القارة ، حيث أقاموا لهم مستعمرات وحيث بنوا المساجد ، حيث أقاموا وحيث وجدوا الرزق والحياة .

ولم تقتصر الرابطة بين مسلمي شبه القارة وأهل الشرق على تبادل المنفعة عن طريق التجارة وتبادل الآراء الثقافية والعلوم والآداب ، بل امتدت الرابطة إلى أبعد من هذا ، امتدت إلى أن خضع المسلمون هناك لطاعة الخليفة ، ودانوا له بالولاء . ويقول « البلاذري » في (فتوح البلدان) إن حكام السند العرب كانوا يضربون العملة باسمه كذلك ، كما كان السفراء يقدون إلى الهند محملين بالهدايا والخلع النفيسة .

وبدأ المسلمون يأتون إلى شبه القارة من إيران وأفغانستان وتركيا وهم يعتقدون دين الإسلام . أتوا ومعهم تعاليم ومعتقداته ونظراته إلى الحياة وإلى الجماعة الإنسانية . وبمرور اوقت خضعت شبه القارة ، فيما عدا الجزء الجنوبي البعيد ، لحكم سلاطين دلهي المسلمين . وهكذا أصبح المسلمون هناك ركناً من أركان شبه القارة ، ييشون ثقافتهم التي تمتشت جنباً إلى جنب مع ثقافة الهندوس .

وفي سنة ١٥٩٩ حصلت شركة الهند الشرقية الانجليزية على امتيازات عدة من أباطرة المغول لممارسة التجارة . وهناك أسسوا محلات لهم أو مستعمرات في الموانئ المختلفة وكان طبيعياً بعد موت آخر الأباطرة المغول وبعد تقلص سلطانهم أن تعد هذه الشركات بمثابة الحاكم الآمر في هذه الأقاليم . ولم تقتصر هذه الشركات على الإنجليز فيها بل كان هناك عدة شركات أوروبية أخرى . ولمكن يمكن أن يقال إن حرب المنافسة بينها أدت إلى انتصار شركة الهند الشرقية عليها كلها واستئثارها بالهند بأجمعها .

وقامت شركة الهند باضطهاد المسلمين وإبعادهم عن الوظائف والأعمال الهامة ، وكان يساعدهم في تحقيق سياستهم هذه الهندوس . ولم يكتف الإنجليز بإذلالهم

وقتل الروح المعنوية فيهم بل عمدوا إلى الاستهتار بهم كجماعة . ويقول سير وليم هنتر ، وكان موظفاً مدنياً بالبنغال « لم يكن يسمح لأى مسلم بأن يعمل فى إحدى وظائف الحكومة بكلكنا فى وظيفة أعلى من وظيفة حمال أو ساعى أو مالىء للبحر أو مصلح للأقلام » ويقوم معاصر آخر هو (بوين) « كان عدد المحامين لدى الحاكم العليا فى سنة ١٨٥٢ — ٢٤٠ وطيناً منهم مسلم واحد فقط » . وما وافى عام ١٨٥٧ إلا واكل شبه القارة خاضع للحكم البريطانى فيما عدا بعض ولايات هندية . وكان قد قامت ثورة للمسلمين برئاسة سيد أحمد ضد حكم الشيخ وهى واحدة من عديد الثورات الدينية التى زخر بها تاريخ الهند وتطورت إلى تهديد لنفس شركة الهند الشرقية وانشرت الثورة فى طول البلاد وعرضها ، ولكن الانجليز أحمدها وأنقذوا الشركة وكان نتيجةها أن زالت الامبراطورية الاسلامية فى الهند . وهنا وقع المسلمون تحت اضطهاد شديد ، إذ شق زعمائهم وصودرت ممتلكاتهم ونهبت دورهم وطردها منها وعزل الحكام المسنون ووضع مكانهم حكام من الهندوس ، وأصبحت اللغة الإنجليزية لغة رسمية بدل الفارسية وأصبح الهندوس مقربين من السادة الجدد ، وأبعد المسلمون لأنهم عصاة متمردون . وهنا يظهر الزعيم الكبير سيد أحمد وأقع المسلمين بضرورة حصولهم على قدر كاف من التعليم وبصرهم بأمورهم ، ولكن حالة المسلمين كانت ضعيفة وبقوا على هذه الحالة إلى أوائل القرن . وكان من رأيه استحالة التوفيق بين الهندوس والمسلمين . وكان يجاهر برأيه هذا .

ولما كون حزب المؤتمر سنة ١٨٨٥ قام يجاهد لحصول الهنود جميعهم على الحكم الذاتى . ولما رأى المسلمون أن الهندوس يسيطرون على سياسة هذا الحزب وأنهم يفرضون آرائهم بصفتهم أغلبية ، كون المسلمون حزب (رابطة كل مسلمى الهند) سنة ١٩٠٦ وهو الحزب الذى أخذ بيد المسلمين هناك .

ومشى الحزبان جنباً إلى جنب في مطالبتهما بالإصلاحات الدستورية ، على أن حزب الرابطة كان يفرد بالنضال لتحقيق هدف آخر هو ضمان حقوق المسلمين وحفظ كياناتهم وشخصيتهم حتى لا تندمج في كيان الهندوس . وفي النضال للحصول على هذه الإصلاحات والامتيازات عرف الفريقان أن تعاونهما هو الذى سيؤدى إلى أى نصر قد يحرزونه ، ولما انعقدت دورة حزب المؤتمر بلكنو سنة ١٩١٥ أقنع الزعيم الخالد الذى كان جناح حزب الرابطة بوجوب اجتماعه هناك فى نفس الزمان . وتعتبر القرارات التى اتخذت يومئذ أول صيحة للهندود كافة أطلقتوها فى وجه انجلترا .

وظل الحال على هذا النحو بين مدوجرز بين الهندود والإنجليز إلى عام ١٩٣٠ حين تقدم جناح بنقاطه الأربع عشرة إلى لجنة سيمون ولم يجد الإنجليز بداً من دعوة الطرفين لحضور مؤتمر الدائرة المستديرة . وظلت الدراسات دائرة إلى عام ١٩٣٥ حين صدر قانون الهند . وفى سنة ١٩٣٧ عندما صرح البانديت نهرو بأن فى الهند حزبين هما الحكومة البريطانية وحزب المؤتمر قام جناح وأعلنها صيحة صريحة بأن هناك حزباً ثالثاً هو الأمة المسلمة ، ومن يومئذ صمم على أن يستقل المسلمون بأنفسهم فى دولة بعد أن كان يطالب لهم بامتيازات خاصة ضمن نظام الهند . وقد يكون مناسباً فى هذا المقام أن نقول إننا حين نتكلم عن الهندوس وعن المسلمين بالهند إنما نعنى بالمسلمين أصحاب الديانة الإسلامية ومعهم أصحاب الديانات السماوية الأخرى أى المسيحية واليهودية ، وكانوا جميعهم يقفون ضد الهندوس .

وهنا يظهر جليا الدور العظيم الذى قام به القائد الأعظم محمد على جناح لتحقيق حلم الباكستان الذى طالما داعب خياله والذى دعا إليه إقبال الشاعر الفيلسوف . فى الاجتماع التاريخى الذى عقد بـ لاهور عام ١٩٤٠ قرر حزب

الرابطة إنشاء الباكستان من البنجاب والسند وإقليم الحدود الشمالية الغربية وبلوخرستان والبنغال ، حيث تقطن الأ كثرية المسلمة . ومما يذكر بالفخر أن اسم (الباكستان) أعلنته لأول مرة (جمعية الطلبة) وقد اختير هذا الاسم من أسماء كثيرة اقترحت مثل (بنجي اسلام) إشارة إلى البنغال و (عثمان نستان) إشاره إلى حيدر آباد .

ومن هذا يتبين أن قيام الباكستان كان ضرورة ملحة نتيجة للتجارب التي قاساها المسلمون ، ولمنطق الحوادث . وهكذا قامت بعد أن نقلت المسلمين من أقلية في دولة كبيرة إلى أغلبية في دولة صغيرة يكيفون حياتهم ومصيرهم حسبما يشاءون معتمدين في ذلك على تاريخهم ومجدهم وثقافتهم وطريقة معيشتهم ، وهكذا فازوا بكيان مستقل ومركز ممتاز في المعترك الدولي .

ومع أن الفكرة نبتت قبل سنين إلا أن ظروف الحرب العالمية الثانية أخرت إعلان قيام الباكستان قليلا . وفي ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٧ ارتفع علم الباكستان بالهلال والنجمة رمزاً إلى الحُصْب والمعرفة والنور .

وما كادت الباكستان تأخذ مكانها بين الدول ، ولم يكد ينقضى على حياتها عام واحد حتى رأيناها تندمج في هذا المعترك الدولي ، كما سمعناها تدلى بصوتها في مسائل هذا الكوكب الهامة . وعلاقة الباكستان مع غيرها من الدول وخاصة دول الشرق الأوسط تدور حول قيام الباكستان لخدمة العالم والشرق فضلا عن خدمة نفسها ، والعمل على استعادة مجده ورفعة شأنه ، وقد اعتبرت نفسها من أول الأمر بلداً من هذا الشرق ، وإن كانت الشقة بينها وبينه بعيدة .

والآن وقد وصلنا إلى هذا الحد الطويل في التعريف بباكستان نتكلم عن العلاقات بينها وبين الشرق الأوسط وعن كيفية دعمها .

هذه العلاقة التي تأمل الباكستان في إيجادها صورها الخالد الذي ذكر محمد علي جناح في فبراير سنة ١٩٤٨ عند ما رد على سعادة بول آلنج سفير أمريكا بكلماتي حيث قال :

« إن شعب الباكستان لا يريد حقاً ليس له ، وهو لا يأمل إلا في حسن نية الدول وصداقة الشعوب الحرة في العالم . ونحن في الباكستان وطمنا العزم بعد أن حصلنا على حريتنا بعد جهاد مرير طويل أن نبذل أقصى ما نستطيع من جهد لا لكي نقيم من دولتنا أمة قوية سعيدة فحسب ، بل لنسهم بأقصى حد في سبيل إسعاد العالم وإقرار السلام في ربوعه » .

بهذه الروح الطيبة بدأت الباكستان توثق علاقاتها مع الشرق الأوسط لأنها تعد نفسها واحدة منه ، والظروف القاسية المريعة إن كانت قد حالت في الماضي دون إقامة هذه العلاقات كما تحب وتشهى إلا أن الوقت حان الآن لدعمها .

والعلاقة الأولى بين هذه البلاد موجودة أصلاً ومعترف بها وأعني بها العلاقة الروحية ، فإن قلب الباكستان يخفق مع قلب هذا الشرق ، ويفرح لفرحه ويتألم لألمه ، وكأنني به يضع أمامه الشعار (كأننا في المهم شرق) ؛ فالباكستاني أخ للمصري والعراقي والسوري واليمن ولغيره كما أن هؤلاء جميعاً تربطهم به أكثر من رابطة ، ويوحد بينهم أكثر من غرض .

ومما يزيد من قوة هذه الرابطة وجود القرآن الكريم عاملاً مشتركاً في ديانة كل هذه الشعوب .

وطبيعي أن تكون العلاقة السياسية أول علاقة رسمية تنشؤها مع الدول قاطبة . وساعة أن قامت الباكستان أرسلت مبعوثيها إلى كل البلاد وخاصة إنجلترا وأمريكا ومصر والعراق وسوريا وبورما والصين وإندونيسيا وتركيا . كما

أعلنت أنها لم تقم لخدمة بنيتها فقط وإنما لخدمة العالم أجمع ، وراحت من أول يوم انضمت فيه إلى هيئة الأمم ترفع صوته لنصرة المظلومين وإقالة عثرة المنكوبين وتحرير البشرية مما ترسف فيه من أغلال وذل . وقد شهد العالم بمجهودات وزير خارجيتها السيد ظفر الله خان وعبقريته وصدق بلائه ، وليس أدل عن ذلك من أنه ضرب الرقم القياسي في الخطبة التي ألقاها من على منبر المجلس عن كشمير فقد خطب أخيراً سبع ساعات موائية عن قضيتها . وكان للباكستان دور خطير في مسألة فلسطين حيث ابلت فيها بلاء حسناً ، ولمامثلت البيجوم شايستا أكرام الله بلادها في دورة باريس ألفت خطاباً رائعاً عن مسألة الأجتاس والثقافات .

وساهمت الباكستان في إعلان حقوق الإنسان وتدخلت في مسألة الملونين بجنوب أفريقيا وأوفدت بعثة لدراسة هذه المشكلة ، ثم في مسألة انضمام غرب أفريقيا إلى اتحاد جنوب أفريقيا ثم كان لها دفاع عظيم عن العرب يوم أن طالبت إسرائيل بالانضمام إلى هيئة الأمم .

ونحن لا ننسى الدور الكبير الذي قامت به في صدد مسألة اندونيسيا وتحريرها ولا في مسألة المستعمرات الإيطالية . ولست أعدو الواقع ان قلت أن للباكستان في مسألة تحرير اندونيسيا أثر كبير مما دعا الرئيس سوكارنو أن يسارع إلى زيارتها ليعرب عما تكنه نفسه ونفوس شعوبه نحوها من التقدير والود .

ثم أنكم تعرفون جهادها في مسألتى حيدر آباد وكشمير وتعرفون أنها وقفت منهما موقفاً كريماً لا ترمى من ورائه الا تعرف رأى شعوبها حراً خالياً من كل إكراه عن طريق استفتاء تحت إشراف هيئة الأمم .

وسياسة الباكستان عموماً في الارتباط بجميع بلاد العالم ارتباط مودة

وصداقة يشوبها حسن النية ، ويتبين هذا من موقفها تجاه المعسكرين الغربي والشرقي ، فبالرغم كونها ضمن الكومنولث رأت أن توثق روابطها مع روسيا .

وكما دعى رئيس وزرائها إلى زيارة لندن مرات وإلى زيارة أمريكا أخيراً دعى إلى زيارة موسكو . وهو لا يستهدف من هذا إلا مصلحة بلاده وحسب . وسياسة الباكستان منصبة على توثيق هذه الصلات خاصة مع البلاد الإسلامية والعربية ودول الشرق الأوسط وهي بسبيل وضع دستور لها يقوم على المبادئ الديمقراطية الحديثة مع عدم إغفال تعاليم الإسلام العليا ولا تعاليم الدين الحنيف .

وهذا يجرنا إلى الحديث عن العلاقات الثقافية ، ولتدعيمها بين الباكستان والشرق والشرق الأوسط يجب أن تعرف علاقتها باللغة العربية أولاً لأنها أساس وجود الثقافة .

وجدت اللغة العربية طريقها إلى هناك من يوم أن غزاها محمد بن القاسم . لقد جاء إلى السند وهي ما تسمى بالباكستان اليوم وجاء مع الغزو كما حدث أيام الغزو الفرنسي لمصر اللغويون والفقهاء المشرعون والأدباء . وجاء بعد العرب الترك مع التتار وأصبحت الفارسية اللغة الرسمية مع ازدهار شأن العربية وكانوا يؤلفون بها .

والآن يريدون نشر العربية على شكل واسع لأنهم يعرفون أنها أداة الوصل بينها وبين الشرق وهم يصدرون الجرائد والمجلات بها .

وهم يريدون أن يستعملوا الأحرف المطبعية العربية وقد قرروا تدريسها في المدارس والمعاهد لتكون لغة إلى جانب اللغة الرسمية وكونها جمعية ثقافية عربية باكستانية لهذا الغرض . برئاسة معالي وزير المعارف السيد فضل الرحمن .

وقد صرح نخامة الحاكم العام في حفلة افتتاح هذه الجمعية بأن أحسن وسيلة لربط هذه البلاد إنما هو عن طريق اللغة العربية وأضاف : « إن تعلم العربية ضروري جداً لتكون وسيلة عملية لحركة الوحدة . وقد يكون متعذراً أن يتخذ العالم الإسلامي والعربي كله لغة مشتركة ، ولكن يجب أن يتخذ هذا العالم الأحرف العربية أساساً له حتى يستطيع الحصول على أكبر تجانس بين اللغات » .

وقد اتخذت وزارة المعارف هناك سياسة من شأنها أن تزيد الصلات الثقافية بتبادل الطلبة والمدرسين ، وتبادل الآداب وإرسال بعوث ثقافية ، وتكوين الجمعيات ، وقد حدث أن زار جماعة من الصحفيين كراتشي منذ عامين بدعوة من حكومتها ، كما أن فيها الآن بعثة ثقافية تركية .

وقال وزير المعارف في اجتماع للجمعية الثقافية في ديسمبر سنة ١٩٤٨ : « لقد طالما فخرنا بالتراث الذي خلفته لبلادنا الثقافة الإسلامية والدين ، وعلمنا ألا نقنع بهذا التراث . بل علينا أن نزيد منه . ونخطوة أولى أقترح أن ندرس مسألة استعمال الأحرف العربية حتى يستطيع شعب الباكستان أن يتقرب من العالم العربي . ودعوني أردد القول بأن اللغة هي الصلة الحيوية بين أمة وأخرى ، وإذا نحن اخترنا هذه الأحرف فإننا نفتح الأبواب على مصاريعها أمام التفاهم المشترك ، ونسهل لشعوبنا جميعاً العب من منهل الثقافة العربية والإسلامية المجيد » .

وقال نخامة الحاكم العام في الحفلة ذاتها : « لسنا بحاجة لأن نذكر الدور المجيد الذي قام به العرب في التاريخ مع لغتهم وثقافتهم ومدنيتهم فانهم بما شروه من نور المعرفة يميناً وشمالاً حتى في وقتنا هذا قد تبوأوا مركزاً ممتازاً في معترك الحياة الدولية أهلهم له ماضيهم ومستقبلهم وحياتهم التي اقترنت بحياة

الرسول ، ولا أكون مغالياً إن قلت إن العالم العربي بالنسبة إلى العالم الاسلامي بمثابة الروح من الجسد .

ولا يسعنا أن نغفل مجهودات سعادة سفير مصر بالباكستان سابقا الأستاذ علوبة باشا فقد سعى منذ أول ساعة وطأت فيها قدماه كبرأتى أن يحقق هذا الغرض فاتصل بالمسؤولين الذين استجابوا لدعوته ، واقتراحاته في هذا الشأن قيمة تزيد من هذه العلاقة الثقافية بين الباكستان ودول الشرق . وقد اقترح سعادته إنشاء مدارس ومعاهد تخصص في العربية حتى لقد اقترح ألا تقبل جامعات مصر ولا أزهرها الشريف طلبة البعوث إلا إذا تخرجت في هذه المعاهد . وقد قوبلت كل اقتراحاته في هذا الشأن بالترحاب والقبول والشكر .

وهنا نأتى إلى العلاقة الاقتصادية ، وقد تعمدا أن نورد هاهنا آخر الكلام لأنها العلاقة المتينة التي تربط هذه البلاد بعضها ببعض . ونحن في هذا المعهد الجليل إنما يهمنا أن نطنب نوعا ما في ذكرها لأنها من صميم دراستنا واختصاصنا . وبلاد الشرق وإن كانت مرتبطة بعضها ببعض عن طريق الروابط الروحية والثقافية وغيرها . فإنها لن تدعم هذا الرباط ما لم تتبادل المنفعة المادية والخدمات المختلفة فيما بينها .

وفي حديث لنا مع سعادة الأستاذ حافظ رمضان باشا بنى سعادته ما قد يقوم من علاقات مستقبلا بين الباكستان والشرق على أسس اقتصادية وذكّر أن أصل احتلال الانجليز لشبه القارة كان عن طريق شركة الهند الشرقية ، وقال إنه بجانب السفارات والقنصليات التي قد تنقيد كثيراً برسميات الحكومات يجب أن ينشأ إلى جانبها مكاتب لتبادل التجارة والحاصلات ، ومن طبيعتها هذه أن تزيد الاتصال وأن تباركه لما فيه من فائدة مادية .

وقد أدركت الباكستان هذا فدعت إلى مؤتمر اقتصادى عقد بكراتشى فى نوفمبر الماضى حضره مندوبون عن جميع بلاد الشرق الأوسط كان القصد منه دراسة أحوال الشرق الأوسط بلدا بلدا ، ثم معرفة الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية والصناعية الموجودة ثم إحصاء الكفاءات الفنية المبعثرة لىتم الانتفاع منها ثم دراسة كيفية استكفاء الشرق بموارده وخيراته. وخلص المؤتمر إلى تكوين عدة لجان لبحث نواحي النشاط الاقتصادى المختلفة وأصدر قرارات هامة وتوصيات للحكومات المتعددة .

وكان أكبر أثرين تخلقا عن هذا المؤتمر قابلهما العالم أجمع بالتقدير والعناية الخطاب الجامع الكبير الذى القاه سعادة السيد غلام محمد وزير المالية فى افتتاح المؤتمر ثم التقرير الاضافى الذى أصدرته إدارته فى الحالة الاقتصادية فى الشرق الأوسط ويقع فى ٩٠ صفحة من الحجم الكبير .

فى خطاب الوزير استعراض للحالة الاقتصادية بالشرق الأوسط ، وإشارة إلى مواضع الداء فيه ووصف الداء والعلاج ، والتقرير أورد كل هذا مدعما بالأرقام والاحصائيات ، وفيه بعض التوصيات مما يتلافى معها هذا النقص . ومن الخطاب والتقرير يتبين لنا أن اقتصاديات هذا الشرق لم تكن فى الماضى سليمة ولا حرة ، بل كانت خاضعة لسيادة الغير .

وأساس تأخر هذا الشرق اتباعه الزراعة دون الصناعة ، ودخله القومى لا يخرج أبداً عن نطاق المنتجات الزراعية وبعض منتجات المواد الخام الأولية . وهناك صناعة إنما دورها بسيط للغاية .

وإذا توسعنا الآن فى الكلام عن هذه النقطة فلائها النقطة الحيوية التى قلنا إنها تدعم علاقاتنا ، وهو الأساس الذى بنى عليه هذه العلاقات :

والنظام الزراعى فى الشرق يقوم على وجود الأرض بمساحات كبيرة فى
أيدى ملاك قليلين ، وهذا مع استعمال الآلات البدائية القديمة ومن عدم
وجود الكفاية الفنية ، أو تبعتها على وجه أصح . وكذلك نقص الخبرة
العلمية ، وسوء التغذية ، وتفشى الأمراض الناجمة من هذا الوضع .

كل هذا سبب عدم ارتفاع المعيشة والانتاج ومن ثم ضعف الدخول .
وعدد السكان فى ازدياد رغم كثرة الوفيات ، وهو لا يتماشى مع التقدم
الاقتصادى بل يتجاوز به ، وهكذا وجد ضغط على الموارد الموجودة حالياً مما
أدى إلى انحطاط جديد فى مستوى المعيشة .

فدول الشرق ، ومنها الباكستان إذن فى حالة تستدعى معها توثيق
العلاقة وتبادل المنافع والموارد والحاصلات .

وهذا الشرق يتكون من ١٥ بلداً ، هى : مصر ، وإيران ، وسوريا ،
وفلسطين ، والعراق ، والحجاز . ولبنان ، والأردن ، وتركيا ، واليمن ،
والأفغانستان ، والبحرين ، ومسقط ، وعمان ، والباكستان .

وبلاد الشرق الأوسط مليئة بالخيرات ، وهى تستطيع أن تكفى نفسها
بنفسها .

فمن حيث الزراعة تراها كلها بلاد زراعية ، وهكذا تستطيع أن تكفى حاجيات
شعوبها وزيادة ، الأمر الذى شاهدناه أثناء الحرب العظمى الأخيرة حيث كان
الشرق ميداناً لكثير من الجنود الذين كانوا يعيشون على خيراته . ولأن
الزراعة إذا لم تتقدم هجرها الكثيرون إلى أعمال أخرى .

أما من حيث الصناعة : فنقول إنه وإن كانت ضعيفة إلا أن النهضة بدأت في الظهور .

وأول عمل تقوم به في سبيل نشرها بين الشرق هو تحسين حالة النقل البرى والبحرى . وللأسف ليست هذه الوسائل متوفرة عندنا ، فليس هناك ارتباط بين البلاد ، وليس هناك طرق بالمعنى الصحيح ، وليس هناك بواخر ، ونتيجة لهذا انخفاض حجم الواردات في الشرق الأوسط إلى النصف وفي بعض البلاد إلى الثلث .

وكما قلنا ينتج الشرق حاصلات كثيرة وبدراستها حسب حالة الاتساج وحالة التصدير يمكن الاستفادة منها . فمثلا ينتج الباكستان الجوت والقطن ، وكذلك مصر تنتج القطن . فإذا استمر الحال في شأن صناعة القطن على هذا المنوال في مصر والباكستان ، فإن الشرق لن يكون في حاجة إلى استيراد شيء منه من الخارج . وإذا تمكنت بلاد الشرق من صنع الجوت فإن حالة انتعاش كبيرة توجد فيه لأن الجوت مطلوب في جميع بلاد العالم ولا ينتج إلا في الباكستان .

والشرق الأوسط لا تزال أرضه مغلقة لا يعرف أسرارها أحد وهي لا شك مليئة بالمعادن . ففيها الحديد والنحاس والكروم والنيكل والكبريت والفسفات والمنجنيز .

وإذا عرفنا أن الشرق الأوسط ينطوى على قوى محركة هائلة يمكن الحصول عليها من مساقط المياه أدركنا أن الشرق يخفى وراءه أحداثا هائلة . فنهري النيل وعليه خزان أسوان وأنهار الأردن والفرات ودجلة والأنديس كلها أنهار كبيرة تزدهو بهذه القوى .

والشرق فيه الزيت ، وهو (البنزول) ، ويقال إن في سوريا ولبنان واليمن مقادير كبيرة منه .

وإذا عرفنا أنه في سنة ١٩٤٦ أمكن الحصول على المقادير الآتية من البلاد المذكورة عرفنا أهمية الإفادة من الشرق الأوسط بخصوص هذه الحيرات إذا نظم تبادلها .

مصر	أنتجت	١٩١٣	ألف	برميل
وإيران	»	١٤٤٨٩٦	»	»
والعراق	»	٣٢٧٧٧	»	»
والحجاز	»	٦٠٣٤١	»	»
والبحرين	»	٨٠١٠	»	»
والكويت	»	٥٩٩٠	»	»

والصناعات الموجودة في الشرق هي صناعة النسيج والسكر والأطعمة المحفوظة والأسمت والأدوية .

وتركيا لها نصيب كبير في صناعة الأدوية ثم في صناعة بعض الآلات الثقيلة نتيجة لمواردها في الفحم والحديد ، ومصر لها نصيب آخر في هذه الصناعة ، وكذلك صناعة النسيج والسكر ، وهناك صناعة الزجاج في مصر .

هذا ملخص حال الشرق من الناحية الاقتصادية ، وهذا ما ينتظر منه ، إنما الخوف من تأخر وجود حالة التحسين كنتيجة لاهتمام كل بلد باقتصاده وحده وكذلك بحالته الاجتماعية والسياسية مما ينجم عنه في كثير من الأحيان اختلاف في وجهات النظر ولكن إنشاء لجنة إقتصادية في الجامعة العربية مما ييسر بالخير لأن التعاون بين دول الأعضاء كفيل بتبادل الغرض بينها .

وفي الشرق الآن حالة اقتصادية جديدة طرأت بعد الحرب الأخيرة وهذه الحالة تستدعي البحث جدياً حتى يكون تبادل المنافع عظيماً وكبيراً في دائرته؛ وهذه العوامل الطارئة هي : —

- ١ — فقدان الشرق لكثير من الموارد التي كانت تأتي من المحور .
- ٢ — فقدان أسواق كثيرة لمنتجاته في بلاد المحور وبلاد أوروبا الوسطى .
- ٣ — زيادة المشتريات من أمريكا وكندا وإنجلترا .
- ٤ — زيادة حركة التجارة مع أمريكا .
- ٥ — » » » » أوروبا .
- ٦ — » » » » بين البلاد الشرقية .

الوعي الفكري في العراق (١)

لـمـنـانـد عـبـر الـلـه الفـصـي

الملحق الثقافي بالمفوضية العراقية

سادتي :

لي الشرف السامي أن أظفر بهذه الوقفة المباركة ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى حضرات أعضاء رابطة شؤون الشرق الأوسط عامه وإلى رئيسها الجليل الدكتور راشد البراوي خاصة لانجاحهم هذه الفرصة الثمينة لي ..

إدني

في صبيحة يوم مشؤوم وطئت أقدام جنود الانكليز الأراضي العراقية وخفق اللواء البغيض لواء الاستعمار على القسم الجنوبي من (البصرة) الخضراء ، وكان لسوء الحالات الاجتماعية والمادية في العهد العثماني أثر كبير في تخفيف شدة المقاومة ، وقد غرر بالكثيرين من رجال الفكر والسيوف في العراق بأن النازلين إليهم هم رسل الحرية جاءوا لانتشالهم من الجهل والفقر والمرض ، وكانت رسل المستعمرين وإرساليتهم التبشيرية قد سبقوا راياتهم تبشيراً بالخير المرتقب . وعند ما تسلطت السلطة الجديدة أمور الناس واقتضت مصلحتها وجود طبقة من أهل البلاد تتقن لغتها الجديدة إلى جانب لغة أهل البلاد الأصلية لتستعين بها في تصريف الأمور باشرت في فتح المدارس . . . وفي المدارس الجديدة فرضت نظم جديدة لا تتصل من قريب أو بعيد بطبيعة نفوس أهل البلاد ولا تنسجم وثقافتهم وميولهم الذهنية والعاطفية ، جيء ببعضها من بلاد

(١) أقيمت هذه المحاضرة في العام الماضي بدعوة من الجمعية .

الهند والآخريء به مرصوفاً من وزارة المستعمرات البريطانية . ووسط تلك المواد الضحلة من المعرفة دست سموم ناقعة غرضها تفريق الشمل وتبديد الجهود وغرس الفرقة ولم يكن عدد المدارس الابتدائية في العراق سنة ١٩١٨ سوى عشرين مدرسة كانت نسبة ما يخصص لها من الإيرادات ١٧٪ ولعل من المؤلم أن تنوء بأن التعليم الثانوى والعالى لم يكن له وجود فى السنين السالفة الذكر ، ولم يكن فى البلاد متاحف أو مكتبات عامة ولا نواد علمية أو اجتماعية ، وكانت مناهل الثقافة الوحيدة هى المكتبات الخاصة والمساجد والمجالس الأدبية والكتاتيب للمبتدئين . ولولا ما توافر للعراقيين من طبيعة روحية فنية وما عرفوا به من ميل شديد للتعمق فى علوم الدين وأصوله ساعدت فى استمرار الحلقات العلمية للدرس والبحث . . . لتشوه الشيء الكثير من ملامح وعينا الجديد . وفى بغداد والنجف والبصرة والحلة والموصل وغيرها من أمهات المدن العراقية كانت تنظم المجالس الأدبية والعلمية وتقضى ليلالى السمر فى علاج أهم مشاكل الوطن الحبيب .

ومن دواعى اغتباط كل عراقي أن يعتز بأن دور الكتب الخاصة والمكتبات الشخصية كانت الجندى المجهول الذى كافح فى سينل المحافظة على ذلك التراث الفكرى وجاهد فى سبيل خلق هذا الوعى الجديد وتوجيهه ، فلقد حافظت هذه المكتبات على النخبة الممتازة من الكتب العربية عامة والمخطوط منها خاصة . فى مكتبة الأستاذ (عباس الفراوى) ببغداد ومكتبة أسرة (آل كاشف الغطاء) بالنجف ومكتبة أسرة (آل باش أعيان) بالبصرة ومكتبة العلامة (داود الجبى) بالموصل كان يرقد التراث الخالد . . ومن هذه المكتبات كان الرواء الأول لإنعاش الوعى الجديد . .

ولم يكن يسمح بتأسيس المنظمات السياسية والاجتماعية حتى ولا النوادى

الرياضية ، وأقصر ما يقال في وصف العراق في بدء سنين الحكم الوطني بأنه بلد متأخر عن الحضارة ينقصه كل ما تتصف به هذه العبارة من الميزات ، ويتوافر فيه كل ما يتطلبه أعداء الإنسانية الثلاثة من معونة . ولا شك أن الحركات الفكرية التقدمية لا تجد المجالات الصالحة والأجواء الملائمة إلا في ظلال الحكم الوطني . ومنذ تسلم العراقيين أعنة الحكم في بلادهم وبوادر اليقظة تتعاقب وتتمو ، وحرص المسؤولون في العراق على توجيه الناشئة توجيهاً نافعاً ، ولا بد من الإشارة إلى مقام به رجال التربية والتعليم في العراق الحديث من جهود جبارة في وضع وتنفيذ نظم ومناهج تربوية ضخمة ذات أهداف واضحة كانت القيم الإنسانية تمثل مركز الصدارة منها ، وكان قصارى منها إعداد مواطن صالح .

وإنه لشيء يبشر بالخير أن تتطور وسائل التعليم في العراق هذا التطور السريع ، فقد بلغ تعداد المدارس الابتدائية في عام ١٩٤٩ الدراسي ١١٥٦ مدرسة ابتدائية ، تضم ١٧٥٩٤٠ طالباً وطالبة ، و ٦٥٣٠ مدرسة ومدرساً . وبلغ عدد المدارس المهنية ٩ تضم ١٠٦ مدرسين ومدرسات . أما المعاهد العالية فقد بلغ عددها ثمانية زادت واحدة هذا العام تضم ٦٥ أستاذاً واستاذة ، يعاونهم عدد ضخم من المعيدین النابهين والاختصاصيين المتدربين بعقود قصيرة .

ويتبنى معالي وزير المعارف الحالي الأستاذ نجيب الراوى مشروع الجامعة العراقية ، والمتطرق إلى هذا الركن الأساسى من الوعي لا بد وأن يشيد بإعجاب بالجهود المباركة والتضحيات القيمة التي قدمتها الشقيقة مصر للقطر العراقي ، فلم تزل مصر تلبي بحماسة جميع طلباتنا من الأساتذة والمدرسين وتستقبل بكرم أبناءنا ؛ وفي هذا العام تم ندب ١٤٢ مدرساً وخبيراً منهم عشرون أستاذاً (م - ١٠)

للمعاهد العالية ، كما يوجد الآن في مختلف المعاهد المصرية ٣٩٤ طالبة وطالباً عراقياً .

أبرزها السادسة :

إنه لجدير بنا قبل أن نلج البحث في الكلام عن ألوان هذا الوعي وملاحمه أن نتطرق ولو بقليل إلى النفسية العراقية . . .

إن سيرة القرد هي المحصلة الناتجة من توازن قواه الوجدانية العاطفية من جهة ، وقواه الذهنية الفكرية من جهة أخرى ، وإن أي ميل بسيط في هذا التوازن يؤثر تأثيراً مباشراً في تلوين سيرة الإنسان ومنها تتاجه الفكرى بما فيه تحسسه بالمشكلات أعنى وعيه . ولعل من المناسب أن نقول كلمة عن مدى تأثر النفس العراقية بكل من هاتين القوتين ، ما دمنا نحاول التحدث عن وعيها الجديد . . .

سادنى :

إن الاتزان النفسى عند الشعوب البدائية نادر الوجود ، وهو أيضاً نادر الوجود عند الشعوب التى قطعت شوطاً كبيراً في ميدان المدنية الحديثة . فبينما تخضع الأولى لتحكم الوجدان والعاطفة وتتحمس بوفاء لدوافعها ، ترسف الثانية في قيود الذهن ، وتلتزم بحذر شديد مجالات التجربة الضيقة ، فيضيع على الأولى فهم الحقائق والانتفاع بها ، وتحرم الثانية لذة الإيمان والاطمئنان والاستقرار .

ومن هنا — من اصطدام الجبهتين — نتجت البلبلة الفكرية ، وفي نظرى أن بلوى الشرق الأوسط تبدأ من هنا أيضاً ، وإن أى أنشودة للسلام

والاستقرار في الشرق الأوسط لا بد وأن تدرس بعناية وتحفظ أمر هذه الموازنة ، وأمر هذا الصدام . وإنه لجل ثقل ينوء به المربون عندما يحاولون خلق جيل جديد يتحسس المشكلات ويتحمس لحلها ، ويملك إلى وعيه هذا إتراناً في سيرته واطمئناناً في نفسيته ما دام الشرق الأوسط يتميز بهذا الموقع الجغرافي وبهذه البيئات الاجتماعية المتباعدة .

والعراق إحدى دون الشرق الأوسط ، بل وقطر أوسط بين أقطار مختلفة في الحضارة والجنس والعقيدة ، وهو بحكم ماضيه وحاضره معقل من معاقل المثل العليا ، وبحكم موضعه الجغرافي وموضعه الاجتماعي محتفظ ببعض عادات البادية الطيبة . معتز بطباعها متصل بها ، وبه ما بها من صراحة وإباء وإيمان ؛ ولذا اتسم الوعي الجديد بهذه السمات . والنفس العراقية نفس صريحة أبية تحترم بتقديس حوافز الوجدان وتخضع له قبل خضوعها للفكر .

ظاهرة هامة يحسن بنا نحن العراقيين أن نعترف بها . تلك هي عدم ثورة الجيل الجديد على الجلد والمثابرة ، ولأن تكاتفت العوامل الطبيعية على ترويض الفرد العراقي على تقلباتها المناخية ، فإننا لنترجو أن تتكاتف العوامل الاجتماعية على ترويضه بقبول وتحمل تقلباتها .

نعم أيها السادة . . . إن للفرد العراقي ذكاء لامعا وفكراً ثاقباً ، غير أن أشد ما يحتاج إليه اليوم هو الجلد والمثابرة .

ولعل سائلاً يقول : « لم لم تبذل هذه الذهنية التي أطنبنا في مدحها ، وأن هو إنتاجها الفكرى ؟ » والجواب : هو أن نقص العوامل المادية وعدم توافر المستلزمات الحديثة للكاتب العراقي من جهة ، وانصرافه إلى الكفاح السياسى من جهة أخرى ، يساعد هذا تيسر لون لذيذ نافع من الثقافة الجاهزة

تجود بها الأقطار الشقيقة إلى القارىء العراقى . . . كل هذه في نظرنا هي الأسباب التي أثرت في الإنتاج الفكرى في العراق وسببت ندرته .

هذا بالإضافة إلى ما قدمناه من فلة الجلد والمثابرة عند الناشئة الجديدة ، غير إن الذى نريد أن نسجله في كلامنا عن الانتاج الفكرى في العراق هو أن أثر هذه العوامل كان أشد وضوحاً في النثر منه في الشعر .

ولقد تفوق الآن المنظوم على المنثور في العراق ، ذلك لأن الرعة الشاعرية متأصلة في نفوس أهله ، تلك النفوس التي تتميز بالبساطة والصراحة والأنفة فلا غرو أن يستيقظ الشعر في العراق قبل النثر ، ولا غرو أن تكون ملامح الوعي الجديد في فيض قرائح الشعراء أسطع منها في سطور الكتاب . ما دام بين النفسية والشعر ما قدمناه من التقارب .

ولم تزل الصور الشعرية في دواوين الكاظمي والزهاوى والرضاوى والجواهري وغيرهم من فحول الشعراء هي أسطع الصور التي ترسم لنا بوضوح اتجاه المفكر العراقى .

وكان بودى أن أتكلم عن الصورة الواضحة التي رسمها الشعر العراقى للوعي الفكرى في العراق ، إذ أن الكلام عن هذه الصورة موضوع شيق واضح الملامح ، غير أن صيق المجال لا يسمح لى بتحقيق هذه الرغبة ، ولذا آثرت تلخيص النتائج التي أرجحها حول مدى تطور الوعي الفكرى في العراق ، ودلالة الشعر على هذا .

سادنى :

يمكن تصوير الملامح العامة للشعر العراقى في الثلاثين سنة الأخيرة بأنه

بدأ وطنياً مقصوداً على علاج النفسية العراقية ، مع تطرق للقضايا القومية ، فقد تناول كثير من الشعراء قضية الاستقلال ونظموا فيها درراً نفيسة لم تزل سفيراً خالداً يسجل بفخر كفاح هذا الشعب التواق إلى المجد ، ويدل دلالة واضحة على صدق الشعور وحرارة الإيمان في مقاومة المستعمر الغاصب . . ثم استحال قومياً عربياً ، وهو اليوم اجتماعي عام يتجه إلى تهذيب هذا اللون القومي للتعاون في تحقيق الخير والنفع للإنسانية .

هذا عن المنظوم ، أما عن المنشور فلن أتكلم إلا عن لون واحد من ألوانه هو اللون الصحفي ، وذلك لما تتمتع به الصحافة من نصيب وافر في توجيه الوعي الجديد وترويضه . فإذا كانت التريية هي إحدى مقومات الوعي الفكري في أي بلد من أنحاء المعمورة ، فلا شك أن الصحافة ركيزة أخرى من ركائزه الهامة ، وهي أيضاً تمتاز على التريية بأنها تشاركها في واجبها الأول بكونها عنصراً فعالاً من عناصر التوجيه والتثقيف والإرشاد ، وتمتاز عليها بأنها تتم واجب التريية في ترويض الأفكار والأذهان بعد اكتمال نضجها . وهي أيضاً لوحة هامة ، تنقش فيها آخر ملامح الوعي الفكري في البلد الذي تصدر فيه . .

ولا بد للمتكلم عن الصحافة أن يتطرق إلى الأجواء العامة التي تحيط بها والمجالات الرسمية التي تحتضنها فلا بد لنا ونحن في صدد الكلام عن الصحافة العراقية أن نتطرق إلى هذه الأجواء والمجالات التي تحيط بها لنرى مدى حرية تلك الصحافة في الإفصاح عن حاجات المجتمع العراقي ، ومدى ما قامت به من خدمات في ميادين التوجيه والنفع .

لم تزل الصحافة العراقية تكافح لتعديل القانون الذي تخضع له ، أعنى قانون مطبوعات المرقم (٥٧) سنة ١٩٣٣ وتعديلاته ، إذ أن هذا القانون الذي

صدر بعد العهد العثماني بخمس عشرة سنة قد قيد الصحافة العراقية بقيود دونها تلك القيود الأولى ، فبينما كان القانون العثماني مثلاً قد جعل أمر إصدار الصحيفة من حق صاحبها ، إذا بالنظام العراقي يأخذ بنظام الإجازة ، فلا يسمح لأحد بإصدار الصحيفة إلا بعد نيل موافقة الحكومة ، كما أنه جعل من حق الحكومة إنذار الصحيفة وتعطيلها ومصادرتها إذا اقتضى الأمر .

ولا بد من الإشارة إلى الجهود الحميدة التي قدمتها الصحافة العراقية رغم هذه القيود في ميدان الكفاح الوطني .

وفي مقارنة عمومية بين الجريدة العراقية وزميلتها الجريدة الصادرة في القطر الشقيق ، نستطيع المقارن أن يلحظ أن عنصر التوجيه في الميدانين السياسي والاجتماعي للرأي العام العراقي متوفر في الصحافة العراقية أكثر منه في صحافة القطر الشقيق . ويكاد يكون تصدير الصحيفة العراقية أو المجلة يبحث مشكلة سياسية أو اجتماعية . عرفاً مرعياً منذ طفولتها . وبعبارة أخرى أن تكون المسحة الأخبارية الثقيلة في صحافة القطر الشقيق أكثر منها في الصحافة العراقية .

مما تقدم نستطيع أن نستنتج أن من السهل على الباحث التعرف على ملامح الوعي الفكري في العراق وعلى النزعات الاجتماعية والاتجاهات السياسية فيه بملاحظة مدى رواج صحف ومجلات معينة اهتمت بطابعها الخاص .

ولقد عرفت مجلة (سومر) التي تصدرها مديرية الآثار العامة ببغداد ، بطابعها العلمي الخاص ، ومجلات بحوثها هي تاريخ العراق القديم وحفرياتهِ بصورة خاصة . واتسمت مجلة (المعلم الجديد) التي تصدرها وزارة المعارف بطابعها التربوي ، ومما يسجل للحكومة العراقية رعايتها المستمرة لهاتين المجلتين

العظيمتين ، ولم تزل مجلة (الغرى) أوسع المجالات الأدبية الاجتماعية انتشاراً ، وتغلب عليها المسحة الدينية ، وقبل سنتين احتجبت مجلة (عالم الغد) المعروفة بنزعتها القومية العربية المتطرفة . هذا عن المجالات ، أما عن الصحف فقد عرفت (الزمان) بأنها ألمع الصحف المستقلة ، وتتجنب هذه التطرف في أى موضوع تخوضه ، وهى ميدان رحب يكتب فيه معظم قادة الفكر على اختلاف وجهاتهم ، ولعلها تتصف ببعض الصفات التى تتصف بها جريدة الأهرام فى القطر الشقيق .

وعرفت جريدة (الاستقلال) المحتجة بتحمسها للقضايا الوطنية ومناهضتها المستمرة للاستعمار ، وتكاد تكون جريدة (لواء الاستقلال) هى الوارثة الأولى لمعظم ملامح تلك الجريدة والأخيرة لسان حزب الاستقلال فى العراق . واتسمت جريدة (صوت الأهالى) بطابعها التقدمى المتزن ونزعتها العلمية وهى لسان (الحزب الوطنى الديموقراطى) وطابعها انعكاس لمبادئه . واحتجبت جريدة (الوطن) لسان حزب الشعب المنحل لتطرفها . وفى العراق اليوم ما يربو على الثلاثين مجلة وجريدة تصدر مستمرة فى أحنائه ، عدا الصحف والمجلات المتقطعة .

ولا شك أن هذا العدد الضخم بالنسبة لسكانه — ليدل دلالة قاطعة على تحسن الشباب الواعى ، شباب اليوم ، ورغبته الملمحة فى حوض المجالات السياسية .

ومن الإنصاف للجيل الصحافى العراقى المعاصر أن نشير إلى أن فشل معظم تلك الصحف لم يكن يرجع إلى نقص فى مسحتها العلمية أو الإخبارية . ولا إلى عيب فى إدارتها وتوجيهها ، غير أنه كان يرجع فى غالب الأحيان إلى عيوب قاهرة .

وفي مقدمة هذه الظروف ضعف النواحي المادية الممونة لهذه الصحف ،
كقلة القراء ، وقلة الإعلانات من جهة ، وعدم تيسر المستلزمات الفنية
المطبعية من جهة أخرى .

سادنى . :

هذا عرض سريع لمقومات الوعي في العراق اليوم وملاحظه . عددنا فيه
أهم مقومات الوعي الحديث بالعراق ونوهنا بصورة خاصة بالجهود الجبارة
التي تبذلها الحكومة في ثكناتها ومدارسها وسجونها لبعث الوعي الجديد
ورعايته ، كما أشرنا إلى تأكيدها المستمرة بصدد أهدافها العامة التي تلخص
في السعى إلى خلق مواطن صالح يتعاون في سبيل تهيئة الخير والنفع والجمال
للإنسانية .

وأشرنا إلى الصحافة كركن هام من مقومات الوعي ، وكمدان فسيح
لترويضه وتدريبه وتثقيفه ، ومجدنا بفخر المكتبات الأهلية ووصفناها بالجندى
المجهول في حفل المعرفة . وانتقلنا إلى النتاج الفكرى ورجحنا المنظوم
على المنثور ، ونوهنا بفضل النشر الصحافى العراقى على غيره ، غير أننا كدنا
أن صورة الوعي الجديد فى الشعر أوضح ملامحاً منها فى النشر ، ورجحنا
الرأى القائل بأن المستقبل للشعر فى العراق ، وقلنا فى مناهل الوعي ومصادره
بأنها ليست شرقية ولا غربية بل هى مزيج من الشرق والغرب غذته تلك
التركة الهائلة من الثروة الفكرية المحلية ، ووصفنا ملامح هذا الوعي العراقى
بأنها نائرة فوارة تمثل الناحية السياسية الصادرة منه .

وقد أغفلنا قصداً التعمق فى الوعي السياسى ، واكتفينا بتقديم نسخة
من كل من أنظمة الأحزاب الثلاثة فى العراق لهذه الرابطة المباركة .

وما أريد أن أنتهى إليه هو أن طلائع الوعي الجديد تبشر بالخير ، وأنه
يتجه اتجاهاً اجتماعياً بحتاً ، ولكن ضمن ما تسمح به تقاليده وقيمه
الروحية . .

ولقد بدأ الوعي وطنياً واستحال قومياً ، وهو اليوم يهذب اللون القومى
للتعاون التام فى بناء مجد شامخ للانسانية . . هذا ما قلته عن الشعر ، وهو
عينه ما يقال عن الوعي فى جميع ملامحه وألوانه .

تشريعات العمل في البلاد العربية

دراسة تحليلية مقارنة (١)

للاستاذ عبد المغنى سعيد

مدير إدارة البحوث الفنية والإحصاء بمصلحة العمل

يعد التشريع العالى أهم التشريعات الاجتماعية وأعظمها أثراً في حياة الشعوب وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ؛ بل هو مرآة صادقة لهذه الظروف تعكس مدى ارتفاع المستوى الاجتماعى والثقافى للدولة ودرجة تقدمها الاقتصادى . وكلما كان هذا التشريع وافياً وتقدماً عادلاً كان ذلك دليلاً واضحاً على عظمة الدولة ورقبها وسلامة نظامها .

تلك حقيقة واضحة يدركها كل من يتتبع تاريخ التشريع العالى بصفة عامة والأطوار التى مر بها هذا التشريع ، وعلاقتها بتطورات الفكر الاقتصادى والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية طوال الأجيال الماضية .

ولا عجب فتلك القوانين والنظم العالية التى نشاهدها اليوم بدرجات متفاوتة من التقدم فى سائر دول العالم تبعاً لتقدم كل منها ، إنما هى ثمرة كفاح متواصل ، قام به العمال ونقاباتهم ، مؤيدين بتعاليم الاقتصاديين المجددين والمفكرين الديموقراطيين الأحرار ، التى ساعدت على فوز العمال

(١) نص المحاضرة التى أقيمت فى ١٥ يناير سنة ١٩٥١ بدعوة من جمعية شئون

الشرق الأوسط .

بحقوقهم النقاية والسياسية ، ومن ثم زيادة قوتهم ومقدرتهم على استصدار التشريعات العمالية المتعددة .

فلو رجعنا إلى الأعوام التالية للثورة الصناعية وما أحدثته الآلة في ظل الرأسمالية الحرة الجارحة من تنائج وخيمة ، حيث تكس العمال في مصانع سيئة البناء والتنظيم ، لوجدنا العمال يستغلون بأشنع صنوف الاستغلال دون قانون يحميهم ، لأن الفكر الاقتصادي السائد يومئذ كان يطلق لأصحاب الأعمال العنان بدعوى حرية النشاط الفردى ، وخضوع المقدرات الاقتصادية لقوانين طبيعية لا قدرة للدولة على تغييرها .

وما أن بلغت هذه الحالة السيئة المشينة ذروتها في المراكز الصناعية في إنجلترا ، حتى هب بعض المفكرين الإنسانيين الأحرار أمثال كارليل وما كولى يطالبون بتدخل الدولة لوقف هذه الحال ، ولو على الأقل بحماية النساء والأطفال وتحديد ساعات عملهم .

وقد وقف الكاتب الكبير ما كولى يستنجد بضائر النواب الإنجليز في مايو سنة ١٨٤٦ قائلاً في مجلس العموم : إن إنهماك قوى العمال ، وعلى الأخص صغارهم سيخلق منهم جيلاً ضعيفاً ، لا ينتج إلا ذرية ضعيفة .

وسوف لا يمضى وقت طويل حتى تدرکوا أن سوء حال العامل سيأتى بأسوأ الأثر بالنسبة لتلك المصالح التى تستنفدون قوته الجسمية والخلقية من أجلها . إن رفع مستوى الإنسان وتحسين ظروف معيشته هو السبيل الوحيد لأن يحسن كل ما ينتجه .

وتحت ضغط هذه الصرخات ، وبناء على ما كشفت عنه تقارير لجان التحقيق من حقائق مفزعة ، عمدت الحكومة الإنجليزية إلى إصدار التشريعات

لتحديد ساعات العمل للأحداث والنساء ، ولحمايتهم من الاستغلال ووقايتهم من الحوادث ، فكان ذلك بمثابة الإسفين الأول في صرح المذهب الاقتصادي الفردي . وسرعان ما بدأت تتداعى أعمدته بظهور المذاهب الاقتصادية من أنصار تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ودعاة الاشتراكية على اختلاف درجاتهم . فأخذت التشريعات العمالية تنال وتتمدد إلى الكثير من الدول مدفوعة بعوامل ما كان في الوسع وقفها ، مثل ظهور المطبوعات واستثارة الرأي العام ، وتقدم الحركة النقابية ، وفوز العمال بحق التصويت العام ، وما استتبع ذلك من ظهور شخصيتهم السياسية . وسريان الوعي في مختلف طوائفهم .

لم يكن أمام الحكومات إذن إلا أن تتدخل لحماية العمال فحسب وإنما لحماية الرأسمالية أيضاً ، منعاً لسيطرة الشيوعيين على الحركات العمالية وتسخيرهم إياها في هدم النظم القائمة إذا ما وقفت مكتوفة الأيدي ولم تتدخل لتحسين شروط عمل العمال وظروف معيشتهم وإنصافهم .

وكان بسمارك أول من حول هذا الاتجاه بإصداره قوانين التأمين الاجتماعي في المدة من عام ١٨٨٤ إلى عام ١٨٨٩ . والتي تؤمن العمال ضد المرض والحوادث والعجز والشيخوخة . والتي سرعان ما نقلتها بريطانيا وفرنسا وغيرها عن ألمانيا قبيل الحرب الأولى .

فأثقل بذلك التشريع العمالي من مجال الحماية الضيقة النطاق لبعض فئات العمال إلى مجال الاعتراف بالالتزامات الاجتماعية للحكومة وأصحاب الأعمال قبل العمال وفرضها بقوة القانون وتنظيمها .

وإذا ما تتبعنا تطورات التشريع العمالي بعد ذلك لرأينا كيف اطرء

اتساع مجاله وامتد إلى آفاق التنظيم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية نتيجة لغلبة المذاهب الاقتصادية الجديدة ، وظهور علوم جديدة كعلم النفس الصناعى والتنظيم العلمى للعمل .

وقد كان لنظريات هذه العلوم ووسائلها العملية أعظم الأثر فى إقناع أصحاب الأعمال بأن من صالحهم أنفسهم قبل أن يكون من صالح العمال ، أن يعملوا على تحسين ظروف عملهم ومعيشتهم ، ويتجنبوا إجهادهم ، وإثارة تبرمهم ، وأن يعاملوهم كبشر ويسعون للتعاون معهم وكسب رضائهم وغيرتهم على العمل ، وليس كعبيد تساق ، أو آلات تستغل لأطول وقت ، وبأقل كلفة .

وقد أدت تجارب الترشيد العملية فى أواخر الحرب العالمية الأولى وبعدها إلى إبراز مدى ما تحققة هذه النظريات والوسائل من زيادة فى الإنتاج ، وخفض لنفقاته .

وكان من الطبيعى بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، أن يظهر هذا الاتجاه الجديد أوضح ما يكون فى بناء السلام ، فاعتبر توافر العدالة الاجتماعية شرطاً أساسياً لاستقرار السلام العالمى وأعلن أن من الضرورى سن التشريعات العادلة للعمل .

وقد أنشئ مكتب العمل الدولى عام سنة ١٩١٩ بقرار من مؤتمر الصلح . وقام المكتب بإقرار الكثير من الإتفاقات الدولية المنظمة لشروط العمل وللعلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال ، التى تعد نواة للتشريع الدولى للعمل إذ تلزم الدول المنضمة إليها بأن تمشى أحكام قوانين العمل بها مع أحكام هذه الاتفاقيات ، وذلك سعياً وراء تحقيق تشريع دولى موحد للعمل ،

ومنع إساءة ظروف العمل في بعض الدول خفضا لنفقات الإنتاج في غمار المنافسة الاقتصادية الدولية .

ومصر وأغلب الدول العربية الشقيقة أعضاء في هيئة العمل الدولية .
فكان هذه الدول جميعا مطالبة بأن تتمشى تشريعاتها مع الاتجاهات الدولية الحديثة لتشريع العمل .

فكم سارت هذه الدول في هذا الاتجاه ؟ وهل تعد تشريعاتها العمالية متقدمة أم متأخرة ؟ وما أوجه النقص فيها ؟ وما السبيل إلى استكمالها ؟ .

الواقع أن هذه التشريعات أقرب إلى التأخر منها إلى التقدم .
ولو رجعنا إلى عدد الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الدول العربية الأعضاء في هيئة العمل الدولية ، لوجدنا أنه من بين الثمان والتسعين اتفاقية المبرمة حتى مارس سنة ١٩٥٠ انضمت كل من مصر والعراق إلى ست اتفاقيات فقط ، وسوريا إلى اتفاقية واحدة .

ولم تتضمن لبنان إلى أي من الاتفاقات ، بينما ترى أن بلغاريا قد انضمت إلى ٦٢ اتفاقية ؛ وفرنسا إلى ٤٩ ، وإنجلترا إلى ٤١ ، وبلجيكا إلى ٣٨ ، وأسبانيا إلى ٣٤ ، وبولندا إلى ٣٣ ، والمكسيك إلى ٣٢ . وهكذا

ولو بحثنا عن علة التأخر ألفيناها في تأخر الفكر الاقتصادي ، وضعف الحركة العمالية وكتبها إلى عهد قريب ، وبطء انتشار الوعي الاجتماعي بين

شعوبها ، ولرأينا وراء هذا التأخر آثار نظرية عنيقة متأخرة ألا وهي نظرية التدرج في التشريع التي تسلم بتأخرنا بالنسبة للدول الأخرى وتفترض أننا سنظل طويلا على هذا التأخر ، فتقول بوجوب التدرج والبدء بما بدأت الدول المتقدمة الآن خلال مراحل تأخرها في القرون الماضية. وقد غالت الدول العربية في تطبيق هذه النظرية حتى لقد رأينا لجنة الضرائب مثلا تزيل التراب عن أول مشروع ضريبة للدخل في عهد ولیم بت لتستنير به في أول مشروع للضرائب المباشرة في مصر . وفي تسريعات العمل بدأت الحكومات بالقوانين المحصورة في نطاق الحماية الإنسانية المجردة لبعض فئات العمال كقانون تشغيل الأحداث وقانون تشغيل النساء وقانون التعويض عن الإصابات. ولم تخط بهذه القوانين خطوات محسوسة نحو التنظيم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية .

وبداية التشريع العمالي في الدول العربية تكاد تجتمع في زمن واحد ، إلا أن أسبقية بعض الدول العربية على غيرها في ميدان التشريع العمالي بأعوام قلائل إنما ترجع إلى اختلاف اتجاهها نحو التصنيع ومدى الخطوات التي قطعتها في تحولها الصناعي .

فالتشريع العمالي بدأ في مصر لأنها كانت الأسبق إلى الأخذ بسبيل الصناعة، ثم في العراق حيث وجدت صناعة البترول مع بعض الصناعات الصغيرة الناشئة، ثم في سوريا ولبنان إذ ظهرت في الأعوام الأخيرة المعالم الأولى لنهضة صناعية مقبلة ، ويوم اكتشفت آبار البترول وامتدت بذلك الصناعة إلى المملكة العربية السعودية يوم ظهرت التشريعات العمالية بها في أواخر عام ١٩٤٧ . هذا ولم تصدر بعد تشريعات عمالية في شرق الأردن واليمن وزوجان تعمل حكومات القطرين على سد هذا النقص في القريب العاجل .

ومن ذلك نرى أن التشريع العمالي يأتى فى أعقاب النهضات الصناعية ويتقدم بتقدمها .

ولهذا رأينا تشريعات العمل فى الدول العربية لا تظهر إلا بظهور الصناعة ، ولا تطبق عند ظهورها على عمال الزراعة رغم حاجتهم الملحة إليها من أجيال مضت !

ويرجع ذلك إلى غلبة نواب الريف وأغلبهم من ملاك الأراضى الزراعية ، على المجالس النيابية فى الدول العربية

ولم يقتصر الأمر على استثناء عمال الزراعة من جميع القوانين العمالية . بل روعى فى أحكام هذه القوانين تخفيف أعبائها والتزاماتها ما أمكن عن كاهل أرباب الصناعة بدعوى التزام نظرية التدرج ولتجنب إرهاق الصناعة الناشئة .

ولنتقل الآن إلى دراسة مقارنة لقوانين العمل فى الدول العربية وهذه القوانين جميعاً باستثناء أحدثها فى المملكة العربية السعودية لم تمنح للعمال الزراعيين أن ينتفعوا بما تضمنته من مزايا .

أما بالنسبة لعمال المؤسسات الصناعية والتجارية ففما يلى ملخص بما تكفله لهم تشريعات العمل من حماية وامتيازات خاصة :

١ - حماية الامرات ، وسمه التفصيل الأدنى :

إن الاتجاه الحديث هو عدم الوقوف عند مجرد الحماية الإنسانية للاحداث لتحديد ساعات عملهم وتنظيم راحتهم اليومية والأسبوعية ووسائل وقايتهم الصحية وسلامتهم من الحوادث الخ .

وإنما العمل على تنظيم التلمذة رفعا لمستوى المران على والفن وصيانة لاتجاه
الا حداث نحو مهن أو صناعات تناسب مع ميولهم واستعداداتهم الطبيعية، وجميع
تشريعات العمل العربية لا تحقق هذه الأغراض وان كانت تحرم العمل الليلي
للأحداث وتمنع اشتغالهم في بعض الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة سوى
بعد سن معينة وبشروط حددها القانون كإثبات اللياقة الصحية وتوافر وسائل
الوقاية في المصانع الخ ..

أما ساعات عمل الأحداث فتختلف من قانون لآخر ، فهي في مصر ٧
ساعات للأحداث بين التاسعة والثانية عشرة و ٩ ساعات للأحداث الذين تبلغ
أعمارهم الثانية عشرة فأكثر .

أما في العراق فهي ٤ ساعات للأحداث ما بين العاشرة والثانية عشرة وثمان
ساعات للأحداث من فئة سن الثانية عشرة فأكثر .
وفي سوريا حددت ساعات عمل الأحداث بست ساعات في اليوم وذلك
حتى سن السابعة عشرة .

أما سن التشغيل الأدنى أى الذى لا يصرح قبله باشتغال الأحداث فهو في
مصر ١٢ سنة في أغلب الصناعات و ٩ سنوات في صناعات قلائل .
بينما هو في سوريا ١٣ سنة والعراق ١٢ سنة مع جواز خفضه إلى ١٠
سنوات في بعض الصناعات .

وفي المملكة العربية السعودية ١٠ سنوات مع جواز رفعه في بعض المناطق .
وهذه المقارنات تبين لنا مدى انخفاض سن التشغيل الأدنى في الدول العربية
بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة ، حيث الاتفاقات الدولية أرقام ٥٨ و ٥٩ و
٦٠ الخاصة بتشغيل الأحداث في الأعمال البحرية والصناعية والأعمال غير الصناعية
على التوالى قد حددت سن التشغيل الأدنى بخمسة عشرة سنة بينما حددته الاتفاقية

الدولية رقم ١٠ بأربعة عشرة سنة في الزراعة :

وأعود فأكرر هنا ما دعوت إليه في أكثر من مناسبة من ضرورة العمل على رفع سن التشغيل الأدنى إلى ١٥ سنة تمسها مع الاتفاقات الدولية المذكورة ومنعاً لاستغلال الأحداث ولما لاقبال أصحاب الأعمال على عملهم الرخيص من أثر سىء على أجور البالغين ، وصياناً لاستكمال الجيل الجديد لفرض التعليم والمران الكافية لمواجهة مشا كل الحياة بنجاح ، فضلاً عن أن هذا الرفع من وسائل علاج مشكلة البطالة .

٢ — حماية النساء العاملات :

نظمت قوانين العمال في مصر والعراق وسوريا ولبنان تشغيل النساء وكفلت حمايتهن فيما عدا قانون العمل في المملكة العربية السعودية الذي لم يتعرض لموضوع العاملات لأن التقاليد هناك لا تسمح بتشغيلهن . والقوانين الأربعة تحرم العمل الليلي للنساء وتمنع تشغيلهن في بعض الصناعات الخطرة .

وقد حدد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ ساعات عمل النساء بتسع ساعات يومياً ، بينما لم تحدد قوانين الدول العربية الأخرى ساعات عملهن لأنها حددت ساعات العمل بثمانى ساعات لجميع فئات العمال ذكورا وإناثا :

وقد نصت هذه القوانين على امتيازات خاصة بالحمل والولادة فنص القانون اللبناني على منح العاملات أجازة عند الولادة لمدة ٤٠ يوماً بأجر كامل : وحدد قانون العراق هذه الأجازة بثلاثة أسابيع قبل الوضع وثلاثة أسابيع بعد الوضع أى بمعدل ٤٢ يوماً في الجملة .

وفي سوريا حددت الأجازة بخمسين يوماً بأجر كامل للعاملات اللائي يزيد

مدة خدمتهن على ثلاث سنوات ونصف أجر بالنسبة العاملات ممن تتراوح مدة خدمتهن بين سنة وثلاث سنوات .

أما القانون المصرى فحدد أجازة الوضع بشهر قبل الولادة ونصف شهر بعدها .

ولا تتقاضى الوالدة سوى نصف الأجر عن نصف الشهر التالى .
وواضح هنا أن قانون تشغيل النساء المعمول به فى مصر يجب تعديله بحيث تكون أجازة الوضع كلها بأجر كامل .

٣ - ساعات العمل اليومى والامبرالاضافى :

حددت قوانين العمل فى سوريا ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية ساعات العمل بثمان ساعات فى اليوم أو بثمان وأربعين ساعة فى الأسبوع كقاعدة عامة .

أما مصر فتأخرت عن شقيقتها فى هذه الناحية إذ أن المشرع اقتصر على تحديد ساعات العمل اليومى بتسع ساعات فى التجارة ودور العلاج (القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦) وفى بعض الصناعات الخطرة (وقد حددها القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ وقراراته الوزارية التى صدرت تباعا بخمس وخمسين صناعة) .

فكان ساعات العمل فى الصناعات الخطرة فى مصر أعلى منها فى جميع الصناعات فى الدول العربية بل أن بعض هذه الدول كسوريا خفضت ساعات العمل اليومى إلى ٧ ساعات فى الصناعات المرهقة .

مما سبق يتضح أن ساعات العمل في الصناعات غير الضارة بالصحة وغير الخطرة مازالت دون تحديد وهذا وضع يجب تعديله سريعاً . وتنتظر وزارة الشؤون الاجتماعية الآن في هذا التعديل بإصدار قانون يحدد ساعات العمل بثمان في الصناعة والتجارة الخ . . . بصفة عامة . متشياً مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بذلك والتي تحدد ساعات العمل بثمان وأربعين ساعة في الأسبوع في التجارة والصناعة وبأربعين ساعة في صناعة النسيج والأشغال العمومية .

وتجيز قوانين العمل في مناسبات أو في حالات استثنائية معينة تشغيل العمال لمدة أطول من الساعات المحددة على أن يصرف لهم أجر إضافي بمعدل ٢٥٪ زيادة على الأجر العادي في مصر وسوريا والعراق و ٥٠٪ في لبنان .

٤ - الراحة الأسبوعية :

ينص القانون العراقي والعربي السعودي على أن يمنح العمال يوماً للراحة الأسبوعية بأجر كامل . ويحدد القانون السوري الراحة الأسبوعية بأربعة وعشرين ساعة متوالية والقانون اللبناني بـ ٣٦ ساعة متوالية وذلك بدون أجر . أما التشريع المصري فيقصر الراحة الأسبوعية وبدون أجر على عمال التجارة ودور العلاج (القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٦) أما عمال الصناعة فلا يوجد في القوانين القائمة ما يكفل لهم هذا الحق وهذا نقص يجب تداركه عاجلاً في تشريع العمل المصري .

٥ - الإجازات السنوية المرفوعة :

تفاوتت مدة الإجازات السنوية بأجر التي يمنحها القانون للعمال في الدول العربية المختلفة . فهي في لبنان ١٥ يوماً في السنة بأجر كامل لكل من تزيد

مدة خدمته على سنة . وهي في سوريا أسبوعان بأجر كامل بالنسبة لعمال المؤسسات التي تستخدم ١٠ عمال فأكثر ، ويجوز للعمال الحصول على أجازة إضافية بدون أجر لمدة ١٠ أيام في السنة . ولعمال العراق الحق في أجازة سنوية بأجر كامل متجمعة بواقع يوم واحد عن كل شهر . وإذا لم يأخذ العامل أجازته السنوية المدفوعة كان له الحق في استرداد متجمد أجر ما يقابلها عند ترك الخدمة علاوة على مكافأته ، وفي المملكة العربية السعودية أعطى القانون العمال الذين يعملون في مؤسسات صناعية تستخدم ١٠ عمال فأكثر الحق في أجازة سنوية بأجر كامل لمدة ١٠ أيام في السنة . هذا عدا أيام العطلة الرسمية التي يمنع فيها العامل أجازات بأجر ، بعكس الحال في مصر حيث لم تنص المادة ٣٧ من قانون عقد العمل الفردى على عدم خصم أيام العطلة الرسمية من الأجازة السنوية المدفوعة . وإن كان المفهوم ضمناً والمفروض منطقياً أن لا تخصم هذه الأيام من الأجازة السنوية لأنها لا تحقق أغراضها من حيث الراحة والاستجمام إلا إذا أخذت متصلة غير مجزأة ، إلا أن أكثر أصحاب الأعمال المصريين يستغلون هذا النقص الذى فأت على المشرع المصرى تداركه ، فى تجزئة أجازات العمال وخصم أيام الأجازات الرسمية من أجازاتهم السنوية المدفوعة ، فضلاً عن ضآلة مدتها بالنسبة لمثيلاتها فى الدول العربية الأخرى فهى كما حددتها المادة ٣٢ من قانون عقد العمل الفردى ٧ أيام فى السنة لعمال المياومة إلا من يشتغل منهم بعمل خطر أو ضار بالصحة فترفع أجازته إلى ١٠ أيام فى السنة . أما عمال الشهرية والموظفون فحددت المادة أجازتهم بخمسة عشر يوماً فى السنة .

٦ — الأجازات المرضية :

تكفل قوانين العمل فى الدول العربية لعمالها الحق فى أجازة مرضية تختلف

مدتها وفئات أجرها من دولة لأخرى. فهي في مصر ٣٠ يوماً في السنة بنصف أجر ، وفي العراق بمعدل ٤ أيام عن كل ٣ شهور بأجر كامل ، وفي سوريا شهر كامل ونصف شهر بنصف أجر و ٥ شهور بدون أجر ، وفي لبنان شهر بأجر كامل وشهر بنصف أجر ، ولمن تزيد مدة خدمتهم على حد معين تزداد مدة الأجازة إلى ٢ ½ شهر بأجر كامل و ٢ ½ شهر بنصف أجر . أما في المملكة العربية السعودية فتمنح الأجازات المرضية بواقع ١٥ يوماً في السنة بأجر كامل .

٧ - التعويض عن إصابات العمل :

كفلت التشريعات العمالية في الدول العربية حق العامل في التعويض عن إصابات العمل . وقد حددت فئات التعويض في مصر بأجر ١٠٠٠ يوم بين حدين أدنى وأعلى وهما ١٥٠ و ٤٠٠ جنيه على التوالي وذلك في حالة الإصابات التي تؤدي إلى وفاة العامل ، وبأجر ١٢٠٠ يوم بين حدين أدنى وأعلى وهما ١٨٠ جنيه و ٧٠٠ جنيه في حالة العاهة الكلية . أما بالنسبة للعاهات الجزئية فتختلف نسبة التعويض تبعاً لدرجة العاهة . ومن جهة أخرى يكفل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ تعويض العمال عن أمراض المهنة بفئات مماثلة لفئات التعويض عن حوادث العمل .

وفي العراق يدفع التعويض بواقع أجر سنتين أي أجر ٧٣٠ يوماً في حالة الوفاة أو العجز الكلي وتدفع تعويضات مناسبة عن العاهات الجزئية وأمراض المهنة .

وفي سوريا يقدر التعويض بأجر ٥٠٠ يوم في حالة الوفاة أو العجز الكلي وذلك على أساس أن عمر المصاب ٦٠ سنة ، فإذا قلت سنه عن هذا الحد أضيف

إلى التعويض أجر شهر عن كل سنة من عمر المصاب حتى الثامنة عشرة .
وتختلف تعويضات العاهات الجزئية تبعاً لدرجة العاهة .

وفي لبنان يقدر التعويض بأجر ١٠٠٠ يوم في حالة الوفاة وبأجر ٨٠٠ إلى ١٢٠٠ يوم في حالة العاهة الكلية تبعاً لعمر العامل . ويتحمل صاحب العمل ثمن الأطراف الصناعية في حالة العاهة الجزئية بالإضافة إلى تعويض مناسب .
وفي المملكة العربية السعودية يدفع التعويض بواقع ١٢ ألف إلى ٢٧ ألف ريال في حالة الوفاة أو العجز الكلي . وتختلف التعويض عن العاهة الجزئية تبعاً لدرجتها

٨ - المكافأة عن مدة الخدمة :

نظراً لعدم وجود نظم للتأمين الاجتماعي في الدول العربية تتضمن التأمين ضد البطالة ، حرص المشرع في الدول العربية على أن يحتفظ للعمال بالحقوق في مكافأتهم عن مدة الخدمة ، إذا استغنى صاحب العمل عن خدمتهم ، وذلك ليستعينوا بالمكافأة على العيش إلى حين حصولهم على عمل آخر ، أو لاستثمارها بعد تقاعدهم .

وتتفاوت فئات المكافآت في الدول العربية وأقلها وأكثرها تعقيداً الفئات المنصوص عليها في التشريع المصري . فهي في لبنان بواقع أجر شهر عن كل سنة خدمة ، مع الإبقاء على حق العامل في مكافأته إذا اعتزل في سن الستين أو بعد ٢٥ سنة خدمة . ويفتقر التشريع المصري إلى مثل هذا النص إذ يسقط حق العامل في المكافأة إذا ترك العمل من تلقاء نفسه أيًا كانت مدة خدمته ، ونأمل أن تراعى مصلحة العمل هذا عند تعديل القانون عقد العمل الفردي . مع اعطاء المكافأة أيضاً لمن يتركون عملهم للقيام بعمل آخر .

وتحتسب المكافأة في مصر بواقع ١٠ أيام عن السنة للعمال المشتغلين بأجر اليوم أو الأسبوع أو القطعة ، بحيث لا تزيد على أجر ست شهور كحد أقصى . أما بالنسبة لعمال الشهرية فتحتسب بواقع أجر نصف شهر عن كل من السنوات الست الأولى . وأجر شهر عن السنوات الباقية بحيث لا تزيد على أجر ٩ شهور كحد أقصى . ويرفع هذا الحد إلى ١٢ شهراً لمن تتجاوز مدة خدمتهم العشرين سنة .

وفي العراق تحتسب المكافأة بواقع أسبوعين عن كل سنة خدمة وذلك بشرط انقضاء ٤ سنوات على العامل في خدمة المؤسسة .

وفي المملكة العربية السعودية تحتسب بواقع ١٥ يوماً عن كل سنة بالنسبة للعمال المشتغلين بأجر الأسبوع أو القطعة . أما بالنسبة لعمال الشهرية فبواقع نصف شهر عن السنوات الست الأولى ثم بواقع شهر عن السنوات التالية .

٩ - النقابات وجمعية التنظيم النقابي ، والمجالس المشتركة

اعترفت قرانين العمل في مصر وسوريا والعراق ولبنان بحق العمال في تأليف نقابات تدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتعطى القوانين المذكورة للنقابة الشخصية المعنوية بشرط تسجيلها في وزارة أو مصلحة الشؤون الاجتماعية . وقد حدد القانون المصري العدد الأدنى لتأليف النقابات بخمسين عضواً بينما حددته القانون العراقي بعشرين عضواً ولم يتعرض القانونان السوري واللبناني لمثل هذا التحديد الذي لا ينص عليه غالباً في التشريعات النقابية .

ويحرم القانون المصري اشتغال النقابات بالمسائل الدينية منعاً للمنازعات الطائفية ، كما يحرم اشتغالها بالمضاربات المالية منعاً لتبديد أموال النقابة ، وكذلك

يحرم اشتغالها بالمسائل السياسية إلا أن هذا لا يمنع أن يزاول أعضاء النقابة بصفته الشخصية وكأفراد ما شاءوا من النشاط السياسي دون اقتحام النقابة كتنظيم جماعي في نشاطهم . وللنقابات أن تؤلف اتحادات مهنية أو صناعية . وستعد لائحة الاتحاد العام كقمة المحرم في التنظيم النقابي .

وقد خطت سوريا خطوة أبعد نحو تحقيق التعاون بين نقابات العمال ونقابات أرباب الأعمال ونحو تأليف ما يقترب من نظام المجالس المشتركة ، إذ نص قانونها على أنه متى تألفت في المحافظة نقابة عمال ونقابة أرباب أعمال لإحدى المهن ، تشكل في البلدة التي عينت مركزاً للنقابات لجنة مشتركة تسمى « لجنة المهنة المختلطة » لها شخصيتها المعنوية وتتوخى الاهتمام بالمصالح العامة للمهنة وتوثيق عرى التضامن وأوامر الأخاء بين العمال وأصحاب الأعمال وأخيراً التوفيق أو التحكيم فيما يحيله عليها الفريقان من خلافات فردية أو جماعية ولا يوجد نص يماثل هذا في التشريعات العربية الأخرى . وتدرس مصلحة العمل الآن موضوع إدخال هذا النظام في مصر على نطاق واسع .

١٠ - التوفيق والتحكيم :

تتناول تشريعات العمل في الدول العربية هيئات ووسائل وإجراءات التوفيق والتحكيم وهي على اختلافها شكلاً تتفق جميعاً في قيامها على النظام الثلاثي أى على تمثيل الحكومة والعمال وأصحاب الأعمال . وفي اشتغال هيئات التوفيق والتحكيم على العنصر القضائي الذي يتولى رئاستها . والتحكيم هو الدرجة التالية للتوفيق في حالة فشله . وقد حرم الاضراب خلال مباشرة إجراءات التوفيق أو التحكيم ، وفي المنافع العامة كمبدأ .

١١ - الترايير العامة للمهارة والوقاية الصحية :

نص القانون اللبناني على اتخاذ التدابير العامة للسلامة والوقاية الصحية التي تطبق على جميع المؤسسات فيما يتعلق بتدابير الوقاية من الحوادث ووسائل الإنارة والتهوية وامتصاص أو إخراج الغبار والدخان وإنشاء المغاسل الخ . . . وفي العراق يحدد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٩ الشروط الصحية والهندسية الواجب توافرها في المؤسسات الصناعية ، وهو يماثل قانون المصنع في الدول الغربية ويتمشى مع الاتجاهات الحديثة لهذا التشريع الحيوى الذى لم تأخذ مصر به مع الأسف ولئن كانت لأئحة الرخص التي تشرف مصلحة الرخص على تنفيذها تتضمن بعض هذه الاشتراطات الصحية والمتعلقة بالسلامة إلا أنها قاصرة على مرحلة التصميم والإنشاء ولا تفي بالغرض . وقد ألفت في مصلحة العمل أخيراً لجنة لإعداد قانون للمصنع على ضوء أحدث القوانين المماثلة في الدول الأخرى وأنماط الوقاية الدولية .

١٢ - مكاتب الترخيم :

نص قانون العمل السوري على إنشاء مكاتب نخديم عامة مجانية وعلى إلغاء جميع مكاتب الترخيم بأجر .

كما نص القانون اللبناني على إنشاء مكاتب لتسجيل المتعطلين وللعمل على إيجاد أعمال مناسبة لهم مع توجيههم تبعاً للاحتياجات الاقتصادية .

وفي العراق نص القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٦ على إنشاء مصلحة رسمية

لتسجيل وتخصيم العمال المتعطلين وقد جعل القانون المذكور تسجيلهم اجبارياً وأوجب على أصحاب الأعمال أن تكون تعييناتهم عبر وكالة الاستخدام مع حريتهم في الاختيار من بين من ترشحهم الوكالة أما في مصر فتزاول مكاتب التخصيم عملها بدون قانون ينظمها .

وقد كان تنظيم القوى العاملة محل دراسة مستفيضة خلال العام الماضي واستعانت المصلحة في ذلك بخبير دولي وأعدت مشروعاً بقانون ينظم الاستخدام أحاله مجلس العمل الاستشاري الأعلى على لجنة فرعية :

١٣ - الحد الأدنى للأجور .

اختلفت الآراء في جدوى التشريعات الخاصة بالحد الأدنى للأجور والاتجاه الدولي الآن يقوم على تأليف لجان خاصة بتحديد الأجور لما يتميز به هذا النظام من مرونة وقدرة التكيف تبعاً لظروف الصناعات المختلفة وتقلبات الأحوال الاقتصادية . ويقضى قانون العمل السوري بتأليف ٥ لجان لتحديد الأجور في الصناعة والتجارة والمهن الحرة وذلك في دمشق وحلب وثلاث مناطق أخرى . وتشكل هذه اللجان من مندوبين حكوميين وآخرين عن نقابات العمال وأصحاب الأعمال . ونص القانون اللبناني على تأليف لجان مماثلة ، على أن يعاد النظر في تحديد الأجر الأدنى كلما دعت الظروف الاقتصادية لهذا .

أما في مصر فلا يوجد نظام مماثل لتحديد الأجور وقد تألفت لجنة بمصلحة العمل لدراسة هذا الموضوع .

وتوجد الآن بضعة أوامر لتحديد الحد الأدنى للأجور إلا أنها قاصرة على مهن معينة وفي مناطق محددة .

١٤ - الالتزامات الاجتماعية لأصحاب الأعمال قبل عملهم :

نصت قوانين العمل المصرية والعربية السعودية على مثل هذه الالتزامات . ويتلخص ما نص عليه القانون السعودي منها في إنشاء كُنُتِنات ومطاعم ومغاسل وأندية وحدائق ومساكن صحية للعمال مع عدم جواز إسكان أكثر من عاملين من العزاب في غرفة واحدة مساحتها 12×15 قدماً ؛ وهذه الالتزامات الاجتماعية مقتبسة من التشريع المصري حيث أوجبت المادة ٣٤ من قانون عقد العمل الفردى توفير العمل الصحى الملائم وتقديم وجبات الغذاء وتيسير وسائل الانتقال لعمال المصانع البعيدة عن العمران ، كما أوجبت على صاحب العمل الذى يستخدم أكثر من مائة عامل رعاية عماله صحياً بعلاجهم من المرض مع صرف الدواء بالمجان .

١٥ - التأمين الاجتماعى :

التأمين الاجتماعى أرقى وأهم التشريعات الاجتماعية والعالية إلا أنه لم يطبق بعد للأسف فى أى من الدول العربية وإن كانت سوريا قد حرصت على تضمينه فى دستورها الجديد حيث نصت المادة على أن :

« لكل مواطن حق فى أن تكفله الدولة وتكفل أسرته فى حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة والبطالة غير المتعمدة .

ولتحقيق هذا يوضع نظام للضمان الاجتماعى تساهم الدولة والمؤسسات والأفراد فى توفير المواد الكافية له » .

أما فى مصر فقد أعد فى العام الماضى نظام نهائى للتأمين الاجتماعى تضمن

التأمين ضد المرض والعجز والحوادث والشيخوخة ، مع إرجاء التأمين ضد البطالة إلى حين استكمال إنشاء أداة استخدام كافية فعالة ؛ إلا أن هذا المشروع أوقف مؤقتاً ليفسح الطريق لمشرع آخر رؤى أن يبدأ به أولاً لإنقاذ فئات أمس حاجة وأتعب حلاً ، ألا وهو مشروع الضمان الاجتماعي القائم على التزام الدولة بكفالة الأيتام والأرامل والعجزة والمسنين ، وهو أقرب ما يكون إلى قانون متواضع الفئات محدود النطاق للمساعدات العامة .

ولا شك أن من التجاوز تسميته بالضمان الاجتماعي ، لأن معنى الضمان من الاتساع بحيث يشمل التأمين الاجتماعي ونظام المساعدات والرعاية الصحية العامة .

كلمة ختامية

من هذه العجالة يتضح لنا أن تشريعات العمل العربية تحتاج إلى الكثير من الاستكمال والتعديل ، كي تتمشى مع الاتجاهات الحديثة للتشريع الدولي للعمل ، ولكي تحقق المساواة الواجبة بين عمال العالم .

قد يقال إن الشرق العربي لم يصل إلى درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي بلغها الغرب ؛ وقد يرى دعاة التدرج في هذا سبباً للإبقاء على ما في تشريعات العمل العربية من نقص ، إلا أننا نرد على ذلك بأنه من المستحيل أن نطبق على عمالنا تلك القوانين البالية التي كانت تطبق على عمال الغرب منذ

نحو قرن إذا كنا نريد للشرق العربي أن يتحول تحولا صناعيا ناجحا، ويتقدم اقتصاديا وسياسيا، وذلك فضلا عن الاعتبار الآتية :

١ — إن التشريع العمالي قد تقدم بتقدم الفكر الاقتصادي، فيجب أن نأخذ في قوانيننا العمالية بما يتفق مع أحدث النظريات الاقتصادية وأنجحها تطبيقا في الدول المتقدمة .

٢ — يجب أن يتقدم التشريع العمالي جنبا لجنب مع تقدم الوسائل الفنية للإنتاج، ومع اطراد زيادة كفاية إنتاج العامل وما تفرضه عليه من جهد عصبي يستلزم تحسين ظروف عمله وتوفير وسائل الراحة له، ونحن هنا في الشرق العربي يجب أن نبني تحولنا الصناعي على أحدث الوسائل الفنية إذا أردنا له النجاح والصمود في وجه المنافسة الأجنبية فإذا أخذنا بأحدث الوسائل الفنية كان لزاما علينا أن نأخذ بأحدث تشريعات العمل، ولن يكون في هذه التشريعات ما يضر صناعتنا الناشئة بل هي على العكس من عوامل تقدمها ورواجها، ولا يتسع المجال لشرح هذا تفصيلا، فقد عالجته في الفصل الأخير من كتاب نحو « الرشد الاقتصادي »، حيث اعتبرت تأخر التشريع العمالي والاجتماعي في طليعة عوامل إعاقة امتداد حركة الترشيح إلى مصر .

٣ — إن تأخر التشريع الاجتماعي والعمالي كثيراً ما يؤخذ علينا في المحافل الدولية، ولعل أفضل وسائل الدعاية لنا في الخارج أن نعمل على استكمال هذا التشريع .

هذا ولا ندعو إلى تعديل القوانين القائمة بما يتفق مع الاتجاهات

الدولية الحديثة كتشريع العمل فحسب ، بل ندعو إلى أن تحذو الدول العربية حذو سوريا الناهضة فتضمن دساتيرها بنوداً خاصة بحق العمل كما هو المتبع في الدساتير الحديثة ، فقد نصت المادة ٢٦ من الدستور السوري على أن : « العمل حق لجميع المواطنين ، وواجب يمليه الشرف ، وهو أهم العناصر الأساسية في الحياة الاجتماعية ، وعلى الدولة أن توفره للمواطنين ، وأن تضمنه بتوجيه الاقتصاد الوطنى والنهوض به » . ولا شك أن في تضمين الدساتير مثل هذا النص التقدمى أهمية اجتماعية واضحة .

الصناعة في سوريا

حاضرها ومستقبلها

بقلم : رفيق الكسم

بكلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

وعضو جمعية شئون الشرق الأوسط

أخذت سوريا في السنوات الأخيرة تتحو نحو التصنيع ، ويرجع تأخرها في هذا الميدان إلى الظروف والأسباب الآتية : —

١ — العامل الطبيعي ، والذي يتصل بتركيب الأراضي السورية من حيث عدم وجود الحديد والقوى المحركة .

٢ — عامل يعود بنا إلى الماضي البعيد ، وهو كشف رأس الرجاء الصالح الذي حول سير القوافل التي كانت تمر بسوريا في طريقها إلى الشرق الأقصى ، والعائدة منه ، وبذلك فقدت البلاد سوقا كبيرة لها ، وهي القوافل التجارية التي كانت تمر بها وتخط فيها مدة من الزمن ، تشتري نسبة كبيرة من المصنوعات السورية من أقمشة وأسلحة ، وبذلك بدأ النشاط الصناعي والتجاري في سوريا يتضاءل .

٣ — العاهل السياسي ويتميز بمرحلتين :

(١) كون سوريا إحدى الولايات التابعة للامبراطورية العثمانية ، والتي لم تكن لا ترغب في تقوية إمكانيات سوريا الاقتصادية ، وخاصة الصناعة

(١) كاتب هذا البحث من أبناء سوريا .

خوفا من أن تصبح قوية وتطالب بالانفصال عن هيكل الامبراطورية . أضف إلى أنه في تلك الفترة الممتدة من ١٨٠٠ إلى ١٩٠٠ ظلت أسواق سوريا مفتوحة أمام البضائع الأوربية الرخيصة الثمن .

ويدعم ذلك ما جاء به كتاب « الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط » ترجمة الدكتور **رايبر** صفحة ٢٤٤ و نصه « إن المصانع السورية التي انتجت حوالي ١٣٠٠ قنطار من الأقمشة الحريرية المنتجة في ورش حلب ودمشق وطرابلس وحماه وبيروت ودير القمر اضطرت إلى أن تخلى مكانها للمصنوعات البريطانية » .

كما أن المستشرق الفرد فون كريمر الذي زار دمشق عام ١٨٥٠ قال إن استيراد البضائع البريطانية والسويسرية كان ضربة قاصمة في صميم الصناعة السورية وما امتازت به دمشق من صناعة نسيج الحرير في ذلك الوقت لأن هذه الأقمشة المستوردة أرخص ثمنًا بمقدار الربع عن مثيلتها الدمشقية وإن كانت أقل متانة ، فأقبلت الطبقات الفقيرة على شرائها .

ب — كون سوريا تحت سيطرة الانتداب الفرنسي إذ عملت فرنسا على الحد من نشاط السوريين في أكثر من ناحية من نواحي التطور ، فأخذت تنادى أن سوريا بلد زراعي ويجب أن تختص بالزراعة للملأمة المناخ والتربة . . . الخ ، وأخذت تضع تعريفات جمركية مخفضة على الواردات وخاصة على السلع الفرنسية والسكالية على وجه الخصوص والتي تستهلك بسرعة ، فكانت سوريا بذلك سوقا مفتوحا أولا أمام السلع الفرنسية السكالية وثانيا أمام باقي السلع الأوربية .

« في شهر أيار (مارس) سنة ١٩٢٨ انعقد في بيروت مؤتمر التجارة

والصناعة السورية اللبنانية وخرجوا بوضع مطالب دقيقة بغية إنعاش الصناعة جاء فيها « تبين من هذا الدرس يا حضرة المفوض السامي أن زيادة الرسوم الجمركية على الصادرات أصابت في الصميم تجارة إعادة التصدير التي كانت قديماً مورداً من أكبر موارد الثروة في البلاد وأن فرض الرسوم الفاحشة على المواد الأولية ، بالإضافة إلى السياسة التجارية اللبنانية والممتدة في فلسطين والتي نحن مقيدون معها بانفاق تجاري يعمل لمصلحتها ، يؤول إلى خراب صناعاتنا وأن السياسة الاقتصادية التي تتمشى عليها السلطة المنتدبة بدلا من أن تشجع تجارة هذه البلاد وصناعاتها تجرّها إلى خراب أكيد » كما أيد هذه النتائج ، الأستاذ غبرئيل منسى رئيس جمعية الاقتصاد السياسي في بيروت في كتابه « الإنشاء للاقتصاد اللبناني وإصلاح الدولة » .

٤ — عامل الهجرة « وذلك لأن المهاجرين السوريين في أغلب الأحيان يحملون ما يملكون من أموال فتخسر سوريا رجال الأعمال والأيدى العاملة والأموال مما عرقل إنشاء صناعات مختلفة في سوريا نفسها .

كما أن المهاجرين كانوا في سن الشباب سن الفعالية والنشاط وكانوا طبعاً مستهلكين لصناعات مختلفة كثيرة محلية ، وهذا كله عكس ما ظهر في إنجلترا أو أمريكا فقد كانت إنجلترا مهبط المهاجرين الممولين والفنيين من بلاد الأراضى المنخفضة وفرنسا ، كما أنه في أمريكا بلغت التجارة الخارجية ٢٥٪ من الإنتاج فقط أي السكان يستهلكون ٧٥٪ من الإنتاج .

وهذا جدول نشرته مجلة تصدر في أمريكا الجنوبية منذ بضع سنين .

ثم تبدأ بالتناقص حتى عام ١٩٤١	{	١٩٣٣	١٩٠٣
		١٤٢٦٤ نسمة	٦٠٢ نسمة

وقد بلغ المجموع خلال نصف قرن (١٨٩٠ — ١٩٤٠) ٢٠٥٢٢

نسمة . هذا في أمريكا الجنوبية وحدها ولكن هناك مهاجرين موجودين في أفريقيا والهند واليابان وانجلترا ومصر وغيرها ولا يقل عددهم عن ١٥ ألف أو ٢٠ ألف نسمة أيضا .
والآن نعرض في شيء من التفصيل للصناعات الموجودة اليوم ، من يدوية وآلية .

الغزل والنسيج القطنى :

وهذه الصناعة أصبحت الأولى لا بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج فحسب بل بالنسبة لمكانة الصناعات التى كانت قديما والتي أوجدت حديثا ، وذلك بدلالة الأرقام الآتية .

عدد الأنوال الآلية	إسم المدينة	عدد المغازل الآلية
٠٦٦٠	دمشق	٤٠٢٠٠
٢٠٠٠	حلب	٨٠٠٠٠
١٤٠	حمص	—

وأغلب هذه المغازل والمناسج أقيم بعد الحرب الأخيرة . كما أنها تابعة للشركات متعددة ، خاصة ومساهمة ، وكلها من أموال وطنية .
ففي دمشق «شركة المغازل والمناسج المساهمة» التى أسست سنة ١٩٤٤ ورأسمالها ٧٠٠٠٠٠ ليرة سورية (١) يضاف عليها قرض من الحكومة قدره ٥٠٠٠٠٠ ليرة سورية ؛ ثم شركة التجارة والصناعة المتحدة سنة ١٩٤٥ التابعة لأفراد قلانل ، والتي رأسمالها يقدر بثلاثة أضعاف رأس مال الشركة المساهمة السابقة ، وفيها معمل للغزل وآخر للنسيج وثالث للحلج والصبغة والتوضيب . كما أنه بكلا الشركتين معمل لتوليد القوة المحركة للمغازل والمناسج ، وهى

(١) الجنيه المصرى = ٦٢٢٥ ليرة سورية .

الكهرباء بواسطة البترول ، ولم أتمكن من الحصول على رقم يمثل قوتها
المحركة حقيقة ، ولكنني أجزم بأنها تزيد على القوة المحركة التي تنتجها شلالات
التيكية قرب الزبداني التابعة لدمشق ، أضف إلى ذلك وجود بعض أنوال النسيج
الآلية المتفرقة بين ١ و ١٠ أنوال .

أما في حلب فشركة الغزل والنسيج تعد من أضخم الشركات السورية
وقد سجلت نجاحاً عظيماً ، وهي شركة مساهمة برأس مال وطني ، أسست عام
١٩٣٣ قبل الحرب ؛ أضف إلى ذلك وجود عدد كبير من الأنوال اليدوية
التي لا يزال يشق طريقه خلال مشقات كثيرة ، والذي يبلغ أكثر من
٥٧٠٠ نولاً في حلب ، ٣٦٠٠ نول في دمشق ، ٤٠٠٠ نول في حمص ، ٤٧٥٠
في حماه ، ٧٠ في اللاذقية .

وهذه الصناعة التي كانت تعتمد على القطن المستورد من مصر والهند ،
أصبحت تعتمد على القطن المحلي ، وكان الإنتاج من القطن الطويل التيلة ،
ففي سنة ١٩٤٩ لم تعتمد صناعة الغزل والنسيج إلا على جزء قليل من القطن
الأجنبي ، أما في سنة ١٩٥٠ فكان المحصول وافراً بحيث سد حاجة الاستهلاك
وصدر من القطن ما قيمته ٦٠ مليون ليرة سورية إلى مختلف البلاد ، وقد
لاقى قبولا حسناً من قبل المستوردين .

وهنا بالمناسبة أقول إن هناك أملاً كبيراً في زيادة عدد مصانع الغزل والنسيج
في سوريا ، لأنه من الأفيد لها أن تصدر القطن الخام بشكل غزل وأقمشة .
وقد نشأ عن تقدم زراعة القطن وانتشارها صناعة جديدة وهي حلبج
القطن ؛ والتي نشأ أغلبها بالقرب من مزارع القطن في مناطق الجزيرة والفرات
وسهول حمص وحماة وحلب ودمشق وغيرها .

وتبلغ المحالج الموجودة إلى هذا الوقت ٢١٥ محلجا ، وهي من المحالج
الكبيرة التي تدور بقوة الكهرباء .

غزل ونسيج الحرير

اشتهرت دمشق وحلب على الأخص بصنع أنواع لطيفة ورفيعة الصنع من نسيج الحرير الطبيعي ، وهذا النسيج كان يغزو أسواق أوروبا لما يتميز به ، وكانت تشتهر باسم الأقمشة الدمشقية .

إلا أن نسيج الحرير الصناعي والأقمشة المصنوعة منه ، والأقمشة القطنية الممتازة ، كادت أن تطغى عليها لما فيها من الشبه ورخص الثمن ، ولكن إلى الآن توجد أحراج من شجر التوت في حمص وطرطوس واللاذقية تربي عليها دودة القز ، كما أنه لا يزال هناك عدد كبير من الورش التي تجهز خيوط الحرير من الشرائق .

وهنا أعود — للدلالة على ذلك — إلى ما ذكرته سابقاً عن كتاب «الدولة والنظم الاقتصادية» من أن المصانع السورية أنتجت حوالي ١٣٠٠ قنطار من الأقمشة الحريرية ، مع العلم بأن القنطار السوري يساوي خمسة قناطير مصرية ونصف ، أما الآن فأغلب الحرير الطبيعي يصدر على شكل خيوط لبلاد مختلفة أهمها العراق . وبلغ الصادر ١٢٣٥٤٨ كغ عام ١٩٤٨ .

هذا المقدار يصنع في ورش حمص واللاذقية وطرطوس ، وقد بلغ عدد الأنوال الحريرية ٢٠٩٠ أو ٣٠٠٠ نول لا يوجد الآن منها إلا القدر النزر الذي ينتج منسوجات فاخرة تغذي الاستهلاك المحلي فقط ، وهذه الأنوال موجودة في دمشق وحلب وحمص .

أما بالنسبة للحرير الصناعي فشركة الصناعة والتجارة المتحدة للغزل والنسيج بدمشق قد ألحقت بمصنعها ما يقرب من ٤٠٠ نول آلي ، كما أن هناك أنوالاً كثيرة في حلب وحمص علاوة على ما هو قيد التجهيز ، وكل هذا رغم آلاف الأنوال اليدوية المتفرقة التي تشتغل بالحرير الصناعي أيضاً وهي منتشرة في كل مكان تقريباً .

غزل ونسج الصوف :

في سوريا مراعي واسعة خصبة تربي بها قطعان الإبل والماشية ، ولذلك تنتج كمية لا يستهان بها من الصوف ، ولكن للأسف لا تزال المراعي السورية بدائية وغير منتظمة تقريباً وغير معدة لمواجهة الشدوذ الجوية من برودة وحرارة . ففي كل سنة تأتي على سوريا لفحة من البرد القارس تسلف ألوفاً من الغنم .

وعلى كل ذلك تصدر البلاد سنوياً ما يقرب من ٦٨٤٠٧٩٥ كغ من الصوف المنسول والصوف المضغوط ، ولا أظن أن هناك مغازل تذكر لغزل الصوف إذ لم أذكر المغازل الريفية أو المنزلية التي تغذى بعض الصناعات البدائية في دمشق وحلب وحماة ودير الزور وبعض القرى .

إلا أن هناك معملين لنسج الجوخ في دمشق ومعملاً آخر في حلب وثالثاً قيد التجهيز في الأخيرة أيضاً ، وكلها مملوكة لأفراد ، أي أنها مشاريع خاصة . أما الغزل الصوفي الذي تعتمد عليه فكله أجنبي ، ومعظمه يأتي من انكلترا التي تشتري من سوريا أغلب صوفها الخام ، وهذه المعامل منشأة قبل الحرب الأخيرة ، ولذلك كان لها نشاط واسع أثناء فترة الحرب ، لا سيما أنها تنتج جوخاً يقارب الجوخ الإنجليزي .

وهناك أنواع يدوية لصنع بعض المنسوجات الثقيلة والمعدة للقرويين وبدو الصحراء ، كما أن أغلب المدن القريبة من البادية لا تخلو من ورش لصنع الخيام وذلك فضلاً عن عمل السجاد في كل من حلب وحمص وحماة ، وقليل منه في دمشق .

٤ - التريكو والجوارب :

كانت هذه الصناعة قبل الحرب تعتمد على الغزول الأجنبية ، ولذلك

عجزت عن سد حاجات الاستهلاك المحلي . أما بعد الحرب فقد نشطت وأخذت الأنوال تزايد حتى صارت تزيد على ضعف الموجود قبل الحرب . ففي دمشق وحلب من الأنوال التي تنتج التريكو الممتاز والجوارب وإنتاجها يكفي تقريباً حاجة الاستهلاك المحلي إذا وضعت تعريفه جمركية حامية ضد الواردات الأجنبية المماثلة .

٥ - الصباغة :

وهذه موزعة في أغلب المدن الرئيسية حيث توجد معامل الغزل والنسيج على الأكثر وإلى فترة ما قبل الحرب الأخيرة كانت كلها تتبع الطرق القديمة وتعتمد على بعض الأصبغة الأجنبية ، وخاصة الألمانية منها ، كما أنها كانت تستخدم بعض فضلات النباتات في عملية الصباغة ، أما بعد الحرب فقد وجدت بعض المصانع الفنية الحديثة . وقد أنشئ في حلب مصبغة فنية حديثة برأسمال وطني قدره خمسة ملايين ليرة سورية .

٦ - المدايع :

في السنوات التي سبقت الحرب الأخيرة جرى توسيع كبير في هذه الصناعة وأنشئ عدد كبير من المدايع الفنية الحديثة . ففي دمشق مديعتان كبيرتان فنيتان ، كما أن هناك مديعة كبيرة في حلب ، فضلاً عن انتشار المدايع الصغيرة وقد بلغ إنتاج الجلود المدبوغة حوالي ٨٠٠ طن ، وهي كمية لا تكفي الاستهلاك المحلي ، إلا أن امكانيات التوسع كبيرة . فسوريا تصدر إلى أمريكا وفرنسا وإنجلترا جلوداً غير مدبوغة تبلغ ١٠٦٢٠٠٠ رطل قطعة مختلفة من جاموس وبقر وغيرها .

٧ - صناعة الزيوت النباتية :

إن اخراج الزيوت ووفرة محاصيل البذور النباتية الزيتية مما جعل هذه الصناعة منتشرة في كل مدينة بل وفي كل قرية تقريبا حيث توجد مزارع البذور الزيتية أو اخراج الزيتون ، ففي كل من دمشق وحلب وأولب واللاذقية والقرى المجاورة لها معاصر لا حصر لها ، ولكن أغلبها يتبع الطريقة الإنتاجية البدائية واليدوية ويدار بقوة الحيوانات ، إلا أن هناك ثلاثة معامل آلية في دمشق وحلب .

وأهم أنواع الزيوت وأكثرها زيت الزيتون ، وتليه زيوت مختلفة من بذر الكتان والسوسم وبذر الشمس ودوار القمر ، وحديثاً بذرة القطن . ويبلغ إنتاج سوريا ولبنان ٢٠.٠٠٠ طن من زيت الزيتون فقط مع العلم بأن الاستهلاك المحلي لا يزيد عن ١٢.٠٠٠ طن .

وفي دمشق معمل واحد ، وهو بالإضافة إلى إنتاجه زيت بذر القطن ينتج الزيت النباتي وبعض منتجات الكحول ، كما أن هناك معملاً مشابهاً ملحقاً بمعمل السكر الموجود في حمص .

٨ - صناعة الصابون :

نظراً لتوافر المادة الأولية يجب أن تقوم صناعة الصابون على نطاق واسع وإتنا لنجد الآن الصابون السوري من النوع الممتاز ؛ وأغلب المصابن مملوكة للأفراد ، وتتبع طريقة الصنع العادية البسيطة ، إلا أنه أنشئ حديثاً في دمشق مصبتان حديثتان ، وواحدة في حلب تعتمد على قوة البخار .

والمنتج الحالي في سوريا يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي ، والفائض منه يغذي أسواق البلاد المجاورة ، ويقدر إنتاج دمشق بنحو ١٠.٠٠٠ طن وحلب بـ ٥٠٠ طن . ولكن تفتقر هذه الصناعة إلى مادة أولية رئيسية ؛ وهي

الصودا والصودا الكاوية التي لا وجود لصناعتها في دمشق بصورة تسد حاجة معامل الصابون من هذه المادة . ولذلك فإننا نجد أن هناك مجالا واسعا لقيام هذه الصناعة .

٩ - صناعة الملح والصودا :

مجال استخراج الملح في سوريا من البحر أو الصحراء واسع جداً ، فمنطقة جبرور وتدمر وغيرها مليئة بجبال كلها من الملح ، وكلها قابلة للاستغلال على نطاق أوسع من الموجود وبشكل يسمح بالتصدير إذ الموجود من الملاحات حالياً لا يكفي سوى الاستهلاك المحلي فقط ، أما الصودا والتي تعتمد على الملح فالإنتاج منها قليل جداً ، ولذلك من الواجب إنشاء معامل لتكرير الملح واستخراج الصودا الكاوية ومشتقاتها للزومها للصناعة الصابون والورق والزجاج الموجودة في سوريا .

١٠ - صناعة مفظ. الماء كولات ومجفيف الفواكه :

إن وفرة إنتاج الفواكه وعظم شهرتها جعلتها شهيرة بتصدير المحفوظ منها . فهناك شركة مساهمة كبيرة لحفظ الخضر والفواكه في دمشق . وبعض المؤسسات الفردية المماثلة .

ويبلغ إنتاج الفواكه والخضر المحفوظة ما يقرب من ٥٠٠.٠٠٠ طن سنوياً ، ولكن هناك إمكانية للإنتاج أكثر من ثلاثة أضعاف هذا الرقم ، ولكن عدم توافر الصفيح يكاد أن يوقف المعامل الموجودة عن الإنتاج في بعض الأحيان ، وخاصة أثناء فترة الحرب ، وهذا وإن كل المعامل الموجودة في الصناعة منشأة قبل الحرب الأخيرة ؛ وفي دمشق الآن شركة مساهمة للتبريد .

١١ - صناعة الخمر وعصر العنب :

بسوريا صناعة واسعة للخمر وعصر العنب وإنتاج العسل من العنب (دبس) . وصناعة الخمر لا تزال تتبع الطريقة العادية في الإنتاج ، ولبنان يأخذ النصيب الأكبر منها .

١٢ - مطاحن مدينة طحى عرق السوس والذوق .

كانت سوريا قبل الحرب تصدر جذر السوس بكميات كبيرة على هيئة مادة خام ولكن بعد الحرب أنشئت في دمشق عدة مطاحن حديثة تدار بقوة البترول لطحن عرق السوس ، وبذلك أصبحت تصدر دقيق السوس عوضاً عن جذره ، وبلغ الصادر من المطحون ١٠٤٣٦٧٧ ر.١ طناً يصدر أغلبه إلى إنجلترا وسويسرا وفرنسا . وهذه المادة تعتبر كمادة أولية رئيسية في تحضير الكثير من العقاقير الطبية . وهناك مجال أوسع لهذه الصناعة أضف إلى قيام صناعة كيميائية لتحضير بعض الأدوية التي تصنع من هذه المادة .

كما أن في سوريا كثيراً من المطاحن العادية لطحن القمح وتصدر قسماً كبيراً من جوبها بشكل دقيق . وقد أنشئ بعد الحرب عدد كبير من المطاحن الحديثة ، ففي دمشق ما يقرب من ٢٠٠ مطحنة وفي حلب ٢٣ وفي حمص مطحنة واحدة تعد أضخم مطحنة في سوريا .

١٣ - صناعة النشاء .

إن وفرة الحبوب في سوريا وكونها تصدر منه كميات كبيرة مما جعلها تشتهر بصناعة النشاء من لب بعض الحبوب وأهمها القمح والشعير ؛ ففي دمشق

لا يكاد يخلو حي من أحياء المدينة من معصرة لتجهيز النشا فضلاً عن الموجود المائل في حلب وحمص وغيرها . والانتاج يزيد عن الاستهلاك المحلي .

١٤ - صناعة التبغ واللفائف :

يعد التبغ المنتج في سوريا من النوع الممتاز وأشهر مناطقه اللاذقية وتصدر كميات كبيرة بشكل مادة خام إلى أمريكا وكثيراً ما يمزج بتبغ فرجينيا ويعود إلى سوريا نفسها بشكل لفائف . وقد بلغت كمية الصادر منه ١٤٧٥٩٦ و ٣١٤٧٥ كغ سنة ١٩١٧ مما يدل على أن هناك إمكانيات واسعة لإنشاء مصانع للتبغ ليصدر التبغ مصنوعاً عوضاً عن تصديره كمادة خام رغم وجود معملين كبيرين أحدهما في دمشق والثاني في حلب . وهناك ورش في اللاذقية لصنع وتجهيز الدخان واللفائف وقد زادت الصناعة في أربع سنوات بمقدار الضعف فقد كان إنتاج اللفائف في سوريا ولبنان ١٩٢٨٩٠٠٠ كغ في سنة ١٩٤٠ وأصبح ٢٥٩٥٠٠٠ كغ عام ١٩٤٤ ولا يزال هناك مجال أوسع من ذلك لهذه الصناعة .

١٥ - صناعة الكبريت :

وهي صناعة واسعة جداً في سوريا ولبنان فالإنتاج يشيع الاستهلاك ويسمح بالتصدير ، فقد بلغ ٤٥ مليون علبة ؛ ولو وجدت السوق لتصريف المنتج لاستطاعت سوريا أن تنتج ١٠٠ مليون علبة ولكن إلى الآن تصل بعض المنتجات الأجنبية الأرخص ثمناً في ظروف أنسب ، وخاصة من إيطاليا .

١٦ - صناعة الأسمنت ومواد البناء . .

أنشئ في سوريا ممعمل ضخيم لصنع الأسمنت ومختلف مواد البناء في دمر إحدى ضواحي دمشق والتي يمر بها خط حديدي ؛ وهو على شكل شركة مساهمة تأسست عام ١٩٣٣ برأس مال وطني . غير أن إنتاجه وقد بلغ ٤٧ ألف طن سنة ١٩٤٧ لا يكفي حاجة استهلاك دمشق وضواحيها فقط ، وقد أنشئ حديثاً في حلب ممعمل مائل وبوشر في توسيع مصنع دمشق . وبعد افتتاح ممعمل حلب أظن أن المنتج لا يكفي الاستهلاك المحلي أيضاً ، وبما أن هناك جبالا هائلة تحوى حجارة صالحة لتجهيز الأسمنت فإن هناك امكانية واسعة لتوسيع هذه الصناعة الضرورية . أما الآن فتعتمد على الوارد الأجنبي .

كما أن في دمشق وحلب وغيرها بعض المعامل الصغيرة التي تقوم بصنع بعض أنواع الموزاييك والبلاط وغيره من مواد البناء ، مثل الطوب المشوى والاتاج يكفي حاجة الاستهلاك المحلي .

١٧ - صناعة الأغصان والأثاث :

دمشق شهيرة من قديم الزمان بصناعة الأخشاب ، والأثاث الفاخر . والمويليا ، وخاصة ما يسمى منها بالموزاييك تلك الصناعة التي تنفرد بها سوريا في العالم وتليها في ذلك الهند ، فهي تغذى بعض الأسواق الخارجية المجاورة . كما أن هذه المصنوعات وصلت إلى الأسواق الأوروبية كسويسرا .

وهذه الصناعة التي يشتغل بها الألوف من العمال تعتمد في أغلب الأحيان على الأخشاب المحلية ؛ لأن سوريا تنتج خشب الجوز الممتاز . والذي ينفرد بصنع نوع فاخر من المويليا .

وفي سوريا منه ما يكفي حاجتها ، كما أنه فيها من الأحراج ما يغذى الصناعات الخشبية الأخرى بالإضافة إلى ما تستورده من الأخشاب المهيأة من الخارج .

ومن المأمول أن تقوم صناعة واسعة للأخشاب ، سيما وقد قامت وزارة الزراعة بمشروع تخريج بعض المناطق الجبلية في البلاد .

وصناعة الفحم الخشبي بالقرب من الأحراج والمنتج منه يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي وتصدر كميات كبيرة منه إلى فلسطين وشرق الأردن .

١٨ -- صناعة الزجاج :

كانت صناعة الزجاج حتى نهاية الحرب العالمية الأخيرة في دمشق وحلب منتشرة بصورة كبيرة ، ولكنها كانت كلها يدوية ، وتعتمد على الزجاج الخردة ؛ ولكنها استطاعت أن تسد الثغرة أثناء فترة الحرب وأشبعت الاستهلاك المحلي ؛ وقد شجعت كثيرا ، لأن الزجاج الأجنبي انقطع سبيل وصوله أثناء الحرب .

ورغم كل ذلك فقد شعرت الحكومة ؛ كما شعر بعض رجال الأعمال بضرورة إنشاء معامل حديثة تقوم بصنع الزجاج ومنتجاته على اختلاف أنواعها ؛ فقاموا بمشروع ضخم لإنشاء معمل حديث وذلك بعد الحرب مباشرة ؛ وهذا المشروع أسس بشكل شركة مساهمة برأسمال قدره سبعة ملايين ليرة سورية . يضاف إليه قرض حكومي قيمته ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة سورية

وقد أُنجز تجهيزه منذ سنتين تقريبا لبشر الإنتاج ، وقد أعد ليكون من

أضخم معامل العالم لإنتاج الزجاج والصيني . وقدر أن إنتاجه يكفي حاجة سوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن وفلسطين والمملكة العربية السعودية من هذه المادة ؛ ومعنى ذلك أنه بحاجة إلى أسواق واسعة لتصريف إنتاجه ليقوم بإنتاج ذي تكلفة مناسبة .

ونظراً لعدم وجود تلك الأسواق مفتوحة أمامه ؛ فقد قامت أمام هذا المشروع الجبار صعاب عديدة جعلته يتأخر عن إظهار إنتاجه على نطاق واسع بأفرانه الثلاثة حيث اقتصر حتى الآن على استثمار فرن واحد ؛ والمادة الأولية لهذه الصناعة موجودة بكثرة بالقرب من مركز وجود المعمل المذكور .

١٩ - صناعة السكر :

نظراً لعدم توافر السكر خلال الحرب الأخيرة اتجهت الأنظار نحو إقامة هذه الصناعة ، فأقيم مصنع كبير لإنتاج السكر وبعض المنتجات الزراعية سنة ١٩٤٥ برأسمال وطني قدره ٠٠٠.٠٠ و ١٢٠ ليرة سورية ويستخرج السكر من البنجر . وبجانب إنتاج السكر فيه مولد للكهرباء ومعمل لإنتاج الكحول من فضلات البنجر ومعمل آخر للفليكوس ولعصر الفواكه وللزيت المستخرج من فول الصويا . والبنجر يزرع في سهول حمص مركز إنشائه وسهول حلب ؛ وقد دلت تجارب زراعة البنجر قبل إنشاء ذلك المعمل الضخم على أن التربة والمناخ يساعدان على إنتاج البنجر بكميات تكفي حاجة ذلك المصنع ولكن بعد أن تم إنتاجه جاءت حشرة كادت أن تقضي على المحصول ، وأظن الآن أنه لا يستثمر قوته الإنتاجية كلها ويكتفى بعملية تكرير السكر الخام الوارد من الخارج .

٢٠ - مقاسم الارز :

بعد أن أصبحت زراعة الأرز من الزراعات الهامة في سوريا وأصبح الأرز المنتج يكاد يكفي الاستهلاك المحلي فقد نشأت صناعة جديدة وهي مقاسم حديثة بعد انتهاء الحرب الأخيرة .

٢١ - صناعة الاسفلت :

توجد في سوريا مناجم كبيرة للأسفلت في محافظتي الجزيرة والفرات وخاصة في جبل سنجار ، ونتاجها يكفي الاستهلاك المحلي ويزيد عن ذلك .

وهناك صناعات حديثة متعددة تكاد لا تشبع حتى ولا جزء يسير من الاستهلاك المحلي كصناعة الكرتون وصناعة سحب الخيوط الذهبية والفضية حيث يوجد ثمانية آلات ميكانيكية لذلك وعشرة آلات يدوية كما أن هناك مصنعاً لاسطوانات الفونوغراف .

٢٢ - بعض الصناعات المعدنية الخفيفة والخردوات الخفيفة :

في سوريا عدة معامل وورش لعمل بعض الأدوات المعدنية وقطع التبديل وتعتمد طبعاً على المعادن الخردة ففي دمشق ثلاثة معامل صغيرة لصنع الخردوات ومعمل آخر يقوم بصنع قطع تبديل للقطارات والسيارات وآخر لصناعة الأسلحة الخفيفة والخرطوش في منطقة القدم قرب دمشق وهناك ما يماثل هذه الورش في حلب وقد بلغت واردات الورشة التابعة لإدارة الخط الحجازي بالقدم ما يقدر بـ ٧٠ ألف ليرة سورية شهرية ثمناً لما تنتجه من قطع للتبديل وأجور تصليح للقطارات أو السيارات .

ولا يخفى أن هناك بعض صناعات التعدين والتي تكاد لا تذكر في ظاهرها ولكن في الحقيقة تشكل في مجموعها كتلة من العمال الذين يعملون في تسكييف المعادن وصهرها وصبها لعمال بعض الآلات والأدوات المختلفة من منزلية وصناعية وزراعية ، والتي تكاد تكفي حاجة الاستهلاك المحلي كما أنه بدمشق وحلب أسواق خاصة بصناعة نقش الأواني النحاسية والفضية والمنقوشة نقشا فنيا دقيقا .

كما أن صناعة النحاس الرملی منتشرة بكثرة في أغلب المدن السورية.

أكون بهذا قد تطرقت إلى ذكر أغلب الصناعات الموجودة في سوريا دون ذكر أى شيء عن بعض الصناعات الثقيلة وذلك لعدم وجود المعادن في سوريا كما يقول رجل الشارع ولكن إذا أردنا الحقيقة لا نستطيع أن نحزم بذلك القول لأن المعادن لا تنادى بوجودها بل هي بحاجة الى من يبحث عنها ولكن سوريا فقيرة في الفنيين المتخصصين الذين يستطيعون القيام بهذه المحاولة .

ف طالما أن سوريا تستدعى بعض الخبراء الأجانب ليقوموا بالبحث والتنقيب عن بعض خامات معدنية يمكن استغلالها استغلالا اقتصاديا وطالما تقف وتعتمد على ذلك اللون من النشاط فطبعاً لن يرجى للنشاط الاقتصادى السورى وخاصة الصناعى أى تقدم ، وعلى سبيل المثال أذكر أن الحكومة السورية منذ سنتين خلت دعت شركة الاسكندر جيب الأمريكية لدرس أحوال سوريا الاقتصادية ودرس مناطقها درساً اقتصاديا في جميع وجوهه .

وصدر تقرير في أكثر من ٩٠٠ صفحة يشير إلى أن لدى سوريا مستقبلا زراعياً كبيراً ولديها مشاريع مختلفة من رى وتنظيم ما يجعلها في مقدمة الدول

الزراعية ولم يتطرق التقرير إلى أن هناك بعض الحامات المعدنية أو يتحدث عن وجود البترول وغيره .

وتقدم كثير من الخبراء والفنيين وعرضوا خدماتهم على الحكومة السورية للتنقيب عن المعادن في سوريا بشرط أن يكون لهم حق امتيازات باستغلال ما يوجد فرضت العروض وسنت قانوناً خاصاً بالتنقيب عن المعادن واستغلالها . وفي بعض الفترات ظهرت بعض الأفكار عن وجود الحديد والنيكل في جبل الشيخ جنوبي سوريا .

أما عن البترول فيقول بعض الخبراء بأن هناك بعض الآبار المفتوحة من الموصل إلى العراق والتي تمتد إلى أواسط الأراضي السورية ، ويقال إنه إذا أقيمت حفريات بالقرب من الحدود السورية العراقية فسوف يظهر البترول بلا شك ، ولكن هذا البترول هو من نفس البئر الذي يستثمر في الموصل وقد قيل إنه إذا تم استخراج البترول من سوريا فسوف يكون نصيب بئر الموصل الجفاف التام لأن المنطقة السورية أقل ارتفاعاً من المنطقة العراقية ولذلك توجد ممانعة تامة من قبل انكلترا إذا ما قامت الحكومة السورية باستخراج البترول في أراضيها .

أما عن القوى المائية فهناك شلالات تل شهاب لم تستغل إلى الآن وذلك في منطقة قرية من دمشق جنوب سوريا وهي إحدى مدن محافظة حوران لو استثمرت لأعطت قوة تعادل قوة شلالات التكية . واعتقد بوجود بعض المعادن في هذه المحافظة مما يجعلني استبشر خيراً لها بأن تكون منطقة صناعية لها قيمتها في المستقبل القريب أو البعيد .

كما أن هناك بعض مشاريع لتنظيم الري في سوريا ينتج عنها توليد طاقة كهربائية كبيرة مثل مشروع الحابور أحد روافد نهر الفرات ومشروع

إنشاء سد على نهر الفرات ومشروع ممائل على نهر العاصي . وأظن أن مشروع الفرات قيد الدرس الآن .

وبعد ذلك يمكنني أن أقول إن نشاطاً صناعياً أوسع سوف يحدث في حياة سوريا الاقتصادية وليس من المستبعد قيام بعض الصناعات المختلفة ومنها الثقيلة إذا ما جرى البحث عن المعادن في كل مكان وبالاتماد على الاستيراد أيضاً وعلى المعادن الخردة التي تصدر حالياً إلى أمريكا وإنجلترا بأثمان بخسة .

وأما عن الصناعات التي سوف يظهر فيها النشاط الصناعي فاني أذكر :

صناعة الورق التي تستهلك منها كميات كبيرة وفي نفس الوقت أغلب المواد الأولية متوفرة في سوريا ، ويمكن قيام صناعة كبيرة على استخراج الملح والصودا الكيماوية وكربونات الصوديوم ، كما أن «الكاولين» موجود أيضاً ، وهناك من الخشب وفضلات النباتات وبواقي الحبوب وغيره ما يكفي لسد حاجة البلاد من الورق .

ثم بعض الصناعات الكيماوية وصناعة الأدوية والعقاقير الطبية التي تعتمد على الأعشاب والبذور الموجودة في سوريا وخاصة عرق السوس المتوفر بكثرة والذي يصدر ثم يستورد بشكل أدوية ، وذلك يستدعي وجود الخبراء الكيماويين والفنيين بهذه البحوث ليقوموا بمثل هذه الصناعات إذا ما توفرت الأموال والقوة المحركة .

صناعة الملح والصودا ومشتقاتها :

الأدوات القرطاسية حيث ما يستورد من هذه السلع يشكل قسماً كبيراً من ميزان الواردات .

صناعة الروائح العطرية وذلك لأن تربة سوريا ومناجمها تساعد على إنتاج أنواع ممتازة.

غزل ونسج الصوف ، نظرا لتوفر الصوف النقي يمكن أن يكفي حاجة البلاد الاستهلاكية ، فعوضاً عن الغزول التي تستورد من انكلترا ، فلنستورد سوريا المغازل التي تصنع الصوف عوضاً عن الصوف نفسه .

صناعة الأقمشة القطنية الممتازة ، هذا بعد أن تقدمت صناعة المنسوجات القطنية في سوريا وتوفر لديها قطن طويل التيلة .

صناعة الطوب المستوى وذلك لوجود المغزار الكاولين بكميات كبيرة في الفرات والجزيرة وخاصة كون هذه المناطق خالية من الصخور .

توسيع صناعة الدخان واللفائف وتوسيع صناعة حفظ الفواكه .

إمكانية توسيع صناعة الألبان على شكل فني وبنسبة واسعة حتى تتمكن من التصدير حيث بسوريا كثير من المراعى الخصبة الغير مستثمرة .

صناعة الأسمدة الآزوتية والكاربيد وغيره من الصناعات المختلفة وكل ذلك كتت قد وجدته في تقرير لكبير المهندسين في مديرية المعادن وشركات الامتياز في سوريا المهندس احسان الجابري .

وبهذا أستطيع أن أقول إن هناك فترة من التقدم الصناعي ، تحتازها سوريا ، لا بأس بها ، وخاصة وإذا ذكرت أن وزن السلع المعاد تصديرها بعد مرورها في عمليات صناعية في سوريا بلغت ٠٠ ٣٦٨ و ٣٠٠ طن كما أن توازن الميزان التجارى يدل على الحد من الاستيراد وخاصة بالنسبة للسلع التامة الصنع وذلك في سنة ١٩٥٠ . وبعد ذلك لا بد لي من أن أذكر شيئاً عن أثر المواصلات في سوريا .

إن المواصلات في سوريا لا تكفي وذلك :

لأنه لا وجود للملاحة النهرية أبداً رغم غزارة نهر العاصي والفرات وذلك لأن مجراهما غير مستوي مما لا يساعد على الملاحة فيهما .

ثم لا يوجد في سوريا شبكة من السكك الحديدية الواسعة بالمعنى المفهوم حديثاً عن السكك الحديدية الموجودة في بعض البلاد المتقدمة اقتصادياً رغم وجود شركتين كبيرتين للخطوط الحديدية .

والشركتان هما شركة الخط الحجازي وشركة بغداد — حماة الاقتصاد اللتين لهما من الخطوط الحديدية ما يصل سوريا بشرق الأردن وفلسطين ومن ثم إلى مصر ، وسوريا بالعراق وسوريا بتركيا فأوروبا علاوة على بعض الخطوط الداخلية التي تربط المدن ببعضها .

ولكن عيبها الواضح البطء فسرعتها في الغالب لا تزيد على ٢٥ إلى ٤٠ كم في الساعة .

أما عن الطرق البرية فإلى قبل انتهاء الحرب الأخيرة كانت لا تذكر . ولما دخل الجيش البريطاني سوريا قام بتنظيم بعض الطرق وترقيتها وذلك لحاجته العسكرية .

ومع ذلك أقول أنه أيضاً حتى الطرق البرية غير كافية ، أو أنها ليست كما ينبغي ، ومما يدل على ذلك أنه بعد الانفصال الاقتصادي عن لبنان . اضطرت سوريا إلى نقل محاصيلها الزراعية المعدة للتصدير إلى ميناء اللاذقية فكانت تكاليف نقلها إلى هذا الميناء باهظة جداً . وذلك إما لطول طرقها أو لعدم سلوكها ، لذلك يتعين إيجاد شبكة واسعة من الخطوط الحديدية السريعة لربط المدن ببعضها بالميناء السوري الجديد ، وخاصة بعد إجراء التنقيب عن

بعض الحامات الممكن استثمارها اقتصاديا لتكون هذه الخطوط التي ربما تنشأ موافقة للحاجة المباشرة .

الحالة الاجتماعية والاقتصادية العامة والصناعة

إن ظاهرة تأثر الحالة الاجتماعية بالتطور الصناعي هي ظاهرة عامة ظهرت في كل بلد تطورت فيه الصناعة ولكن بصورة نسبية لكل بلد . ففي سوريا من هذه الناحية أقول انه لوقت قريب كانت أغلب الصناعات ريفية ومنزلية وخاضعة تقريباً لنظام يشبه نظام الطوائف . فلا يزال في سوريا بعض عمال النسيج اليدوي ، أو عمال تجهيز خيوط الحرير الطبيعي ، لا يزال الكثير منهم يملك النول كل في بيته ، يأخذون المواد الأولية ويجرون عملية الصناعة في بيوتهم ، ومن ثم يعيدونها تامة الصنع .

ولكن ما أن بدأت تظهر الصناعات الآلية ، وما أن بدأت حركة إنشاء المصانع وتكفل تكتل العمال في كثير من المدن والمناطق الصناعية حتى أخذت كل كتلة تنظر لصالحها . فقبيل انتهاء الحرب الأخيرة بدأنا نسمع أسماء هيئات جديدة لم يكن لها أى أثر سابق ، فقد ظهرت نقابات لكل فئة من العمال تدافع عن أعضائها وتهيب لهم الجو الصالح للعمل وتعمل على زيادة أجورهم . ورتبت لهم تأمين تعويضاتهم المختلفة إلى ما هنالك من المساعدات . وأخذنا نسمع بين الفينة والأخرى أن نقابات عمال النسيج قد قررت اضراباً أو أن نقابة عمال الأخشاب قد قدمت اعتراضاً إلى وزارة الاقتصاد الوطنى بشأن كثير من مصالحها . . . ولكن هذه النقابات رغم اتصالها الوثيق ببعضها وأمثالها في مختلف المدن لا تزال في مرحلتها الابتدائية من التنظيم كما لا تزال فقيرة من الناحية المالية نسبياً .

ومن جهة ثانية نجد أن أرباب العمل قد أوجدوا فيما بينهم نقابات بالمثل ليبحثوا عن مصالحهم العامة مجتمعين يسلكون منهاجاً واحداً تجاه الحكومة أو تجاه العمال ، ولكن لم تقم تجاه الصناعة بواجبها كما ينبغي . كذلك حديثاً نرى أنه قد أسست غرف صناعية في المدن الرئيسية بجانب الغرف التجارية والزراعية .

ولما وجدت الحكومة أنها قوبلت في المدن الأخيرة بحميش من العمال أخذت تعمل على العناية بهم وتحقق أكبر رفاهية ممكنة فأنشأت مصلحة خاصة تابعة لوزارة الاقتصاد الوطني باسم مصلحة الشؤون الاجتماعية وخصصت معظم نشاطها لشؤون العمال . كما أن الدستور السوري الجديد حسن من قانون العمل الموجود سابقاً وأجرى بعض التعديلات عليه ، وفل من موقف العداء بين العمال وأصحاب الأعمال من جهة ، وبينهم وبين الحكومة من جهة ثانية . فحدد ساعات العمل والأجور الدنيا مع جميع التعويضات المختلفة ، وميز بين الأولاد والنساء والرجال من العمال . فحدد سن الأولاد بـ ١٤ سنة كما أنه لم يحز العمل ليلاً للنساء . . . وبذلك نجد بسوريا طبقة من العمال إلى جانب طبقة من الممولين وأرباب العمل ، ولكن تكتل الأولى جعلها تتمتع بمستوى من العيش مرتفع نسبياً ، فتراوحت أجور عمال النسيج اليومية مثلاً مختلفة حسب مهارتهم من الـ ١٥٠ قرش سوري إلى ٤٠٠ قرش ، أي ما يعادل الـ ٢٠ إلى ٥٠ قرش مصرى ، وقد يصل أحياناً إلى ٨٠٠ ، ١٢٠٠ قرش سوري .

ونلاحظ في السنين الأخيرة نشاطاً اقتصادياً عاماً ، ملموساً في مختلف الأوجه ، فمع زيادة فئة المنتجين من أصحاب الأعمال والعمال نجد زيادة بالمثل

في فئة الوسطاء والتجار ، وأصبح هناك اتجاه عام تقريباً من الشباب المثقف نحو الصناعة والتجارة ومختلف أوجه النشاط التجارى .

وقد ظهرت نتائج التقدم الصناعى على ميزاننا التجارى الذى مال إلى الاعتدال ، وما ذلك إلا لاستغنائنا عن كثير من السلع المصنوعة التى كانت تمثل جانباً ضخماً منه .

تمويل المشروعات

اتتهت الحرب العالمية الأخيرة ، وكل منا لا شك قد اكتوى بنارها فعم اتجاه عقلية السكان جميعاً وعلى اختلاف طبقاتهم من سياسيين واقتصاديين ، وعامة الشعب إلى امكانية إيجاد بعض الصناعات التى تكفيهم شر الشئ إذا ما وقعت الواقعة واشتعلت نار الحرب الثالثة .

ولذلك نرى أن بعض الاقتصاديين الذين وجدوا مؤازرة كبيرة من الحكومة قد اتجهت أنظارهم إلى التفكير فى إنشاء بعض المعامل التى تنتج ضروريات العيش ، وعلى رأسها كان مشروع معمل السكر والزجاج والتبريد والإنشاء والتعمير والغاز والهواء السائل وغير ذلك بالإضافة إلى معامل النسيج العديدة .

وقد وجدوا أن لدى كثير من طبقات الشعب مدخرات مجمدة لها قيمتها إذا ما جمعت ، فعملوا على تمويل هذه المشاريع بطريقة الا ككتاب بأسمهم على أساس شركات مساهمة والتى لاقت إقبالا لامثيل له من قبل الجمهور ، فكثير من النساء أقدمن على بيع حلينهن وا كتبن كل حسب ما تملك وسرعان ما غطبت رؤوس أموال هذه الشركات . ولكن لمزيد الأسف

ظهرت البلوى العامة في مجالات الشرق ، وطغت المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ، وأخذت تسير الشركات المنشأة سيرا سلبيا بعد أن سجلت أسهمها في السوق بما يزيد عن ضعف قيمتها الاسمية تقريبا بينا رأينا بعض المشاريع التي قامت على سواعد بعض الممولين الكبار ولحسابهم الخاص أخذت في النجاح بشكل يهر النظر .

مدى تدخل الحكومة في الشؤون الصناعية

بالرغم من عدم التفرع الكافي للشؤون الداخلية أستطيع أن أقول إن الحكومة السورية لم تهمل هذا الجانب ، وخاصة الثقافي ، ثم الاقتصادي بما في ذلك الصناعة ، بل أعطته أكثر مما يتمكن من العناية ، وخاصة في هذه الفترة حين بدأت تطبق نصوص الدستور الجديد المعتدلة ، كإيجادها لقانون العمل ، وقانون التنقيب عن المعادن وشروط استثمارها ، وغير ذلك من القوانين ...

وفي الشهور الأخيرة بدأت توجه وترشد وتؤهل وتؤم مشاريع صناعية تملكها شركات أجنبية كانت تعمل بموجب امتيازات . أعطيت في عهد الاستعمار ، كشركات الكهرباء والتبغ والتبناك ، كما أن الحكومة في السنة الماضية أخذت على عاتقها إنشاء مرن اللادقية بشكل شركة مساهمة وأرباحها لا تقل عن ٥ ٪ سنويا . وبخلاف ذلك لم تتدخل بعد في أى مشروع آخر بصورة مباشرة ، وإنما لاتدع أى فرصة لتشجيع الشركات والأفراد في المضى بتقديمهم الاقتصادي الصناعي ، وقد أعدت أخيرا مشروعاً لإنشاء بنك صناعى ضخم على غرار البنك الصناعى في مصر ، بجوار البنك الزراعى والعقارى .

ويظهر تدخل الحكومة أيضاً بصورة جلية فيما يتعلق بالتعريفية الجمركية وعلاقتها بالصناعة . فبعد جلاء الجيوش الإفرنسية عن سوريا ، عدلت الحكومة من التعريفية الجمركية من الشروط والقيود والرسوم ما يجعلها حامية لبعض الصناعات وممانعة بالنسبة لبعض المنتجات ، ومتبعة طريق الحرية التامة بالنسبة لاستيراد السلع الإنتاجية وبعض المواد الأولية الضرورية والآلات الزراعية . ولكن أعظم عمل قامت به الحكومة لصالح المنتج السوري هو تقريرها الانفصال الاقتصادي عن لبنان ووضعها تعريفية جمركية جديدة مرتفعة على الكاليات ومخفضة على الضروريات ومشجعة للسلع الإنتاجية مما بعث في الاقتصاد السوري نشاطاً لم يره من قبل ولا أدل على ذلك أكثر من تعادل الميزان التجاري السوري في العام المنصرم ولأول مرة في حياة سوريا .

وأخيراً إذا ما أدرجت الإحصائية الحديثة عن الدخل القومي لسوريا في سنة ١٩٥٠ يتبين لنا ما أصاب الصناعة خاصة ، وكافة عناصر النشاط الاقتصادي من تقدم ويجب أن نذكر ان الدخل القومي في السنوات السابقة لسنة ١٩٥٠ الربع فقط .
(بالملايين الليرة السورية)

زراعة	٥٥٣
أرباح تجارية	١٦٥
صناعة	١٢٥
نقل ومواصلات	١١٣
مالكية عقارية	٦٤
أسهم وسندات	٩٠
أرباح إنشاءات	٤٠
أرباح فنادق	٢٤
أرباح متفرقة	٧٤
المجموع	١٢٤٠

التسليف وعلاقته بالتصنيع

ونظام التسليف الصناعي في مصر

بقلم

حامد محمد أبو النخبر

كلية التجارة (جامعة فؤاد الأول) وعضو جمعية شئون الشرق الأوسط

كانت الصناعات قبل بدء الثورة الصناعية يدوية ، يقوم عليها العمال الفنيون ، والمصنع الذي كانوا يعملون فيه كان أقرب إلى مجموعة عائلة ، وكان العامل الصناعي يملك أدواته . ولديه كل الفرص لتكوين مصنع يديره لحسابه الخاص ويعاونه فيه أفراد عائلته . وكانت الصناعة اليدوية منتشرة في المدن والقرى على السواء ، وكثيراً ما كان أفراد الأسرة الصناعية يزاولون الزراعة والصناعة معاً في وقت واحد (وهو ما نشاهده حالياً في قرى البلاد العربية وفي أغلب مدنها) .

وكان العامل إما صبيّاً يتمرن ليصير يوماً صاحب عمل مستقل يزاول مهنته لحسابه ويبيع إنتاجه لعملائه ، كما لم تكن المنافسة قاتلة كما هو حادث الآن ، بل لم يكن لها أثر يذكر بين هؤلاء الصناع ، وكان من الميسور أن ينقل الصانع أدواته ويشد رحاله إلى جهة أخرى تقل فيها المنافسة .

وظلت الصناعة اليدوية طويلاً على هذا النحو ، ولكن لم يكد القرن الثامن عشر ينتصف حتى تمكن رجال العلم والبحث والاختراع من تمهيد

السبيل لاستغلال القوة الطبيعية ، وسجل جيمس وات في سنة ١٧٦٩ اختراعه في استخدام البخار كقوة محركة ، ومن ذلك التاريخ تبدأ الثورة الصناعية .

وتتابعت الاختراعات ، وغيّرت هذه الثورة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة شاملة ، فكبرت أحجام المشروعات وصارت كثيرة الأعباء والتكاليف وصار من غير المستطاع قيام فرد واحد بشراء آلاته في عهد الصناعات الكبرى فتكاثرت الآلة ومصاريف صيانتها والمكان الذي ستقام عليه أصبح يكاف كثيراً من المال ، وقد حال ذلك بين الصناع اليدويين واستعمال الآلات الكبيرة .

وإزاء ذلك أخذت تتكون شركات الأشخاص ، ثم شركات الأموال . وبالرغم من قيام هذه الشركات فهناك من فضل الاستقلال ، ولجأ إلى الطريقة المبسطة (الاقتراض) فتكونت شركات خاصة بذلك في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وغيرها .

هذا وصف لحالة العالم العربي قبل أن تنتقل إلى الظروف القائمة في البلاد العربية ، وهنا تطالعنا مقدمة تقرير المؤتمر الاقتصادي الإسلامي المنعقد في كراتشي في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

« إن الطابع الذي يتميز به اقتصاد الشرق الأوسط ينحصر في افتقاره إلى التنوع ، فبلاد هذا الإقليم تستمد الشطر الأعظم من دخلها القومي عن طريق الزراعة وإنتاج المواد الخام الأولية ، أما الصناعة فتلعب دوراً ضئيلاً الشأن في اقتصاد هذه البلدان ، ولا يشتغل بها إلا نسبة ضئيلة من سكان الإقليم . »

ثم في فقرة أخرى يقول : « وبالرغم من ارتفاع معدل الوفيات ، فالزيادة

في عدد السكان سريعة ، وهذه الزيادة السريعة فاقت سرعة التقدم الاقتصادي مما زاد من الضغط على الموارد الحالية وسبب انخفاطاً متزايداً في مستوى المعيشة » .

ولتفسير هذه الظواهر نجد أنه لو نظرنا إلى البلاد العربية لوجدنا التوزيع كالاتي :

يبلغ مجموع السكان (طبقاً لإحصائيات عام ١٩٤٣/ ٤٤) نقلاً عن كتاب « الأرض والفقر في الشرق الأوسط » ٢٨٩٤٨٨٠٤٠٤ يقيم منهم بالريف ١٩٤٨٢٠٠٠ ومعنى هذا أن الذين يعتمدون على الزراعة يبلغون حوالى ١٧ — ١٨ مليوناً ، ولما كانت مساحة المحصول حوالى ٣٠ مليوناً من الأفدنة ، وضح لنا ارتفاع متوسط الكثافة بالريف من أرض المحصول بالنسبة للفرد الواحد ، مع ملاحظة أن هذه الكثافة عالية جداً في مصر ، وتفوق مثيلاتها في البلاد الأخرى بهذا الإقليم إذ قدر عدد أهل الريف عام ١٩٤٣ باثنى عشر مليوناً ، وكانت مساحة المحصول ٨٤٣٨٠٠٠ من الأفدنة ، بينما تبلغ مساحة المحصول في العراق ٦ ملايين من الأفدنة مقابل ٣٥ مليوناً من الأنفس يستوطنون الريف . فإذا أضفنا هذا العامل إلى ضعف الإنتاجية بدا لنا أحد الأسباب الرئيسية في انخفاض مستوى المعيشة . ومن الوسائل الرئيسية لحل هذه المشكلات الأخذ بسياسة التصنيع .

إن بالبلاد العربية موارد معدنية لم تمتد إليها بعد يد الكشف والاستغلال إلا بشكل محدود ، لأن النهضة الصناعية ما زالت في بدايتها (مع استثناء مصر) . ولا بد للصناعة من القوة المحركة ، ويمكن تعويض الافتقار إلى الفحم باستنباط القوة الكهربائية من مساقط المياه ، وبخاصة أنهار النيل والأردن والفرات ودجلة ويقدر أن عند إتمام مشروع خزان أسوان سيزاد مقدار ما تحصل

عليه البلاد من الكهرباء بنحو ٣٠٠٠ مليون كيوات — ساعة في السنة ؛ وقد زاد انتاج الكهرباء في فلسطين من ٩٠ مليون سنة ١٩٣٩ إلى ٢٥٠ مليون سنة ١٩٤٨ .

وتمت مصدر آخر للقوة المحركة ، ونقصد به البترول ، وقد بلغ الإنتاج منه ٧٠٨٣٠٠٠ طن سنة ١٩٤٩ (١) ، وقدر الخبراء الاحتياطي بما يقرب من ٤٠٩ ٪ من احتياطي العالم كله .

ويلاحظ أن أهم الصناعات القائمة بالشرق العربي متصلة بالمواد الأولية المتوفرة ، ومن ذلك المنسوجات والسكر والأغذية والأسمت . وكان للحرب الأخيرة أثرها في تنشيط الصناعة ، فتقدمت الصناعة المعدنية ولوبدرجة يسيرة في مصر وفلسطين ، وكذلك الصناعات الكيماوية .

وهنا مسألة ينبغي للبلاد العربية الاهتمام بها ، ذلك أن التقدم الصناعي بالغرب قد قام خلال القرن التاسع عشر على أكتاف بعض الأفراد والشركات مزودين من مال مؤسسات التسليف التي نشأت حينذاك لتمويل الصناعة .

فلا بد إذن من أن يتجه الشرق العربي نحو إنشاء مؤسسات التسليف الصناعي ؛ ونرى لزما أن نفرق بين التسليف الصناعي وغيره ، فالتسليف الزراعي يهتم بتمويل الزراعة ويمتاز عن غيره بقصر مدته ووسائل ائتمانه ، كما أن التسليف العقاري يمتاز بطول مدته وطرق إشهاره التي تستلزم مصاريف ترفع من معدل سعر فائده ؛ أما التسليف التجاري فهو أقصر الأنواع وأسهلها فضم ناته شخصية أو برهون حيازية في بعض الأحوال . ولكن التسليف الصناعي مزيج من هذا جميعه .

ولم يكن بالعالم العربي أداة خاصة للتسليف الصناعي ، ولهذا فكما احتاج

(١) دكتور راشد البراوي : حرب البترول في الشرق الأوسط ص ٣٣

رجال الصناعة إلى الاقتراض لتوسيع أعمالهم الصناعية وزيادة قوتهم الإنتاجية أو لمجرد سير أعمالهم اليومية (كدفع الأجور) حتى تتصرف منتجاتهم الصناعية لا قوا في ذلك أقصى الصعوبات .

وإزاء ذلك رأت الحكومة المصرية في عام ١٩٢٢ (تنفيذاً لتوصية تقرير لجنة الصناعة سنة ١٩١٨) ضرورة تشجيع الصناعات القائمة بطريق الاقتراض ولكنها فكرت في هذا التشجيع بقيود .

أولاً : حرصها على مالها حتى لا يضيع منه شيء . فأودعت لدى بنك مصر المبالغ التي خصصتها للسلف الصناعية ، على أن يقوم هو بإقراضه لأرباب الصناعات تحت مسؤوليته .

ثانياً : المبالغ التي كانت لم تتجاوز ألف جنيه في أية حالة على أن يكون ذلك للصناعات الصغيرة ، لا تزيد على خمس سنوات .

واستمر العمل بهذا النظام حتى سنة ١٩٢٧ ، واتضح خلال هذه المدة صعوبة التسليف لأرباب الصناعات الصغيرة للأسباب الآتية :

(١) الضمانات التي كان يطلبها البنك تأميناً للمبالغ المقرضة قلما كان يتيسر لطالب السلفة توفيرها .

(ب) ما كينات المصنع لا تصالح ضاماً لاعتبارها منقولا غير للرهن التأميني الذي لا يتم إلا على العفار . وقد حدث في بعض الحالات أن كانت الما كينات داخلة ضمن الرهن ، وقصر المدين في السداد ، وصدر ضده حكم البيع الجبرى وعند البيع وجد أن المدين قد تصرف ببيع الما كينات ، فلم يبق للبنك سوى المكان الذي كان المصنع قائماً فوقه .

(ج) اجراءات الرهن العقارى طويلة وتستدعى نفقات تجعل فى بعض الأحيان فائدة الاقراض باهظة .

(د) صغر الصناعات وعدم تنظيمها تنظيما يساعد على ضمان حسن التصرف بالنقود المقرضة لتحسين أسباب هذه الصناعات فهى صناعات أربابها كثيرا ما تنقصهم الخبرة الصناعية أو ملكة التنظيم الادارى والتجارى وليس بين أربابها من التعاون ما يساعد على اقراضها بضمان المجموع .

وهنا تم الاتفاق بين بنك مصر ووزارة المالية على أن لايقف التسليف الصناعى عند حد الصناعات الصغرى بل يتجاوزها إلى الصناعات الكبيرة بمبالغ تزيد عن ألف جنيه ولمدة تزيد عن خمس سنوات ولهذا زيدت المبالغ المودعة لحساب السلف الصناعية تدريجيا من ١٠٠٠ر ١٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠٠ر ٣٠٠٠ جنيه وبالرغم من ضآلة هذه المبالغ لبلد يسعى نحو التصنيع وبالإضافة إلى أن التسليف الصناعى من أموال الحكومة يتضمن اعترافا من الدولة بوجوب تشجيع الصناعات عن طريق الاقراض ، فإننا إذا نظرنا إلى النظام المتبع فى التسليف الصناعى من أموال الدولة لاستخلصنا النتائج الثلاثة الآتية .

أولا — أن السلف الصناعية التى اعتمدت لبعض الصناعات الكبيرة المنظمة فى صورة شركة مساهمة قد أفادت هذه الصناعات فائدة تذكر لأنها عاونتها على توسيع أعمالها بفائدة معقولة دون حاجة عاجلة إلى زيادة رأس المال .

ثانيا — أن البعض الآخر من أرباب الصناعات الصغيرة استخدم المبالغ المقرضة فى أعمال شخصية غير مرتبطة بتحسين أسباب صناعته فترتب على هذا التصرف عدم ادخال أى تحسين فى عمله الصناعى واثقال كاهله بالدين مع عجزه عن السداد .

ثالثاً — غير أن بعض أرباب الصناعات الصغيرة استفاد من السلف التي قدمت له فحسن صناعته .

وظل نظام الاقراض الصناعى عن طريق الأموال الحكومية والتي بلغت ١٣٧٠٠٠ ر. ١٣٧٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٨ وفى أغسطس سنة ١٩٤٠ حيث تدخلت الحكومة المصرية فى أمر البنك وحددت أعماله فى القيام بأعمال بنوك الودائع والأعمال دون التدخل فى الشؤون الصناعية والمنشآت المتخصصة فى الصناعات المختلفة . وهنا شعرت البلاد بالحاجة إلى إيجاد بنك صناعى مصرى برأسمال مستقل وإدارة مستقلة وروح صناعية . وقد تألفت فى مصر لجان لدراسة مشاكل الحرب العالمية الثانية وما يجب عمله للنهوض بالبلاد اقتصادياً فأجمعت هذه اللجان على ضرورة انشاء البنك الصناعى المصرى .

وقد ذكرت مذكرة الشيوخ عن مشروع قانون بالترخيص للحكومة بالاشتراك فى بنك صناعى بأن الحكومة عيّنت بتمويل الصناعة قبل أن تهبأ لها وسائل تشجيعها وحمايتها عن طريق النظام الجمركى فعملت على تسهيل إنشاء صناعات جديدة أو النهوض بالقائم منها بأن خصصت جانباً من أموال الدولة لمد الصناعات بحاجتها من المال ، وإنه قد بدأ نظام التسليف الصناعى سنة ١٩٢٢ عندما خصصت وزارة المالية مائة ألف جنيه عهدت بها إلى بنك مصر على أن يقوم بعملية التسليف بشروط خاصة ، وأنه لما أنشئت وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٣٥ قرر مجلس الوزراء أن يرجع إليها فى كل ما يخص بالتسليف الصناعى ، وأنه قد تدرجت المبالغ المخصصة للسلف الصناعية فى الزيادة حتى بلغت سنة ١٩٣٨ ٨٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى ويحكم القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بتدعيم بنك مصر نفذت الاعتمادات الخاصة بالتسليف الزراعى . فلم يبق ثمة مجال تستطيع الصناعات القائمة سد حاجاتها منه وظل الحال كذلك حتى يونيو سنة ١٩٤٧ كما تقول أيضاً لجنة الشيوخ . على أن ذلك النظام لم

يسفر عن النتيجة المرجوة نظراً لانعدام الاشراف الفنى على السلف الصناعية سواء أكان ذلك قبل منح السلفة للتأكد من ضرورتها وتحديد الأغراض التى ستنفق فيها ، أم بعد منحها للتثبت من أنها أنفقت فى الأغراض التى منحت من أجلها . ولذلك رأت الوزارة أن المصلحة العامة تقضى بالتعجيل بإنشاء البنك الصناعى على أن يكون بنكاً مستقلاً متخصصاً فى التمويل الصناعى ، وقاماً على أسس مصرفية فنية بحثة . وكانت مبررات ذلك تنحصر فى الأمور الآتية : —

- (١) توافر الأموال وهذه الوفرة مما ينبغى استغلاله .
 - (٢) حاجة المصانع القائمة إلى مؤسسة من هذا القبيل ، لتدير حاجاتها المؤقتة أو الموسمية ، ولذلك يستقيم حال المصانع والاستثمار فى الصناعات المصرية .
 - (٣) حاجة الصناعات الصغيرة التى لديها رأس مال كاف الى التوسع فى الإنتاج ، أو الى استكمال معداتها .
 - (٤) حاجة المصانع المتخصصة فى الإنتاج الحربى إلى التحول صوب الإنتاج المدنى ، وما يستلزمه ذلك من معونة مالية .
 - (٥) مساهمة البنك الصناعى فى إنشاء المشروعات الصناعية ذات المنفعة العامة .
- وقد درست اللجنة التى كونها مجلس الشيوخ مشروع البنك الصناعى ، وبحث الأسس التى يقوم عليها من حيث رأس مال البنك ومن حيث تقديم السلف الصناعية والاشتراك فى دعم المؤسسات الصناعية ، فضلاً عن معاونة خريجي المدارس الفنية . وأعدت اللجنة المرسوم ، فصدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ ونشر بالوقائع الرسمية فى العدد (٧٠) بتاريخ ٢٨ يولية سنة ١٩٤٧ وهو مكون من ست مواد خلاف الديباجة .

وتقضى المادة الأولى بالترخيص للحكومة بالاشتراك في إنشاء شركة مساهمة مصرية لإنشاء بنك صناعى غايته النهوض بالصناعة المصرية والقيام بالأعمال الخاصة بها ، وقد وضع القانون تلك الأعمال في الفقرات ١ ، ب ، ج ، د للمادة الأولى ، وحددت هذه المادة نسبة الحكومة في أسهم الشركة بـ ٥١ ٪ .

وترخص المادة الثانية للحكومة ضمان ربح أدنى قدره ٣٥ ٪ لحملة الأسهم من قيمتها الاسمية ، كما تضمن الحكومة سداد السندات التى يصدرها البنك على ألا تتجاوز خمسة أمثال رأس المال مع عدم جواز إصدار سندات على البنك قبل سداد قيمة الأسهم المكتتب بها . وترخص أخيراً تلك المادة للحكومة أن تقدم للبنك قروضاً لا تزيد فى مجموعها عن مليونين من الجنيهات .

والمادة الثالثة خاصة بتنظيم إدارة البنك ، مع تفويض الحكومة فى الموافقة على عقد الشركة .

أما الفقرة الرابعة لهذه المادة فقد أعطت وزير التجارة والصناعة الحق فى طلب إعادة النظر فى أى قرار يصدره مجلس إدارة البنك أو الجمعية العمومية يرى فيه الوزير إضراراً بمصالح البنك .

والمادة الرابعة خاصة بامتياز القروض التى تقدمها الحكومة .

أما المادة الخامسة فهذا نصها : « تحصل المبالغ المطلوبة للبنك بطريق الحجز الإدارى طبقاً لأحكام الأمر العالى الصادر فى ١٥ مارس سنة ١٨٨٠ » . وفى ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ عقد اجتماع لتأسيس البنك ، وقدر رأس المال بمليون جنيه ونصف مليون موزعة على ٣٧٥ ألف سهم قيمة كل منها ٤ جنيهات .

وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ أعلن الوزير اكتاب الحكومة
بنصيبها وقدره ٥١٪ من الأسهم .

وفي سنة ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٨ باستثناء البنك من
أحكام القانون رقم ١٢٨ بشأن الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، وفيما يلي
أهم نصوصه :

(مادة ١) استثناء من أحكام المادة السادسة من القانون رقم ١٣٨
لسنة ١٩٣٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة يكون
الاكتاب في رأس المال للبنك الصناعي كالآتي :

١ — ٥١٪ قيمة اشتراك الحكومة في أسهم البنك وفقاً

للمادة الأولى من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ .

٢ — ٣٠٪ تخصص لاكتاب الأشخاص المعنوية أو الطبيعية

٣ — ١٩٪ تطرح للاكتاب العام بعد صدور المرسوم

بتأسيس البنك وتخصص للأفراد من المصريين .

(مادة ٢) استثناء من أحكام المادة العاشرة من القانون رقم ١٣٨

لسنة ١٩٤٧ سالف الذكر يعفى أعضاء مجلس البنك الصناعي

النائبون عن الحكومة من شرط ضمان الإدارة المنصوص عليه

في تلك المادة .

وفي ٦ أبريل سنة ١٩٤٩ بعد أن تم الاكتاب في جميع أسهم البنك ،

وقعت وزارتا المالية والتجارة والصناعة على العقد الابتدائي للسركة الذي جاء فيه

أن أغراض البنك تتخلص في الآتي :

أولاً : النهوض بالصناعة المصرية والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بها عن

طريق الاشتراك في إنشاء وتدريب المؤسسات الصناعية .

ثانياً : مساعدة الصناعة في إمدادها بالمواد الخام والآلات اللازمة أو بغير ذلك من وسائل المساعدة بضمان عيني أو شخصي .

ثالثاً : تقديم سلف بضمان عيني على الوجه الآتي :

(أ) سلف لآجال قصيرة لا تزيد على اثني عشر شهراً بضمان خامات أو مواد مصنوعة أو بضاعة في الطريق مؤمن عليها أو أسهم أو سندات أو غير ذلك من الضمانات .

(ب) سلف لآجال متوسطة لا تزيد على عشر سنوات لمساعدة الصناعات القائمة بضمان عيني .

(ج) سلف لآجال طويلة لا تزيد على عشرين سنة لإنشاء صناعات جديدة أو متفرعة من صناعات قائمة أو مكتملة بنفس الشروط .

رابعاً : معاونة خريجي المعاهد الفنية على القيام بالمشروعات الصناعية بمنحهم سلف لا تزيد مدتها على خمس سنوات بضمان عيني أو شخصي .

خامساً : استثمار الفائض من الأموال في شراء أسهم وسندات الشركات الصناعية .

كما أن العقد أجاز لمجلس إدارة البنك أن ينشئ له فروعاً في مصر والخارج وحدد المدة التي يزاول فيها عمله بخمسين سنة قابلة للتجديد .

وحدد رأس المال بمليون جنيه ونصف مليون كما سبق أن بينا وتم الاكتتاب حسب النسب التي قررها القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٨ . وفي ١٨ أبريل سنة ١٩٤٩ صدر المرسوم الملكي المرخص بإنشاء البنك الصناعي ونشر بالجريدة الرسمية في ٢ مايو سنة ١٩٤٩ ، وزاول البنك نشاطه الفعلي ابتداء

من أول أكتوبر ١٩٤٩ . وقد قدم البنك أخيراً تقريراً عن أعماله حتى نهاية سنة ١٩٥٠ يتبين منه أنه مد صناعات جديدة باعتمادات بلغت ٦٠٥ و ٦١٤ جنيه بخلاف مبلغ ١٠٤ و ٦٨٦ جنيه مصرى لم يتم صرفه بعد لحين إتمام الإجراءات القانونية اللازمة ، كما أنه ساهم في إنشاء بعض الشركات الصناعية تبين له أن الصناعة التى تقوم بها تبشر بالنجاح .

وقد أشار التقرير إلى عيب خطير يجب أن يتدارك بسرعة بسن قانون تنظيم مهنة المحاسبة وإلزام التجار والصناع بإمسالك دفاترهم إذ يقول : « لم يتمكن البنك في كثير من الأحوال من الوقوف على حقيقة المركز المالى لبعض المنشآت التى تقدمت إليه لعدم وجود حسابات منظمة » .

وأما عن ميزانيته فقد بلغ صافى الأرباح مبلغ ١٢٦ جنيه مصرى ، ١٢ ملياً وهى على قلتها طبيعية لمنشأة حديثة في بداية عهدها ، والحق أن نشاط البنك لم يبدأ إلا بعد انقضاء فترة من تأسيسه تحمل البنك خلالها المصروفات العمومية المعتادة دون أن يواجه الصرف فى أول الأمر بإيراد يذكر .

ذكرنا فيما تقدم التطورات التى تمت في مصر حتى إنشاء البنك الصناعى المصرى ، ويهمنى أن نتوه أن العراق قد سبقت مصر إلى إنشاء بنك صناعى يتولى تمويل الصناعات العراقية .

وأحب أن أشير هنا الى أنه قبل حرب فلسطين أنشئت شركة عرفت باسم (الشركة العربية العقارية) لإيقاظ أراضى فلسطين بشرائها ، وقد ساهمت فيها جميع حكومات الجامعة العربية وضمنت ربحاً لأسهمها مقداره ٥ ٪ ، غير أنها أصبحت اليوم غير ذات موضوع . فلتحول هذه الشركة إذن إلى « بنك صناعى عربى » وإن في شرط البنك الصناعى المصرى فى أن ينشئ له فروعاً فى الخارج ما يشجع على انضمام هذه الشركة للبنك الصناعى ، وبه من

الخبراء الاقتصاديين والصناعيين الى جانب من ينضم اليهم من رجال الاقتصاد والصناعة من العرب .

وأرى لزماً أن أبين أهم الشروط التي يجب أن تتوافر حتى يحقق التسليف الصناعي غايته دون ضياع ماله ، ولذلك ينبغي وضع قواعد ثابتة تسيّر عليها البنوك الصناعية عند التسليف ، وأهمها :

أولاً — العمل الصناعي الذي يجب أن يتمتع صاحبه بمزايا التسليف الصناعي هو كل عمل الغرض منه تحويل المواد الخام إلى أشياء مصنوعة في أية درجة من درجات الصناعة ، أو تحويل العمل المصنوع من درجة إلى درجة أخرى من درجات التحويل الصناعي ، كعزل القطن بعد حلجه مثلاً ، سواء يبلوغ الخام إلى نهاية آخر درجات تحويله كنسج القطن وطبعه وإعداده للبيع ، أو بإعداده للاتمام الصناعي ، كاستحضار الخيوط الصوفية من الخارج لغزلها ، كما يجوز اعتبار بعض الأعمال صناعية بالرغم من عدم تناولها أي تحويل لمادة خام إلى مادة مصنوعة أو تحويلها إلى درجة أخرى من درجات الصناعة ، وذلك لأنها تتطلب من الترتيب والتنظيم الدقيق المعقد ما يجعلها في مرتبة الصناعة. ومثال ذلك أعمال إدارة الفنادق ، وقد أطلق عليها في البلاد العربية الصناعة الفندقية .

ثانياً — الصناعات الميكانيكية واليدوية .

ليس من المستحسن في البلاد العربية أن تقف مزايا التسليف الصناعي على الصناعات الميكانيكية ، بل يجب أن تمتد إلى الصناعات اليدوية .

ثالثاً — لا بد من التفرقة بين الصناعات الكبيرة والصغيرة في التسليف الصناعي حتى يمكننا تحديد مقدار ما يجب مد هذه الصناعة به من قروض ،

وهنا يستحسن أن يكون رأس المال هو معيار التمييز على أن يكون قابلاً للتعديل كلما سارت البلاد قدماً في التصنيع ، وبحسب ما تهدي إليه تجارب العمل .

رابعاً — الضمانات في الصناعات الكبيرة والصغيرة .

تتكون الضمانات من عنصرين أساسيين ، عنصر الموجودات وعنصر النجاح .

فعند ما يقدم صاحب مصنع من المصانع الكبيرة طلباً للحصول على قرض صناعي يجب تقدير موجودات مصنعه من آلات وأرض ومبان .
ويحسن أن يكون هذا القرض برهن عقارى تأميني ، ولذا نشير بوجوب إضافة مادة إلى القانون المدنى باعتبار الآلات الكبيرة ضمن العقارات لا يصح التصرف فيها إلا وفق شروط الأموال الثابتة ، ولكن لسنا نشير إلى هذا لتقييد العمل وإطالة إجراءاته مما قد يضيع الفرصة على المقترض أحياناً ، ولكننا نطلب أن تبسط إجراءات الشهر والرهن حتى يستفيد منها المقترض والمقترض ، فيضمن الأول سداد دينه ، ويضمن الثانى سرعة الحصول على ما يلزمه من مال .

وإذا لم تف العقارات والآلات والموجودات لضمان السداد فهنا يدخل عنصر نجاح المشروع المزمع إقامته ، فيتولى المقترض دراسته من ناحيته الصناعية والاقتصادية .

وثمة أحوال قد يحتاج فيها صاحب المصنع إلى جزء غير كبير من المال لنسيير أعماله اليومية وإدارة حركة مصنعه ، فكثيراً ما يرى من مصلحته شراء بعض المواد الخام واختزانها خشية ارتفاع أسعارها أو أن يدفع ثمنها

فوراً بدلاً من أن يؤجله تفادياً من ارتفاع السعر المؤجل ، كما أنه كثيراً ما يضطر إلى بيع منتجاته على أن يحصل على ثمنها بعد آجال ، فيرتب على هذا وذاك احتياجه إلى مال يدير به حركته .

فلذا يجب أن يكون نظام التسليف مرناً بحيث يسمح بتقديم المال اللازم لشراء الخامات مقابل قطع الكمبيالات عن بيع المصنوعات وتحصيلها في مواعيدها بشروط أكثر ملاءمة مما تعطيه البنوك التجارية ، وكما يصح منح سلف بضمانات شخصية لآجال قصيرة لاتتعدى اثني عشر شهراً .

أما عن الضمانات في الصناعات الصغرى وهى صناعات يقل رأس مالها عن حد معين ، فإن هذه تنقسم إلى قسمين .

القسم الأول :

صناعة ذات آلات قائمة فوق أرض يمتلكها صاحب المصنع ، أو أن صاحب المصنع يملك عقاراً يرغب في تقديمه ضماناً للسلفة .

وفي هذه الحالة ، وهى لانفترق عن حالة الصناعة الكبرى ، يجوز منح صاحب المصنع السلفة المطلوبة ، ولكن ليس من المستحسن الاكتفاء بالضمان بل من الواجب اشتراط حق المراجعة والتفتيش الدورى على الصناعة للتأكد من سير العمل فى الطريق المرسوم مع إرشاد صاحب المصنع إلى أخطائه ووجوب إصلاحها .

القسم الثانى :

إذا كان طالب السلفة الصناعية صاحب مصنع ذى آلات قائمة فى غير ملكه وكان غير مالك أرضاً أو عقاراً يقدمه ضماناً ، فإنه يجوز التسليف فى

هذه الحالة أيضاً بضمان آلاته ان كانت لها قيمة تقوم بها على شرط أن يؤخذ عليها اختصاص بمنع تداولها إلا بعد استصدار شهادة معينة من مصلحة الشهر أو البنك بأنها غير ضامنة لسلفة صناعية أو خلافه .

وكما لا يجوز منحه السلفة بضمان شخصي ، يجب في الحالتين خضوعه للتفتيش الدوري . أما إذا عجز صاحب الصناعة عن تقديم الضمان سواء الشخصي أو العيني فمن المستحسن بث روح التعاون بين أصحاب الصناعة المماثلة وتكوين جمعيات تعاونية للإنتاج الصناعي .

خامساً — المدة في التسليف الصناعي :

إن التسليف الصناعي يشمل جميع المدد التي تمنح في أى فرع من فروع التسليف في المدة القصيرة والمتوسطة والطويلة .

فالمدة القصيرة هي التي يكون التسليف فيها لحاجة العمل الصناعي الدائر كشراء مواد خام أو دفع نفقات سائرة كأجر العمال حتى يتم تحصيل المنظر من إيرادات المصنع .

والمدة المتوسطة هي التي يقصد بها إجراء اصلاحات أو تحسينات لا يمكن ستهلاك نفقاتها في مدة قصيرة ولا يحتاج الحال فيها إلى مدة طويلة أو لزيادة رأس المال . وأما القروض طويلة الأجل فهي التي تدعو إليها ضرورة توسيع نطاق العمل بانشاءات جديدة يراد بها زيادة الإنتاج عما هو عليه والتي تكون نفقاتها بحيث لا يتيسر للمصنع المقترض سدائها بأقساط سنوية لمدة طويلة من الزمن تتراوح بين عشرة أعوام وعشرين عاماً وقد تزيد في بعض الأحيان ؛ ولكن لاتصح أن تطول مدة التسليف الصناعي عن عشرين سنة .

وتفضل الشركات الصناعية القروض لمدة طويلة بدلاً من زيادة رأس مالها

لأن القروض تكون فائدها ثابتة تدفع قبل توزيع الإرباح والباقي يوزع على المساهمين . ومتى تم استهلاك القرض فإن القسط المخصص لإستهلاكه يتحول إلى أرباح للمساهمين فتزيد حصتهم بخلاف ما إذا زيد رأس المال .

سادسا — إصدار السندات الصناعية .

السندات الصناعية هي مستندات بأيدي أصحابها يدين المؤسسة المصدرة السندات مقابل فائدة محدودة يتقاضونها كل عام قبل توزيع أى ربح من الأرباح على المساهمين .

وفائدة السندات الصناعية أنها أوراق مالية قابلة للتداول بسهولة وبفضل صفتها هذه يستطيع تحويل الأموال الثابتة فى الصناعة إلى ثروة منقولة تتناولها الأيدي بالتبادل وينشأ عن هذا التبادل تحريك للثروة الثابتة تنتفع به الصناعة إذ أن الدائن لصناعة من الصناعات قد لا يستطيع أن يدينها لمدة طويلة بما يلزمها من أموال قديحتاج إليها بعد إقراضها ولكن إذا تمثل الدين بسندات صناعية جاز له أن يطرحها فى السوق ويحصل على ماله أو أن يرهنها لدى أحد البنوك إذا اراد الاحتفاظ بها ويحصل على ما هو فى حاجة إليه .

وبفضل السندات الصناعية يمكن لأرباب الصناعة أن يطمئنا إلى وجود الأموال التى يحتاجونها لمدة طويلة .

ولا يغرب عن البال أن السندات الصناعية لا تكون ثروة جديدة ولكنها تمثل ثروة موجودة جعلتها منقولة بدلا من أن تكون ثابتة . والثروة التى تحيلها السندات الصناعية هى نفس موجودات الصناعة كما أنها من الوجهة القانونية ضمان السندات .

وأرى أن الوقت قد حان ليطرح البنك الصناعى سندات صناعية لا قراض

الصناعات الجديدة وتمويلها وبذا يساعد على تخفيف حدة التضخم الحالى
وتشغيل الطبقة العاملة ورفع مستواها وتخفيف وطأة الغلاء .

سابعاً — المخاطرة وعدم التأكد .

تختلف الأعمال الصناعية عن غيرها من الأعمال من حيث ظروف تكوينها
ومدى أمل نجاحها . وقد سبق أن أوضحنا أن عنصر نجاح المشروع يجب أن
يدخل فى حساب المقرض وبما أن التسليف أساسه الثقة إلا أن التسليف
الصناعى يحتاج إلى أن تكون الثقة قائمة على بيانات صريحة عن حالة المؤسسة
طالبة القرض ، ولكن ليس على البنك المقرض أن يخشى على أمواله ما دامت
دراسة خبرائه رجحت له كفة النجاح إلى حد كبير ومادام نظام التفتيش الدورى
من طريق البنك المقرض قد قبل من المقرض فليس هناك محل للخوف على
الأموال المقرضة فلذا يجب أن تعطى الأموال المطلوبة والتي قد توفى غيرها بفضل
تعاون صاحب العمل مع البنك وبهذا وحده يمكن للصناعة أن تقوم وتنشط .

علاقة ازدياد السكان

بالتقدم الاقتصادي في البلاد العربية

بقلم محمد صدق العزوني

عضو جمعية شؤون الشرق الأوسط

إن ازدياد السكان في أي بلد من البلاد مشكلة لها خطورتها التي تشمل في ناحيتين كل منها تبدو لأول وهلة مستقلة عن الأخرى ، ولكنها لا تلبث أن تتصل بها ، ذلك أن الناحية الأولى تتصل بالباعث الاجتماعي ، والناحية الأخرى تتعلق بالباعث الاقتصادي . وإذا كان الغرض من الناحيتين إسعاد الأمة وزيادة رفاهيتها فإن ذلك لا محالة متعين في النهاية التي يرمى إليها كل من يتعرض للبحث في مشكلة السكان خصوصاً في مثل البلاد العربية حيث أول ما يطالع الباحث في أحوالها ذلك الفقر والبؤس الخيمين عليها .

لقد كانت مسائل السكان متأثرة في الماضي في بحوث الأقدمين بالطابع الاجتماعي والطابع الحربي ولكن مقياس السكان في وقتنا الحاضر أصبح مرتبطاً بتأثير الزيادة في مستوى المعيشة ، وعمماً إذا كان المجتمع يسعى دائماً لاستيعاب هذه الزيادة في النواحي الاقتصادية المختلفة ، فلا تؤثر هذه الزيادة على مستوى المعيشة أم أنه العكس كما يرى « روباوليو » في نظريته التي ترى أن عدد المواليد يتجه اتجاهاً عكسياً مع درجة الحضارة .

وبالرغم من تلك الزيادة الملموسة بالعين المجردة في عدد السكان في الدول العربية في الربع قرن الأخير — بالرغم من ذلك لم تبدأ الدول العربية في

الاهتمام بدراسة موضوع السكان وعلاقته بالثروة إلا حينما أحست بشدة الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم عام ١٩٣٠ ، فأخذت في بحث العلاقة بين زيادة السكان والتقدم الاقتصادي الذي هو موضوع هذا البحث : —

نظرة إلى الكتاب السنوي الديموغرافي للأمم المتحدة لعام ١٩٤٨ نجد أن الدول العربية الست التي يتناولها هذا البحث قد بلغ تعداد سكانها ٣٤ مليوناً موزعين كالآتي :

تقديرات السكان منتصف ١٩٤٧	البلاد	تقديرات السكان منتصف ١٩٤٧	البلاد
١٩١٧٩٠٠٠	لبنان	١٩١٧٩٠٠٠	مصر
١٠٠٠٠٠٠٠	المملكة العربية السعودية	٤٨٠٠٠٠٠	العراق
٣٦٦٢٠٠٠	سوريا	٤٠٠٠٠٠	الأردن

ومن الواضح أن ثمة خلافاً واسعة بين نسبة الكثافة في السكان وذلك بالنسبة لمساحة هذه البلاد . فالأردن أقلها كثافة في السكان فالكيلومتر المربع نصيبه أربعة أشخاص فقط بينما تبلغ كثافة السكان في لبنان أقصاها فالكيلومتر المربع نصيبه مائة شخص . على أن تقدير كثافة السكان على هذا النحو تقدير غير دقيق وخاصة في البلاد التي توجد منها مناطق شاسعة غير مأهولة وربما لا يمكن — على الأقل بالنسبة للوقت الحاضر — إسكانها بالناس .

وثمة تفاوت آخر بين سكان المدن وسكان الريف فعدد سكان المدن في بلد

كمصر لا يزيد عن ربع السكان بينما يزداد عددهم في لبنان وسوريا بالنسبة
للبلاد العربية الأخرى .

وبالنظر في نفس الكتاب السالف الذكر نجد أن نسبة المواليد والوفيات
والزيادة الطبيعية للسكان في البلاد العربية نسبة عالية والأرقام الرسمية لمصر في
هذا الصدد كمثال لبقية الدول الأخرى هي كالآتي :

النسبة السنوية	النسبة
١٩٤٥ - ١٩٢١ - ١٩٣٧	لكل ١٠٠٠ شخص
٢٢٨٠	نسبة المواليد
٢٥٥٠	» الوفيات
٢٩٨٠	» الزيادة الطبيعية
٢٧٠٠	

ومثل هذه النسب لاشك مرتفعة جداً بالمقارنة مع مثيلاتها في البلاد الأخرى
وبخاصة في أوروبا الشمالية الغربية وأمريكا الشمالية ، ويبدو منها أن نسبة المواليد
في تقلص ضئيل جداً . وإن كانت نسبة الوفيات لم يتورها تغير كبير ،
ويرجع ذلك إلى الفقر وانتشار الامراض المعدية ونقص الوسائل الصحية
والخدمات الطبية . وتلك كلها ما هي إلا مظاهر الاقتصاد الزراعي الذي لم
يتقدم بدرجات كافية . وكذلك من أهم أسباب هذه الزيادة في نسب الوفيات
تفشي الأمية بنسبة عالية مما يجعل تعريف الشعب وخاصة الامهات بالوسائل
الناجعة الأثر في العناية بالصحة أمراً من الصعوبة بمكان .

أسباب الزيادة:

وإذا نظرنا إلى نسبة المواليد كان علينا أن نتلمس شرح الأسباب المؤدية

إلى استمرارها ، ذلك أن الزواج يتم في سن مبكرة ، وأن نسبة من يتزوجن من النساء مرتفعة ، وإنه ينظر غالباً إلى الحمل والولادة على إنها واجب خلقى ، وأن الأطفال الذين يستمرون على قيد حياة بعد سنواتهم الأولى ، يصبحون مورداً اقتصادياً لدويهم في سن مبكرة - وهذا بخلاف الحال في الدول الأوربية المتقدمة إذ أن وضعها كبلاد صناعية وازدحام السكان في مدنها وارتفاع مستوى المعيشة فيها بوجه عام ، كل ذلك من العوامل الأساسية التي ارتبط بها ذلك الهبوط التاريخي في معدل المواليد بالنسبة لهذه البلاد ، فقد أدت هذه العوامل إلى تضاعف الحاجات المادية ، وإلى تغير مركز المرأة ، وزيادة تشغيل النساء وارتفاع التكاليف اللازمة لإنشاء الأسرة ، وإلى قيام الرغبة في أن ينال الاولاد نصيباً وافياً من التعليم ، وأن يهيأ لهم كل ما يمكن من الظروف المواتية ، ومن ثم أدى ذلك كله إلى زيادة مستمرة في تضيق نطاق الأسر بتأجيل الزواج وممارسة التحكم في النسل بعد الزواج .

بعض أوضاع خاصة بالسطح :

يمكن تقسيم السكان حسب السن بتوزيعهم على ثلاث فئات :

(١) الأطفال دون الخامسة عشرة الذين يمثلون بوجه عام الطائفة التي لا تعول نفسها وإن كان الكثير منهم في البلاد العربية يشتركون بنسبة محدودة في النشاط الاقتصادي .

(ب) الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١ - ٦٠ سنة وهم الطائفة التي تتألف منها الغالبية العظمى من ذوى النشاط الاقتصادي من السكان في جميع الأقطار ، والتي تشمل في الواقع كل عناصر السكان القادرين على إنجاب النسل.

(ج) الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة وأغلبهم عاجز جزئياً
عن بذل أى نشاط اقتصادى ويعتمد على غيره فى شئون معاشه ونسبة هذه
الفئات الثلاثة إلى مجموع السكان فى بلد كمصر كالآتى :

الأعمار	النسب المئوية
أقل من ١٥ سنة	٣٩ر٣
١٥ - ٦٠	٥٧ر١
٦٠ فأكثر	٣ر٦
نسبة الأعمار جميعاً	٢٢ر١

ولعل أبرز ظاهرة تفيدنا فى هذا التقدير هى النسبة العالية للأطفال
الذين وإن كانوا يساهمون فى الإنتاج فى سنهم المبكرة ، إلا أن هذا الإنتاج
الذين يساهمون به أقل مما يستطيعه البالغون من ناحية. ومن ناحية أخرى
أهم أنه إنتاج فى الواقع على حساب التعليم الذى هم فى حاجة إليه لزيادة الطاقة
الإنتاجية والتقدم الإقتصادى ، وهذا فى الواقع عقبة كدء فى سبيل التقدم
الاجتماعى .

السبيل إلى علاج هذا التضخم :

إن مشكلة تضخم السكان فى البلاد العربية ليست مشكلة وقتية فحسب . بل
هى أيضاً مشكلة تتعلق بزيادة السكان فى المستقبل . وحلها يتطلب الأخذ بعين
الاعتبار إمكانيات زيادة مساحة الأراضى المنزرعة وغيرها من موارد الثروة ، والحد
من زيادة السكان الآخذة فى النمو السريع فى الآونة الحاضرة — وفيما عدا
سوريا والعراق — نجد أن المشكلة معقدة شائكة لاتحل بتدبير واحد .

فقد تحل المشكلة حالا جزئيا بزيادة الأراضي الصالحة للزراعة عن طريق الري والتجفيف والإمكانيات من هذا القبيل في سوريا والعراق عظمة الشأن ولكها في بقية الدول الأخرى كمصر ولبنان والاردن والمملكة العربية السعودية محدودة . وثمة ملاحظات يجب وضعها نصب أعين الحكومات هي الاحتراس كل الاحتراس من حصر الفوائد والمنافع في هذه المشاريع العمرانية في أيدي كبار الملاك بل يجب وينبغي أن تشمل سواد الشعب بأجمعه .

وثمة حل جزئي آخر لمشكلة تضخم السكان وذلك عن طريق الهجرة ولكن تحديد الهجرة في البلدان التي يقل فيها عدد السكان يجعل هذا الحل الذي يتوخى إيجاد منفذ للفائض من السكان محدود النطاق . أما في سوريا والعراق القطرين الذين يستطيعان استيعاب أكبر عدد من الناس ، فهناك على ما يبدو ميل إلى الاحتفاظ بالزائد عن الأرض للزيادة المنتظرة في عدد السكان مستقبلا . وهناك حل جزئي آخر للتخفيف من ضغط السكان المتزايد هو تحديد النسل ، وتحديد النسل أمر شائع في جميع البلدان المتقدمة حتى تلك التي تشكو من كثرة السكان ، أما في الأقطار العربية فانه يخشى أن تلقى الدعوة إلى تحديد النسل معارضة عنيفة ، علما بأن تحديد النسل لا يمس العقائد الدينية لامن قريب ولا من بعيد .

على أن الحل الأمثل لمعالجة هذه الزيادة في عدد السكان هو التصنيع فالصناعة فضلا عن أنها تفسح المجال أمام الزائد من السكان للعمل فانها تزيد من الطلب على المحاصيل الزراعية وتعمل على تنويع الأعمال الاقتصادية لما يتصل بها من أعمال النقل وحرفة التجارة وبالتالي فانها تؤدي الى تنشيط الانتاج وثبت الاقتصاد الوطني .

فالصناعة وسيلة هامة تحل مشكلة زيادة السكان ، فالزراعة لم يعد إيرادها يكفي لرفع مستوى المعيشة الذي لابد لرفعه من تحويل البلاد العربية من بلاد زراعية بحتة إلى بلاد زراعية صناعية .
والسبيل أمامنا ممد لتصنيع البلاد العربية . فالمتطلبات الأولية للصناعة الخفيفة — والثقيلة الى حد ما — متوافرة في البلاد العربية بما في ذلك كثرة من المواد الخام والأيدى العاملة ومقادير لا بأس بها من المال المتجمع معظمه من أرباح الحرب وعدد لا بأس به من العمال الحاذقين .

ويمكن أن تخطو البلاد العربية خطوات سراع نحو التقدم الصناعي إذا أسست كل منها شركة مساهمة للتحويل الصناعي (خطت مصر خطوة في سبيل ذلك ، وتقصد بها إنشاء بنك التسليف الصناعي ، وهي خطوة مباركة الا أن نطاقها محدود) ذات فروع في المراكز الصناعية ، وتجمع هذه الشركات مالها من الجمهور بما في ذلك البنوك الوطنية على أن تساهم الحكومة بالقدر الذي يعجز عنه الأفراد وعن طريق إصدار سندات مالية تكفل الحكومة قيمتها وفائدتها . كذلك يمكن الحصول على أموال إضافية من المصرف الدولي للانشاء والتبر لسد حاجات المشاريع المقبولة والغرض من تأسيس مثل هذه الشركات .

١ — مد البيوت الصناعية المرجوة النجاح بحاجاتها من المال الاستثمارى .
٢ — تأسيس أو المساهمة في تأسيس الصناعات الجديدة التي تحتاج إليها البلاد .

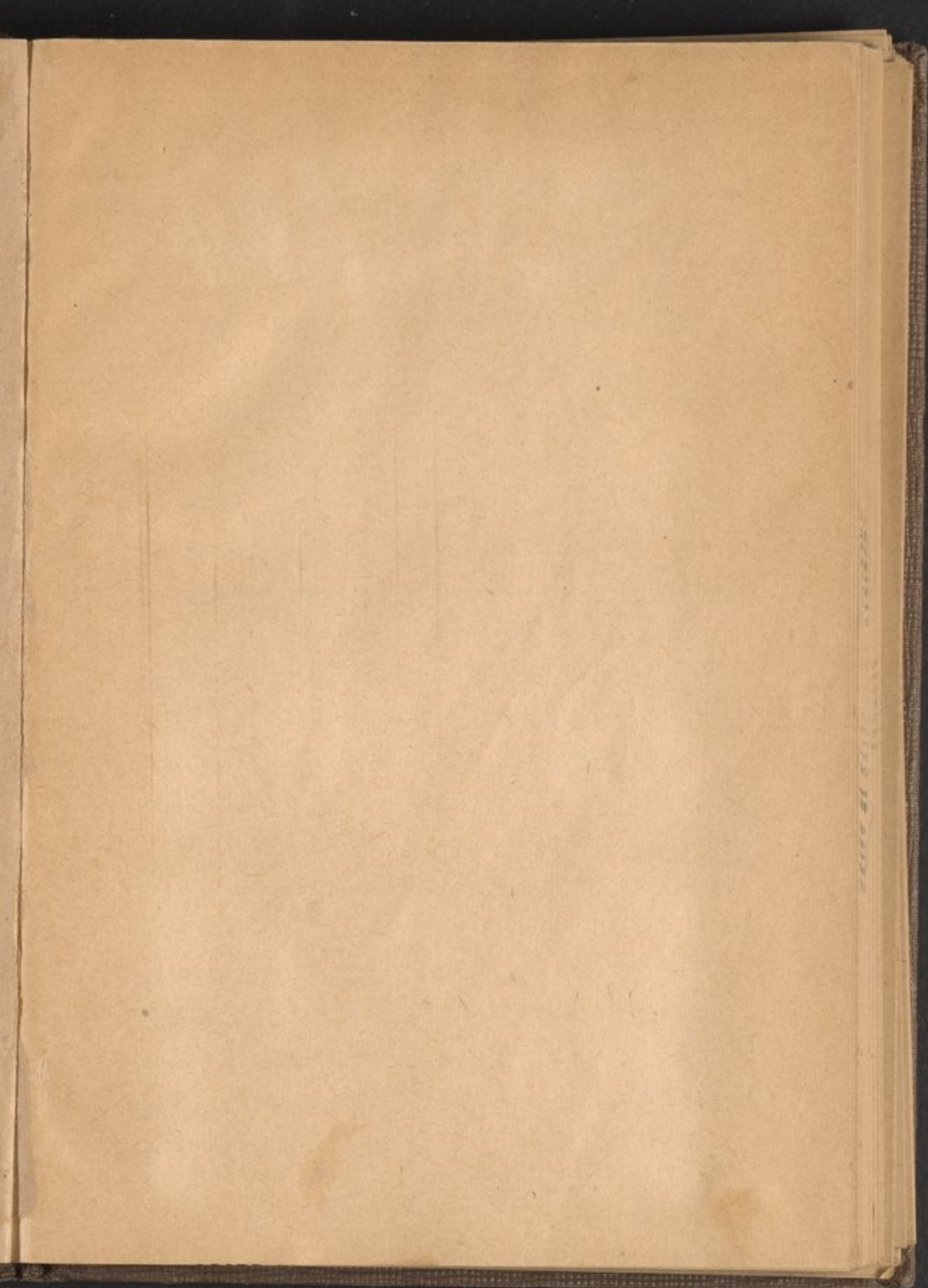
٣ — المساعدة في توجيه رأس المال العام في البلاد .
هذا بالنسبة لكل دولة عربية على حدة إما بالنسبة لها كمجموع فإنها إذا كانت قد نحت في السنين الأخيرة نحو التكتل فيما بينها على شكل ما يسمى

بالجامعة العربية ، فيجب أن تضع نصب عينيها أن التعاون الاقتصادي فيما بين دولها يعتبر أهم دعامة بالنسبة لوحدها بمعناها السياسى المنشود ، والسبيل إلى ذلك تيسير التبادل الصناعى والتجارى فيما بينها ويكون ذلك على صورة :
١ - تخفيف الإجراءات والرسوم الجمركية فيما بينها كذا أجور النقل .

٢ - اتباع سياسة التفضيل العربى على نمط سياسة التفضيل الإمبراطورى .

تلك السياسة التى كانت وما زالت تتبعها بريطانيا مع الدول التى تدور فى فلك امبراطوريتها .

٣ - تبادل الاشتراك فى استغلال المرافق العامة وتنميتها بمعنى أن تشترك رؤوس الأموال العربية فى مثل هذه المشروعات إن لزم الأمر .
على أن ذلك كله لن يكون مجدياً ، ولن يؤتى الثمرة المرجوة منه لما سئذ كره فيما يلى : ذلك ان النظم الاقتصادية التى تسير عليها معظم الدول العربية ان لم يكن لها من وضع الاستعمار الأجنبى ليكون اقتصاد الدول العربية ومراقفها جزءاً من اقتصادياته ومسخرها لمصلحته . وفى أحضان هذا النظام ولدت المشاكل الاجتماعية ونمت وترعرعت . وان منطق الواقع يقضى بالعدول عن هذه الأنظمة التى أدت إلى هذه النتائج العسة . ويقضى أن تتبع الدول العربية فى سياستها الاقتصادية المبدأ الحديث ، وهو أن يكون اقتصادها القومى وحدة متماسكة الأجزاء متناسقتها يسير وفقاً لتصميم الوضع على الأسس العالية المثالية يشمل الاقتصاد القومى فى مجموعه وتفصيله بالنسبة لكل دولة فى المشروعات وتنفيذها وكمية الإنتاج لكل وحدة ، وأن يكون كل هذا مقدراً محسوباً فى وسائله وفى زمنه ، وأن يكون التصميم شاملاً للاقتصاد القومى فى مدة معينة تعتبر فترة تاريخية فى الحياة القومية لكل دولة .



114619994

B 12968146

DATE DUE

DS
42.4
D57
1951

JAN

1975



